المحور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة

منشورات المركز العام لحزب الاستقلال
4 شارع ابن تومرت - باب الأحد - الرباط

الإيداع القانوني: 2017MO3764 ردمك: 978-9981-141-67-4

التوضيب الإلكتروني والسحب
مطبعة الرسالة
شارع الحسن الثاني تجزئة فيتا – الرباط
الهاتف : 05 37 79 69 91 / 05 37 29 48 32
imparrissala@gmail.com

2017

المحور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة
الديمقراطية الحقيقية تقاس بتطور المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

يشكل المحور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة أحد أهم محاور وثائق المؤتمر إذا لم يكن أهمها فعلا.

ويمكن تفسير ذلك بأن هذا المحور يضم القطاعات الاجتماعية من تربية وطنية وصحة وإسكان واقتصاد اجتماعي والتنمية القروية وغير ذلك، وهي القطاعات التي حظيت دوما باهتمام خاص من طرف حزب الاستقلال، بأجهزته وهياكله وإعلامه ومناضليه.

إن قناعة حزب الاستقلال ترتكز في هذا الصدد على أن الديمقراطية الحقيقية تقاس بمستوى كرامة العيش لدى المواطنين والمواطنات على حد سواء، فالديمقراطية التي لا تضمن مستويات مقبولة من العيش الكريم ليست ديمقراطية حقيقية وفعلية، وعليه فإن الديمقراطية تقاس بجودة التعليم وتعميمه وبالقضاء على البطالة وبتطوير الخدمات الصحية وبتوفير السكن للجميع وبتحسين الدخل وبالقضاء على الهشاشة والفقر، إن المذاق الحقيقي للديمقراطية يكمن في تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإلا سيتعلق الأمر بديمقراطية شكلية فارغة المحتوى.

وهذا الفهم العميق للديمقراطية هو الذي جسدته نضالات الحزب على امتداد عقود من الزمن، وظل راسخا، متجذرا في قناعات الاستقلاليين والاستقلاليات.

إن هذه الوثيقة تتطرق إلى تفرعات تكتسي أهمية بالغة في انشغالات الخبراء من اقتصاديين باحثين في علوم الاجتماع.

فتقييم السياسات العمومية أضحى محرارا لقياس فعالية هذه السياسات، إذ لم يعد كافيا سن سياسات عمومية وتنفيذها على أرض الواقع، بل إن فعالية هذه السياسات تستوجب تقييما مستمرا لقياس مستويات النجاح والفعالية، إن الأمر يتعلق بالتأكد من أن هذه السياسات تحقق الأهداف المسطرة أثناء وبعد التنفيذ.

ثم إن الوثيقة تتحدث عما أسمته «الاستراتيجيات الاقتصادية والقطاعية والاستثمار» بما يعني أن حزب الاستقلال ينظر إلى الجوانب الاقتصادية نظرة أفقية مثالية تستند إلى ضرورة الانطلاق من استراتيجية شاملة تراعي أدوار جميع المتدخلين في العملية الاقتصادية.

وإذا ما أضفنا إلى كل ما سبق الاهتمام بالبيئة والتعمير وإعداد التراب الوطني والتنمية الأفقية والبحث العلمي ومحاربة الأمية وغيرها من القضايا الرئيسية التي تطرق لها هذا المحور فإننا سنكون أمام وثيقة تكتسي أهمية بالغة جدا، ويندر أن تصادف حزبا سياسيا يولي مثل هذه القضايا الاهتمام الذي تستحقه، حيث صادقت عليها اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع عشر لحزب الاستقلال بعدما قدمت في شأنها عروض من طرف لجان تفرعت عنها واختصت بدراستها وتحليلها، بعد أن أثراها النقاش المستفيض، وأحيلت على أنظار المؤتمر العام السابع عشر للحزب.

لجنة تقييم السياسات العمومية

مشروع
ورقة تقييم السياسات العمومية

إن الحديث عن تقييم السياسات العمومية ضمن الوثائق المؤطرة لأشغال مؤتمر حزب الاستقلال السابع عشر تعكس الوعي الهام بموضوع تطوير وتحسين أداء المؤسسات وتوخي الفعالية و النجاعة في تقديم الخدمات العمومية و تحقيق النتائج المتوخاة من الفعل العمومي.

فإذا كان التقييم عموما ارتبط في العديد من الدول بتجديد المرفق العام وتطوير التدبير العمومي عبر إدماج البعد الزمني سواء المتوسط الأمد أو الطويل في إعداد وتنفيذ السياسات، وكذا إدماج الفاعل السياسي والمجتمع المدني في التدبير، فانه كذلك يمكن من ناحية أخرى من المتابعة المادية للسياسات العمومية والتحكم في آثارها.

ومن جهة أخرى، يمكن التقييم المواطن من تتبع عمل الإدارة و فهم النتائج التي تتوصل لها وتحققها. لهذا انصب تركيز التقييم على قياس أثر السياسات العمومية و البحث عن الوسائل القانونية والإدارية والمالية المعتمدة ومدى قدرتها على إنتاج و إحداث الآثار المتوخاة منها.

وإذا كان سياق اعتماد تقييم السياسات العمومية قد اختلف حسب التجارب التدبيرية للدول، إذ أن اعتماد ه في الثمانينات في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وجعله جزءا من مسلسل القرار السياسي ارتبط بتحقيق الفعالية في الفعل العمومي وفي أداء الدولة بصفة عامة ،فان ذلك بالمقابل كانت له انعكاسات على اعتماد قيم تدبيرية جديدة تم تاطيرها من خلال التدبير العمومي الجديد N.M.P .وهو ما يفسر حيوية التقييم في بريطانيا وكذلك تعدد الفاعلين وانخراط المؤسسات الخاصة ومراكز الخبرة في عملية التقييم متأثرين بذلك بالامريكيين الذين يعتمدون على جماعة من

المقيمين الذين هم باحثون يطورون مقاربات وتقنيات متطورة ويمتلكون جمعيات خاصة بهم وشبكات للنشر في المجالات العلمية الكبرى.

بينما ارتبط التقييم في التجربة الفرنسية بتجديد عمل المرفق العمومي وتطوير أدائه، وكان الهدف هو تشجيع التقييم كعمل رئيسي مركزي ودائم النشاط الاداري والحكومي.

لم يختلف اعتماد التقييم وخاصة تقييم السياسات العمومية في الوثيقة الدستورية عن هذا المسار، حيث ارتبط في دستور 2011 بعدة تحولات وتغيرات طالت المتن الدستوري، يمكن تحديد أهم مظاهرها في:

- جعل الديمقراطية المواطنة والتشاركية ومبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة من أسس النظام الدستوري للملكة (الفصل 1)؛
- مساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات الغير حكومية في إعداد قرارات وتقارير لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وكذا في تفعيلها وتقييمها (الفصل 12)؛
- إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها (الفصل 13)؛
- يمارس البرلمان السلطة التشريعية، يصوت على القوانين ويراقب عمل الحكومة ويقيم السياسات العمومية؛
- تخصيص الباب الثاني عشر (من الفصل 154 الى الفصل 160) لمبادئ الحكامة الجيدة؛
- تكليف بعض المؤسسات الدستورية كالمجلس الأعلى للحسابات بمساعدة البرلمان في الإجابة على الأسئلة المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييمات المتعلقة بالمالية العامة (الفصل 148)؛
- جعل التداول في التوجهات الإستراتيجية للسياسات العمومية من اختصاص المجلس الوزاري المجلس الوزاري (الفصل 49)؛
- اختصاص المجلس الحكومي (الفصل 92).

إذا كانت السياسات العمومية هي حصيلة عمل الدولة أي الفعل أو العمل المؤسساتي الذي يتم في إطار قانوني ومؤسساتي باعتبارها حصيلة مجموعة من الفاعلين ، فإنها ترتبط بجملة من المحددات من قبيل :

- دور الفاعل؛
- الثقافة السياسية السائدة؛
- توزيع الأدوار بين المؤسسات والهيئات وتقييم السياسات العمومية، أي أن التقييم يرتبط بدورة السياسات العمومية التي تحكمها متوالية المراحل التالية:

* تحديد المشكل ووضعه في الأجندة؛
* صياغة الحل واتخاذ القرار؛
* تقييم السياسة .

وترتبط عملية التقييم وفق ذلك بتقييم مخرجات السياسات: أي تقييم الجوانب المادية والملموسة والمنجزة والقابلة للقياس والإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية وكدا آثارها .حيث يذهب البعض نحو دراسة آثار السياسات العمومية على المجتمع كاملا.

وهو الدور الذي أسنده الدستور إلى البرلمان وأكده النظام الداخلي لمجلس النواب من خلال جعل هدف التقييم يجب أن ينصرف إلى التعرف على نتائج السياسات والبرامج وقياس تأثيرها على الفئات المعنية وتحديد العوامل التي أدت إلى بلوغ هذه النتائج.

إذا كانت الوثيقة الدستورية قد جعلت من موضوع السياسات العمومية وتقييمها سواء من خلال جعل السياسات العمومية موضوعا للمشاركة والمواطنة وموضوعا للحوار داخل المؤسسات الوطنية والاستشارية وهيئات الديمقراطية التشاركية، فان مسؤولية الحكومة أصبحت مباشرة من خلال صلاحياتها في التدبير المباشر للسياسات العمومية والقطاعية .

إذ أن دستور 2011 جعل من الحكومة "حكومة سياسية" ومنتخبة جراء انبثاقها عن الأغلبية النيابية. وربط اكتمالها ووجودها القانوني بالتعيين الملكي والتنصيب البرلماني. هذا الوضع قوى من الشرعية الانتخابية للحكومة وجعلها المشرف المباشر على تدبير للسياسات العمومية عبر:

- البرنامج الحكومي الذي يتضمن الخطوط العريضة والرئيسية للعمل الذي تنوي القيام به في الميادين التي تهم السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية ؛
- سلطة تنفيذ البرنامج الحكومي وسلطة تنفيذ القوانين والإشراف والوصاية على المؤسسات العمومية؛
- السلطة التنظيمية وكذا سلطة التعيين في بعض المناصب والمسؤوليات العمومية.

وانسجاما مع ما كرسته الوثيقة الدستورية يمكن الإشارة الى بعض المستجدات التي حملها القانون التنظيمي للمالية علاقة بموضوع التقييم والتي ترتبط ب:

- اعتماد البرمجة المتعددة السنوات؛
- ربط النفقة العمومية بتحقيق النتائج؛
- هيكلة جديدة للميزانية مبنية على البرامج؛
- ربط المسؤولية بالمحاسبة واعتماد التقييم؛
- اعتماد عقود الأهداف؛
- اعتماد القيادة على الأهداف ومؤشرات القياس؛
- التدبير المبني على النتائج؛
- تقوية دور البرلمان في مناقشة الميزانية من خلال التقارير المرافقة لمشروع قانون المالية ؛
- مراجعة الجدولة الزمنية للمناقشة والتصويت على قانون المالية.

اذ كل هذه المتغيرات التي تحكم اليوم تقييم السياسات العمومية مازالت

جنينية. فعلى الرغم من ان البرلمان من خلال مجلس المستشارين عقد جلسات عمومية خصصت لتقييم السياسات العمومية ، فإنها لم ترقى إلى جلسة تقييم بل ظلت جلسة رقابية بامتياز.

وإد يسجل حزب الاستقلال، بعد مرور أكثر من ستة سنوات على دستور 2011 وبعد ولايتين حكوميتين، أن مهمة تقييم السياسات العمومية التي أسندت للبرلمان لم يتم تفعيلها وفق الفلسفة التي حكمت إعداد الدستور وصياغته .ويرجع دلك إلى بعض الأسباب من قبيل:

– حداثة هذا المفهوم مما يجعله يلتبس بمفاهيم أخرى كالرقابة و التدقيق ومراقبة التسيير؛
– ضعف مأسسة عملية التقييم.

فإذا كانت المأسسة هي من سمات التدبير العصري والدولة العصرية كما يقول ماكس فيبر، فانها أيضا تمكن من تقديم الإجابات الشكلية على النشاط العمومي ومنح نوع من العيانية لعمل الفاعل العمومي. غير أن مسار مأسسة تقييم السياسات العمومية في نظر الحزب يتطلب عدة شروط من أهمها:

– البنية التنظيمية (برلمانية، حكومية، إدارية)؛
– شروط معيارية (التشريع، الدستور، القوانين والمراسيم)؛
– وجود مناخ وإطار معرفي للتقييم (إنتاج معايير التقييم، عدد التقييمات المنجزة)؛
– وجود عدة مؤسسات وهيئات تقوم بعملية التقييم.

و إداكان الدستور أوكل مهمة تقييم السياسات العمومية للبرلمان باعتباره اختصاصا دستوريا ينضاف إلى التشريع والرقابة على العمل الحكومي ،فإن الممارسة يبينان أن هناك العديد من المؤسسات الدستورية تقوم بإصدار تقارير ودراسات من خلالها تحاول مساءلة وتدبير القرار العمومي ، وكذا إثارة انتباه الفاعل الحكومي الى ضرورة الانتباه إلى بعض النواقص التدبيرية،

وهنا يمكن أن نشير أساسا إلى:
- دراسات وتقاريرالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي همت عدة مجالات اقتصادية، اجتماعية، ثقافيةو تدبيرية؛
- تقاريرالمجلس الأعلى للحسابات وخاصة ما يرتبط بالجوانب المالية والتدبيرية.
- المندوبية السامية للتخطيط التي تساهم كذلك في تقييم بعض البرامج والسياسات. فضلا عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين، ومؤسسات وهيئات أخرى.

إن وجود هذه المؤسسات والهيئات من شانه أن يساعد على إنضاج مناخ معرفي للتقييم عبر إنتاج معايير للجودة وكذا تعدد أنواع التقييمات، وتكوين مرجعية للتقييم تقترب من زوايا تقييم السياسات العمومية المتعارف عليها عالميا والمتمثلة في العناصر الأساسية التالية:
-الجدوى: ملائمة السياسات المعنية بالحاجة أو المشكل المجتمعي المطروح؛
-الانسجام: ما بين الأهداف المرسومة والموارد المالية والبشرية والتقنية المرصودة؛
-الفعالية: مدى تناسب النتائج المحققة مع الأهداف المقررة.
-الكفاية: كفاءة استغلال الموارد بشكل جيد وتحقق النتائج المرجوة بأقل تكلفة ممكنة؛
-الآثار: مدى تحقيق الأهداف العامة للتدخل العمومي، ارتباطا بالمنفعة المجتمعية في اللحظة المعينة .

في ظل هذا الواقع المعياري والمؤسساتي يؤكد حزب الاستقلال في مؤتمره السابع عشر على أهمية تقييم السياسات العمومية في تقوية المسار الديمقراطي من خلال تعزيز ادوار الفاعلين الدستوريين خاصة البرلمان في مرحلة إعداد البرامج والسياسات بما يجسد الشرعية التمثيلية من

جهة، وتقوية أدواره في التصويت على الموارد المالية المخصصة للبرامج والسياسات وبالتالي تقييمها والتأكد من مدى تحقيق الآثار المتوخاة منها علاقة بالمستفيدن منها .

و إضافة على تعزيز اختصاصات البرلمان ،تشكل عملية التقييم في نظر الحزب فرصة لمساءلة الحكومة، بعيدا عن المنطق الرقابي ،عن التزاماتها التعاقدية التي تضمنتها برامجها الانتخابية وكذلك برنامجها الحكومي من جهة، و مسؤولياتها في تحسين وتطوير التدبير العمومي وتعزيز ربط المسؤولية بالمحاسبة عبر اعتماد تقنيات التدبير العمومي الجيد وتطوير أداء الإدارة العمومية مادامت هي موضوعة رهن تصرف رئيس الحكومة.

إذ أن أداءها يكشف عن مدى قدرة الحكومة على تنزيل الإصلاح الإداري بما يقوى كفاءة النخب الإدارية ويعزز القيم التي تضمنها الدستور من حكامة وجودة وتخليق للمرفق العام .

إن حزب الاستقلال وبعد مرور التجربة البرلمانية والحكومية الأولى ومرور وقت ليس بقصير على التجربة البرلمانية والحكومية الثانية بعد دستور 2011 ،يؤكد على ضرورة تطوير والارتقاء بمنظومة التقييم من اجل تطوير أداء الإدارة العمومية في أجرأة وتنفيذ السياسات العمومية وتحقيق آثارها على المعنيين بها عبر تفعيل الأدوار الدستورية للبرلمان في مجال التقييم.

وعليه، عن أي تجاوز للوضعية الحالية وتحقيق التفعيل الجيد لتقييم السياسات العمومية المسند إلى البرلمان يتطلب بالضرورة :

- تقوية مصداقية الفعل العمومي عبر إفراز مؤسسات تشريعية وتنفيذية ذات مصداقية نابعة من انتخابات حرة ونزيهة وتعكس الإرادة الشعبية؛
- ترسيخ الممارسة والثقافة الديمقراطيتين بين مختلف الفاعلين العموميين؛

– التأكيد على أهمية ومحورية الفاعل الحزبي في اختيار النخبة السياسية الكفأة القادرة على تصور وإعداد وتنفيذ سياسات عمومية ذات آثار على الحياة اليومية للمواطنات والمواطنين؛
– تقوية دور الفاعل المدني وخاصة جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من خلال آليات الديمقراطية التشاركية في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الترابي؛
– إخراج النصوص التطبيقية ذات الصلة بالقوانين التنظيمية للجماعات الترابية الكفيلة بتحرير مجالس الجماعات الترابية وممارسة اختصاصاتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ؛
– تعميم وتوسيع ثقافة التقييم وإدماج الجامعات ومراكز البحث في عملية التقييم من أجل تعزيز مناخ التقييم في بلادنا؛
– مأسسة التقييم عبر معايير وضوابط لمساعدة البرلمان في لاضطلاع بدوره ن كاملا وأن يصبح هيئة حقيقية للتقييم؛
– عقلنة إعداد المخططات التنموية عبر إستراتيجية وطنية تحدد فيها الأهداف التنموية على المدى الطويل ورصد الإمكانات والموارد المالية والبشرية والمؤسساتية اللازمة تعبئتها لتحقيقها لتشكل أرضية لصنع وبلورة السياسات العمومية والقطاعية وضمان التقائيتها وانسجامها.
– تحقيق الارتباط بين البرامج الانتخابية و البرامج الحكومية بما يعزز الثقة في الأحزاب السياسية ومشاريعها المجتمعية ؛

استثمار الفرص التي يقدمها القانون التنظيمي للمالية لتجديد ومهننة عملية التقييم.

حزب الاستقلال ضمير الأمة

يعتبر حزب الاستقلال الامتداد الطبيعي لحركة التحرير ببلادنا وضمير الأمة المغربية المعبر عن طموحاتها وتطلعاتها، حيث شكل تاريخ الإعلان

عن تأسيسه رسالة تحريرية حضارية وإنسانية، عبرت وثيقة المطالبة بالاستقلال ليوم 11 يناير 1944 عن مضمونها التاريخي، إذ شكلت هذه اللحظة واحدة من الصفحات المشرقة التي كتبها حزب الاستقلال في سجل الكفاح الوطني، والتي طالب من خلالها بالاستقلال وإحداث نظام سياسي ديمقراطي، إلى جانب لحظة تقديم وثيقة التعادلية الاقتصادية والاجتماعية يوم 11 يناير 1963 إلى ملك البلاد وإلى الشعب المغربي، التي قدم الحزب من خلالها تصورا تنمويا متكاملا من أجل استكمال التحرر الاقتصادي والاجتماعي.

ويشكل حزب الاستقلال في الأصل، مشروعا وطنيا صادقا دائم التجدد وغير قابل للزوال، لأنه يستند في تطوره على مرجعية غنية ومتينة، لها ارتباط وثيق بالوطن وبعقائدنا ومشاعرنا وبأولويات الشعب المغربي، ولأن ترجمته إلى ممارسات سياسية وحزبية وتنزيله على أرض الواقع يرتكز على المبادئ والقيم الانسانية الكونية، التي طالما دافع عنها الرعيل الأول من الوطنيين، الذين رسموا طريق النضال التحرري والذين نعتبرهم قدوة ومثالا في التضحية ونكران الذات، حيث يشكلون المرجعية القيمية والأخلاقية داخل الحزب.

إن الخوض في موضوع المرجعيات والمبادئ الحزبية ضمن أشغال اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام السابع عشر، يعبر عن تشبع الاستقلاليات والاستقلاليين بفكر النقد الذاتي، ويعكس القناعة الجماعية لدى كل مكونات الحزب على أننا لم نعد نستثمر القيم والمبادئ التي تأسس عليها الحزب في خطابنا وسلوكنا الحزبي الفردي والجماعي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة فتح نقاش عميق بشأن هذه الثوابت لمعالجة الاختلالات، وفق ما تقتضيه مصلحة الوطن والحزب في تفاعله المستمر مع التحولات الجديدة التي يعرفها المجتمع.

أولا: مرجعيات الحزب

تقوم مرجعيات الحزب وثوابته الأساسية على فكرة جوهرية، هي الإخلاص لله وللوطن والملك ولروح الوثائق التاريخية للحزب وللرصيد النضالي الغني لرواده، إنها العقيدة الاستقلالية التي تجسد الوطنية في أسمى معانيها، والتي تشكل العمق الفكري للمشروع المجتمعي للحزب الذي يجمع عليه كل الاستقلاليات والاستقلاليين، والذي يشكل أيضا الأساس الثقافي والاجتماعي لبناء مجتمع تعادلي ديمقراطي.

1ـ الإسلام

إن رسالة حزب الاستقلال هي رسالة خالدة ومتجددة تقوم بالأساس على التشبث بالإسلام والدفاع عن الشريعة الاسلامية، حيث جعل من الدين الإسلامي وقيمه المبنية على الوسطية، والتضامن والتكافل، أحد مرجعياته المحورية، فالوسطية ليست موقفا مجردا، بل هي منهج فكري وأخلاقي يفرض الاعتدال في كل المواقف المرتبطة بالمعيش اليومي للمواطن، حيث ناضل حزب الاستقلال منذ تأسيسه من أجل تحصين الهوية المغربية الإسلامية بكل مكوناتها المتعددة الروافد.

إن المقومات الأساسية للإسلام الذي يتخذه الحزب مرجعا له، تتمثل في الاعتدال والوسطية، ومسايرة الفطرة الانسانية والواقع المعيشي للشعوب، وصون كرامة الإنسان وإقرار أمن وسلام الوطن، ومراعاة الاختلاف بين الأفراد والجماعات، وحماية الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، والبعد عن كل ما من شأنه أن يساهم في الهدم والصراع، فالحزب عندما يؤكد على ضرورة تحقيق هذه الغايات النبيلة من خلال سلوكه السياسي، فإنه يدعو إلى ضرورة إدراك مقاصد الإسلام في علاقته مع الشعوب والدول.

ولطالما اعتبر حزب الاستقلال أن مؤسسة إمارة المؤمنين هي الضامن

الأساسي للأمن الروحي بالبلاد ورمز استقرارها عبر التاريخ، من المقومات المركزية للإنسية الاسلامية بالمغرب، حيث شكلت الحركة السلفية الوطنية المنفتحة التي جعلت من هموم الوطن والمواطن معركتها اليومية الأساسية، والتي كان الزعيم علال الفاسي من أكبر روادها ومن أشد المطالبين بضرورة صون ركائز هذه الإنسية ومن أشد المدافعين عن عدالة الدين الاسلامي.

2ـ التعادلية الاقتصادية والاجتماعية

إن النضال من أجل تثبيت مبادئ وقيم ديننا الاسلامي داخل المجتمع، يشكل جوهر الكفاح لتحقيق التعادلية الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل البديل الاستقلالي لتفادي السلبيات التي تفرضها العولمة والانفتاح، الذي يعتبر الأفراد والجماعات على حد سواء الهدف الحقيقي لكل استراتيجية تنموية، والتي تقوم على ضرورة توفير الشروط المادية والمعنوية اللازمة للتحرر من كافة أشكال القيود المتثلة في الفقر والأمية والتهميش، في إطار لا يعترف بالفواصل بين النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وقد تضمنت وثيقة التعادلية الاقتصادية والاجتماعية، أهدافا استراتيجية تتمثل في استكمال التحرر الاقتصادي والاجتماعي وفتح مجالات أرحب للعمل السياسي والاقتصادي والفكري، كما قدمت الوثيقة مشروعا استقلاليا متكاملا ومنفتحا على كل التحديات التي ستواجه بلادنا في المستقبل، بهدف تجاوز التدهور العام الذي تعرفه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

وانطلاقا من اعتبارها العمل، وسيلة تضمن كرامة الإنسان، فإن الغاية الأساسية من التعادلية كمنهج استقلالي، هي خلق توازن حقيقي بين جميع فئات الشعب، من خلال محاربة احتكار ثروات البلاد من طرف فئة معينة على حساب فئات أخرى، وتقسيم خيرات الوطن بشكل متكافئ بين بنات وأبناء الشعب، مما يساهم في تحقيق ذلك التقارب الإنساني والاجتماعي بين جميع فئات المجتمع.

إن التعادلية كمشروع مجتمعي، تعتبر الدولة مسؤولة عن تسطير رؤية تنموية واضحة، الهدف منها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، وتقديم تصور اقتصادي متكامل قائم على تواجد قطاع عام يعنى بالحاجيات الأساسية والاستراتيجية للشعب، وقطاع خاص قوي قادر على القيام بدوره التنموي المنشود، بهدف تقليص الفوارق الفئوية وتحقيق المجتمع التعادلي.

وتشكل العدالة الضريبية، واحدة من القضايا الجوهرية للتعادلية الاستقلالية، باعتبارها الأداة المباشرة لتحقيق المساواة في توزيع الثروة ومحاربة التهرب الضريبي، بحيث يجب تسخير النظام الجبائي من أجل دمقرطة الضريبة ببلادنا، وجعلها في قلب المعركة من أجل الكرامة، فالتعادلية كفكر استقلالي، تسعى إلى إعادة النظر في العلاقة التي تربط الضريبة بالديمقراطية، لأن المجتمعات التي تجعل أداء الضريبة من واجبات التحلي بصفة المواطنة، تكون أكثر طلبا للديمقراطية.

ويقوم النظام التعادلي الاقتصادي والاجتماعي لحزب الاستقلال على بناء منظومة اقتصادية مقاولاتية قوية، من خلال فتح المجال أمام المبادرات الخاصة والطاقات الشابة لإظهار كفاءاتها وقدراتها في كل المجالات. وعلى الدولة أن تتحمل مسؤوليتها في تحقيق المساواة في الاستفادة من فرص الاستثمار بالمجالات الحيوية ببلادنا، والقضاء على كل مظاهر اقتصاد الريع واحتكار الثروة.

ولأن التعادلية مشروع مجتمعي متكامل، فإنه لم يغفل في تحليله الاقتصادي والاجتماعي العالم القروي، الذي تشكل ساكنته نسبة كبيرة من سكان المغرب، حيث يعتبر الفلاحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداة لاستقرار العالم القروي ومحاربة الهجرة نحو الحواضر، وتحقيق التوازن بين القرية والمدينة، إذ يجب على الدولة تقديم الدعم المالي والتقني اللازم للفلاحات الصغرى التي تمثل أغلبية القطاع الفلاحي بالمغرب، في

أفق الانتقال من مرحلة الفلاحة المعيشية إلى تحقيق تنمية قروية حقيقية.

3 ـ الملكية الدستورية

تعتبر الملكية والوحدة الترابية للمملكة، الإطار الملائم لتحقيق مجتمع التعادلية الاقتصادية والاجتماعية، فالملكية هي النظام الضامن للدفاع عن الدين الاسلامي وعن الوحدة الترابية للمملكة وكذا وحدة الأمة، حيث جسد التحام حزب الاستقلال والحركة الوطنية مع العرش إبان الاستعمار أسمى معاني الوفاء، لهذا ألح الزعيم علال الفاسي على أن ينص دستور 1962 على أن الملك هو أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين.

إن الملكية التي يؤسس حزب الاستقلال عليها عمله والتي يتشبث بها ويرمي إليها، هي الملكية الدستورية التي تعطي لملك البلاد المكانة التي يستحقها باعتباره ممثل الدولة وضامن الدستور، كما تشكل النظام الأنسب لضمان الحكم المبني على مبدأ الشورى كما جاء به الاسلام ولحماية مقدسات الدولة وفق التصور الحديث الذي يتماشى وحاجات العصر.

4 ـ الوحدة الترابية

يشكل تراث الحزب ومواقف الزعيم الزعيم علال الفاسي ومؤلفاته؛ المرجعية الاستقلالية الأساسية التي يبني عليها الحزب معركته من أجل استكمال الوحدة الترابية للمملكة بقيادة ملك البلاد، ونقطة الانطلاقة في أي تحليل للتحديات التي تواجه القضية الأولى للشعب المغربي، حيث تحتل مسألة الوحدة الترابية عمق المشروع المجتمعي لحزب الاستقلال، الذي يمتد ترابيا إلى الأقاليم الجنوبية وسبتة ومليلية والجزر الجعفرية والصحراء الشرقية.

إن رؤية الحزب لمختلف الأسئلة المرتبطة بالوحدة الترابية، تنبني على ضرورة وضع سياسة استباقية واضحة ومتجددة بمقاربة تشاركية، وذلك بالقطع مع احتكار المعطيات والمعلومات المرتبطة بهذا الملف من طرف

الجهات الرسمية، وتقوية البناء الديمقراطي الداخلي وتسويقه على المستوى الدولي بما يخدم قضية المغاربة الأولى، وإشراك الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني ومدهم بالمعلومة والمعطيات في حينها.

إن حزب الاستقلال يستند في هذا التحليل، على مقررات ووثائق مؤتمراته العامة الستة عشر والتي تعتبر ملف الوحدة الترابية من أولوية الأولويات، والقضية التي توحد جميع المغاربة، لذلك وجب تجاوز المقاربة التقليدية في التعاطي مع هذه القضية، وضرورة مراجعة طرق وأساليب اشتغال الدبلوماسية المغربية الرسمية، واعتبار الديبلوماسية الموازية شريكا أساسيا خلال كل مراحل الكفاح من أجل استكمال الوحدة الترابية للمملكة.

ثانيا: المبادئ الحزبية

إذا كانت هذه العناصر الأربعة التي تشكل المكون الأساسي للمذهب الاستقلالي، مصدر استمرار الحزب وتطوره وصموده، لابد من التأكيد على أن الممارسة والخطاب الحزبي بقدر ما يحتاجان إلى إطار مرجعي وأيديولوجي، فإنهما بحاجة إلى مجموعة من القيم والقواعد والضوابط العملية التي تشكل المبادئ التي يتأسس عليها الفعل الحزبي والسلوك السياسي السليمين.

1 ـ الديمقراطية

إن التشبث بالإسلام والملكية والوحدة الترابية والتعادلية الاقتصادية والاجتماعية يعتبر الأساس المتين لربح معركة الديمقراطية وبناء المغرب الحديث، حيث يعتبر حزب الاستقلال الديمقراطية كمنهج لتدبير الشأن العام ببلادنا، اختيار استراتيجي على اعتبار أن الزعيم علال الفاسي أكد خلال المؤتمر السابع للحزب بالدار البيضاء سنة 1965 على «أن الديمقراطية مستمدة من تقاليدنا وواقعنا وتأثراتنا بالغرب والشرق، وهي أملنا في

المستقبل، ومرمى كفاحنا في الحاضر، نعتقد انها خير ما يصله الانسان فوق الأرض، وانها عنوان رقي المجتمع الذي يتخذها نظاما وطاعة له».

اليوم وعلى الرغم من النضالات الكبرى، التي بذلت والتضحيات الجسام التي قدمها الآباء والأجداد، فإن هناك من يعاكس تحقيق هذا المطلب ويبذل جهود استثنائية للنيل من سيرورة البناء الديمقراطي ببلادنا، لذلك فالديمقراطية مازالت تمثل المطلب الأول للشعب المغربي، والمعركة الكبرى التي يجد حزب الاستقلال نفسه دائما مطالبا بخوضها، لأنها تشكل إحدى الدعامات الأساسية للتنمية بالمغرب.

إن حزب الاستقلال عندما ينادي بالديمقراطية كمنهج يؤطر عمله ويؤكد عليها فليس معناه أنه مطلب يستفيد منه وحده، بل من أجل كل مكونات الشعب المغربي وخصوصا الفئات الفقيرة والهشة في المجتمع، لذلك وتقديرا لهذه الرسالة النبيلة فإن حزب الاستقلال مطالب بمواصلة الكفاح من أجل صيانة الحقوق والحريات واستكمال البناء المؤسساتي والديمقراطي.

2 ـ النقد الذاتي

إن فضيلة النقد الذاتي، تعتبر منهجا استقلاليا خالصا، ويعتبر كذلك بمثابة وصية تاريخية من الزعيم علال الفاسي لكل الأجيال التي ستأتي بعده. فالنقد الذاتي آلية لتمكين الحزب في المستقبل من تقوية بنائه التنظيمي المتميز، بالقواعد المؤمنة بالفكر الاستقلالي والتي تحترم ثوابته وتعبر عن مبادئه وأفكاره، والقادرة على تجاوز أخطاء الماضي من خلال معرفة مكامن الخلل والضعف، ومواكبة التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي بشكل مستمر.

ولأن النقد الذاتي ثقافة ملزمة لكل الاستقلاليات والاستقلاليين، فلابد من التأكيد على أن المرحلة تقتضي إحداث قطيعة مع الممارسات المصلحية

داخل الحزب، ووضع معايير دقيقة لتولي كل المسؤوليات الحزبية والسياسية، وتجاوز منطق التوازنات الذي يحكم عادة المحطات التنظيمية الكبرى والتي تكون في غالب الأحيان على حساب مصالح الحزب.

فقيادة الحزب يجب أن تشكل الامتداد الفكري لمرجعياته ومبادئه التاريخية والانعكاس الحقيقي لطموحات وتطلعات القواعد، على اعتبار أن الرهانات والتحديات كثيرة ومعقدة، وتتطلب قيادة متشبعة بالفكر الاستقلالي، مستعدة لمساءلة خيارات الحزب وتحالفاته وتكتلاته بما يخدم الخيارات الأساسية للشعب والإصلاحات الضرورية، ومستعدة للخوض في الاشكالات الحقيقية التي تعترض البناء الديمقراطية ببلادنا، والتي تشكل لحدود اليوم «طابوهات» تحتاج إلى قيادات جريئة فكريا وشجاعة سياسيا.

3 ـ الحكامة الجيدة

إن تطوير الممارسة السياسية وإعادة الثقة للمواطن في العمل الحزبي والسياسي رهين بمدى تطبيق مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن الداخلي للحزب، لذلك فجميع المناضلات والمناضلين الاستقلاليين مقتنعون بأن التغيير والإصلاح الحقيقي الذي نطمح إليه على مستوى البلاد يجب أن ينطلق من البيت الداخلي ليشمل فيما بعد المجتمع ككل، فالحكامة الحزبية تقتضي احترام حق الجميع في الحوار والنقد والمحاسبة، وفق ما ينص عليه النظام الأساسي وتماشيا مع ثوابت الحزب وهويته.

وتعتبر الديمقراطية الداخلية من الركائز الأساسية للحكامة الحزبية، التي يجب أن تشكل المنهجية التي يعتمدها حزب الاستقلال في تدبير شؤونه الداخلية، والتي يجب تجسيدها من خلال جدية مشروعه المجتمعي وفي سياسته التواصلية الداخلية والخارجية التي يجب أن تعتمد على وضوح الخطاب، والتواجد المتواصل مع المواطن في معاركه اليومية من أجل الكرامة والعدالة والحرية، وفي التدبير الشفاف لمالية وممتلكات الحزب،

كما يشكل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في تولي مناصب المسؤولية الحزبية من المقومات الأساسية للحكامة الجيدة التي اختارها الحزب لتكون منهجا له في أفق تطوير الممارسة الحزبية ببلادنا.

4 ـ ثقافة الاختلاف

إن الاختلاف يشكل ثروة فكرية حقيقة، ويكفي أن يتم تدبيره بشكل سليم لربح المعركة الكبرى، وهو الذي يثري الواقع الإنساني ويطوره ويرقي به إلى مستويات متميزة، فالاختلاف في التحليل وفي الرؤى داخل إطار موحد تجمعنا فيه ثوابت الحزب ومرجعياته، يعتبر المنهجية السليمة للالتزام بالعقلانية في الحوار، والطريقة الموضوعية للتفكير في مختلف القضايا التي تهمنا كمناضلين حزبيين، بغية الوصول إلى تحقيق غاياتنا الفردية والجماعية كشعب.

إذ تشكل التعددية في الرؤى وفي الطموحات وفي حرية إبداء الرأي وممارسة الاختيارات الديمقراطية للمناضلات والمناضلين في اختيار الأمين العام للحزب وأعضاء لجنته التنفيذية خلال المؤتمرات العامة وباقي المسؤوليات داخل الحزب وهيئاته وروابطه وتنظيماته، الركيزة الأساسية للحكامة داخل حزب الاستقلال، فمثل هذه الممارسات والسلوكات هي التي تنتج لنا قيادة منسجمة وقوية في مستوى طموح الشعب المغربي، وتعطي للحزب قوته وتوهجه وتضعه في ريادة المشهد الحزبي ببلادنا.

ويتسلح حزب الاستقلال في معركته من أجل البناء المؤسساتي والديمقراطي، بحرية التفكير والعقلانية في اقتراح البدائل، اللذان يعتبران جزءا من منهجية عملنا، بهدف تقديم الاقتراحات والأفكار التي تتماشى مع تاريخنا العريق ومواقفنا الثابتة من القضايا الكبرى للشعب المغربي، ومع مرجعيتنا الوطنية المعتدلة، لتقديم أجوبة دقيقة للإشكالات الكبرى التي يعاني منها الشعب المغربي.

5 ـ الوطن أولا

يشكل مبدأ «الوطن أولا» أحد المبادئ التي تؤطر عمل الحزب على كل المستويات. أن مصلحة البلاد فوق كل اعتبار، فالمواطنة هي روح الديمقراطية وقلبها النابض، وهي حب الانتماء للوطن، والاخلاص لمقدساته والدفاع عن قضاياه المصيرية، وهي ممارسة أكثر منها إحساس أو قيمة مجردة، وحزب الاستقلال ظل وفيا في سلوكاته الحزبية والسياسية في جميع المناسبات وفي جميع المحطات للوطن ولمصالحه العليا.

فالمواطنة الحزبية الحقيقية تتطلب وجود أحزاب سياسية مسؤولة تحترم القوانين التي تؤطرها وتلك التي تؤطر العمل الحزبي والسياسي ببلادنا، وتحترم الدستور وتخضع لمقتضياته، باعتباره القانون الأسمى للبلاد وتحرص على التنزيل الديمقراطي لنصوصه وأحكامه سواء كانت في الحكومة أو في المعارضة بهدف منح الوطن والمواطن القيمة التي يستحقانها وحماية اختياراته الديمقراطية.

6 ـ التنشئة السياسية

تعتبر التنشئة السياسية من الركائز الأساسية التي تزرع حب الوطن في الأفراد، والتي تؤطر العمل اليومي لحزب الاستقلال، بهدف التعريف بأسس الممارسة السياسية والحزبية السليمة وغرس قيم يستطيع من خلالها المواطن تكوين شخصيته التي تؤثر في سلوكه السياسي الذي يحدد بدوره درجة فاعليته في المجتمع، والحرص على ضمان انتقال كل هذه القيم والممارسات والأخلاق عن طريق التكوين والممارسة، بين الأجيال، بغية التصدي لأي محاولة تهدف إلى نشر ثقافة سياسية زائفة وتمييع العمل الحزبي والقضاء على التراكمات السياسية التي تحققت ببلادنا.

ويتوفر حزب الاستقلال باعتباره مدرسة في النضال والكفاح السياسي الوطني، على خريطة تنظيمية متميزة على الصعيد الوطني والدولي، حيث

يتوفر الحزب على العديد من التنظيمات والهيئات، تهتم بمجالات الطفولة والتلاميذ والطلبة والشباب والفتيات والنساء والعمال والموظفين والمهنيين، مما يشكل قاعدة ملائمة لتنشئة سياسية سليمة للمناضل منذ الطفولة، تجمع بين ترسيخ القيم الوطنية الحقيقة والتشبث بالعقيدة الاستقلالية.

7 ـ حزب الجميع

تشكل القناعة الجماعية لدى الاستقلاليات والاستقلاليين بأن حزب الاستقلال هو حزب جميع المغاربة أحد ثمار التنشئة السياسية السليمة التي اعتمدها الحزب في تكوين مناضلاته ومناضليه، وسيبقى الحزب دائما مستنيرا بمبدئه الأساسي وهو أنه حزب موحد ومنفتح على جميع فئات المجتمع بالقرى والمدن وخصوصا النساء والشباب، على اعتبار أن المدخل الحقيقي لاستكمال البناء الديمقراطي ببلادنا يتمثل في تجاوز الهوة الكبيرة التي تفصل بين المواطن المغربي بشكل عام والمشاركة السياسية كمبدأ من مبادئ الديمقراطية.

إن أهم ما ينتظره الشعب المغربي من الحزب في المستقبل، هو استمرار الحزب في أداء أدواره التاريخية باعتباره حزب الوطن وضمير الأمة، مع ضرورة الانفتاح على ما يعرفه المجتمع من تغيرات في بنيته. ولا يكفي التشبث بهذه المبادئ دون أن يعطيها المناضلات والمناضلون محتواها العملي، ليصبح الحزب بمثابة الإطار السياسي الذي تجتمع فيه رغبات المغاربة وطموحاتهم.

8 ـ المشاركة السياسية

يعتبر حزب الاستقلال، أنه لا يجب التعامل مع مشاركة النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في العمل الحزبي والسياسي، هدفا في حد ذاته فقط، وإنما وسيلة كذلك لوصولهم لمراكز قيادية داخل الأحزاب السياسية وداخل المؤسسات المنتخبة وطنيا ومحليا، بغية المساهمة

بشكل مباشر في صناعة القرار الحزبي والسياسي، لذلك وجب صون كرامة النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة بإعادة الاعتبار لدورهم المحوري في المجتمع والحرص على مشاركتهم في الحياة العامة.

أ. المرأة

يعتبر حزب الاستقلال، مشاركة المرأة في الحياة السياسية من المؤشرات المهمة في البناء الديمقراطي، ومقياسا حقيقيا لتقدم وتحضر المجتمعات، ولتحقيق مشاركة سياسية قوية للمرأة ببلادنا، لابد من مواصلة انفتاح الحزب على هذه الفئة المهمة بالمجتمع وملائمة الممارسة الحزبية مع طبيعة وظائفها داخل الأسرة والمجتمع، لتساهم بدورها في بلورة القرار الحزبي في مسيرة الكفاح المتواصل من أجل الديمقراطية، إذ لا يمكن تحقيق الديمقراطية من دون مشاركة المرأة في اتخاذ القرار الحزبي والسياسي.

ب ـ الشباب

إن أحد المهام الكبرى التي يتعين على حزب الاستقلال، أن يستمر في الدفاع عنها، هي النضال من أجل مشاركة الشباب في العمل السياسي والحزبي ببلادنا، فحزب الاستقلال تأسس على يد ثلة من الوطنيين الشباب ويجب أن يبقى وفيا لهذه الفئة التي تشكل الحاضر والمستقبل، ويجب الحفاظ على تواجد الشباب في قلب النقاش الذي يعنى بالقضايا السياسية الكبرى والمصيرية للشعب المغربي، لأن الشباب أصبح يشكل القوة الحقيقة للتغيير والإصلاح، القادرة على إحداث التحولات الكبرى بالمجتمع.

ج ـ ذوي الاحتياجات الخاصة

يجب أن يحرص حزب الاستقلال على إحداث نقلة نوعية فيما يتعلق بمشاركة المواطنات والمواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة العامة، وتجاوز سقف المطالب التاريخية لهذه الفئة الذي لا يتجاوز المطالبة بتحسين الشروط الأساسية لتيسير الحياة اليومية، من خلال التأكيد خطابا

وممارسة على أن ذوي الاحتياجات الخاصة يجب أن يدخلوا إلى الحقل السياسي كباقي المواطنين، لتعبير عن طموحاتهم والدفاع عن قناعاتهم وتحديد ملامح الدور السياسي الذي يجب أن يلعبوه.

9 - استقلالية القرار الحزبي

يعتبر حزب الاستقلال أن وحدة الحزب تشكل الشرط الأساسي للحفاظ على مبدأ استقلالية القرار داخل الحزب، الذي يشكل جوهر المعركة الحالية من أجل الديمقراطية، ذلك أن خدمة الوطن وتغليب مصلحته العليا يقتضي من الحزب السياسي اتخاذ قرارات التموقع إلى جانب الخيارات الديمقراطية للشعب المغربي، بعيدا عن الوصاية، إذ يعتبر الحزب أن مبدأ «استقلالية القرار الحزبي» يعتبر المنهج السليم لتحصين الفعل الحزبي والسياسي والدفاع عن الخيار الديمقراطي.

ولأن حزب الاستقلال يعتبر أن استقلالية القرار الحزبي مسألة مقدسة، فإن الرهان اليوم على استماتة المناضلة والمناضل داخل حزب الاستقلال وعلى ممانعتهما ومقاوتهما، للوقوف في وجه كل أساليب الارتداد والنكوص، التي تسعى من خلالها العديد من الاطراف إلى إضعاف الأحزاب السياسية والاستلاء على قراراتها، وحزب الاستقلال بحكم الأمانة التي يحملها، فإنه مطالب بالاستثمار في تكوين العنصر البشري لتكوين قاعدة شعبية متينة قادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

10 ـ التعددية الحزبية

إذا كانت الديمقراطية رهينة بوجود الأحزاب السياسية، فان الوظيفة المركزية المتمثلة في تدبير الشأن العام أو السعي الى ذلك، لا تتحقق الا في ظل بيئة ديمقراطية سليمة، لذلك فإذا كان حزب الاستقلال يعتبر أن دوره كان ولا زال محوريا في البناء الديمقراطي، فإنه يمتلك نفس القناعة فيما يتعلق بباقي الأحزاب السياسية المغربية، حيث يعتبر التعددية

الحزبية من المبادئ الأساسية التي تؤطر المشهد السياسي ببلادنا، حيث لا تقوم الديمقراطية إلا بالأحزاب السياسية التي تمتلك قرارها بيدها، والتي لها دور أساسي في بناء الدولة والمجتمع وليس بالأحزاب الصورية التي تسعى إلي هدم البنية الحزبية والسياسية بالمغرب.

وقد أكد حزب الاستقلال أكثر من مرة، من خلال بياناته وبلاغاته منذ عقود على أن عملية تفريخ الأحزاب لن تفرز إلا تعددية حزبية بمنطق الأرقام، الهدف منها السطو على أصوات الشعب والتحكم في الخريطة السياسية من دون أي سند جماهيري، وأن إعادة إنتاج تجارب الماضي بنفس الأساليب والمناهج لكسب رهانات بسيطة مرتبطة بالانتخابات، يعتبر مجازفة بالوطن وبالديمقراطية ولن يزيد حزب الاستقلال إلا إيمانا بحتمية الإصلاح والتغيير.

لقد أصبح من اللازم في خضم الأزمة التي يعرفها المشهد السياسي، أن نقف وقفة مع الذات ومواجهة الواقع الحزبي الداخلي بالكثير من الشجاعة والموضوعية والقيام بتقييم علمي لسياسة الحزب وتوجهاته فيما يتعلق بالتحالفات الاستراتيجية وأولوياته المجتمعية منذ بداية الألفية الثالثة، للوقوف عل مكامن القوة والضعف والفرص والتحديات التي تفرضها الممارسة السياسية والواقع الحزبي ببلادنا، بهدف الاستجابة للمتطلبات المتزايدة للشعب المغربي المتمثلة أساسا في الديمقراطية.

لجنة الاستراتيجيات الاقتصادية والقطاعية والاستثمار والتنمية المستدامة

مشروع تقرير
لجنة الاستراتيجيات الاقتصادية والقطاعية والاستثمار والتنمية المستدامة

مقدمـــة

يشكل تراث الحزب ومرجعياته الفكرية والاقتصادية والاجتماعية مراجع أساسية يستلهم حزب الاستقلال مشروعه المجتمعي، و تبقي وثيقة التعادلية الاقتصادية والاجتماعية التي أبدعها حزب الاستقلال سنة 1963 والتي هي امتداد طبيعي لوثيقة المطالبة بالاستقلال، من أهم المرجعيات التي تؤطر المشروع المجتمعي للحزب، ذلك أنها تجسد الخيار الاقتصادي والاجتماعي الثالث، بعد انهيار خيار الاشتراكية العلمية وفشل نموذج الليبرالية المتوحشة.

إن التعادلية مذهب استقلالي أنتجه الحزب انطلاقا من المبادئ الإسلامية والقيم الثقافية المغربية، ومن التفاعل مع الواقع المغربي والحاجات الحقيقية للمواطنين، والتحاور مع باقي الأفكار والنماذج السياسية والاقتصادية والاستفادة من إيجابياتها، رافضا تطبيق نماذج جاهزة مستوردة من الخارج وتطبيقها في بلادنا.

واليوم تؤكد تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية صواب خيار التعادلية الاقتصادية و الاجتماعية التي أسسها الزعيم علال الفاسي رحمه الله، كأحد البدائل الاقتصادية والاجتماعية الوجيهة الملائمة لهذا المناخ العالمي الحالي من خلال تركيزه على أنسنة اقتصاد السوق وتقوية الاقتصاد التضامني وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتوسيع الممارسة الديمقراطية لتشمل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان تكافؤ الفرص في إطار مجتمع متضامن و متوازن.

فبالرغم من الهزات و التعترات التي تعرضت لها العديد من الدول بسبب تفاقم الأزمة المالية و الاقتصاديـــة، فقد تمكن الاقتصاد المغربي من الصمود أمام تداعيات الأزمة العالمية و الحفاظ على أسس مناعته التي اكتسبها من خلال اعتماد جملة من التوجهات و الإصلاحات الكبرى التي صبت أساسا على تعزيز الطلب الداخلي و حماية القدرة الشرائية و جعل المغرب قاعدة للاستثمار و التصدير، و تقوية التضامن و التماسك الاجتماعي، و دعم المقاولات و الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين، و نهج سياسة ترابية و مجالية مندمجة، و غيرها من الأوراش الإصلاحية التي كرسها دستور فاتح يوليوز 2011.

إلا أن هذه المنجزات و النتائج المحصل عليها تبقى دون المستوى المرغوب فيه لتلبية تطلعات فئات شعبية عريضة تواقة إلى تحسين ظروف معيشتها و تحقيق وثيرة تنموية تستجيب لمستلزمات استدراك العجز و النقص الحاصل في عدد من القطاعات الإنتاجية و التنموية.

و لمواجهة التحديات المطروحة من طرف المواطنين الذين يحتاجون قبل كل شيء إلى تدابير ملموسة ترفع مستوى عيشهم و تضمن لهم الكرامة و الاطمئنان، و تقوي أواصر ارتباطهم بالقيم الوطنية و التضامن، يقترح مشروع التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية المنبثقة عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام السابع عشر لحزب الاستقلال إستراتيجية تنموية مندمجة ترتكز على مبادئ و مقومات التعادلية الرامية بالأساس إلى توزيع عادل لمنافع النمو، وتمكين كل جهات التراب الوطني ومختلف فئات المجتمع من الانخراط بفعالية في مسلسل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. ترتكز الإستراتيجية الاقتصادية المقترحة على محورين أساسيين، وهما:

- تأهيل الاقتصاد الوطني من خلال ترسيخ « قاعدة السيادة « الميزانياتية في تحقيق التوازنات الماكرو- اقتصادية، التي تمكن من الحفاظ على سيادة القرار الاقتصادي الوطني و تنفيذ الالتزامات التنموية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، يقترح اتخاذ بعض التدابير الكفيلة بتأهيل الاقتصاد الوطني والتي تتمثل أساسا في دعم وتقوية النمو الداخلي عبر حماية القدرة الشرائية وتشجيع الاقتصاد التضامني، وتقوية تنافسية العرض التصديري الوطني و تحسين مناخ الأعمال لتقوية مناعة المقاولة المغربية ودعم دور الفاعلين الاقتصاديين وترسيخ الحكامة الجيدة و محاربة اقتصاد الريع.

- توسيع و تسريع مسلسل الإصلاحات الهيكلية لقطاعات النقل والتجهيز، الفلاحة و الصيد البحري، التجارة و الصناعة و التكنولوجيات الحديثة، الطاقة و المعادن و السياحة و الصناعة التقليدية، الكفيلة بتحسين ظروف عيش المواطنين و بإدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاديات العالمية وذلك من خلال اعتماد منهجية مندمجة للتدخل تقوم على التنسيق والانسجام بين مختلف السياسات و المخططات الاستراتيجية القطاعية في أفق تحقيق تنمية مجالية مستدامة و خلق أقطاب اقتصادية تنافسية تهدف إلى جعل الجهات أحواضا للتشغيل و خلق الثروات.

1 - تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية

1-1 الإطار العام:

يتميز الاقتصاد المغربي من الاقتصاديات نسبيا بالانفتاح والاستقرار، حيث يظل الناتج الداخلي الخام للفرد المغربي أقل من الدول الصاعدة.

وتعتمد نسبة النمو ببلادنا على الظروف المناخية وتنبني أساسا على الطلب الداخلي بالنظر للسياسات الاقتصادية المتبعة الرامية إلى تشجيع الاستهلاك والاستثمار.

وفي إطار مناخ دولي يتسم بالإيجابية عموما، خطا الاقتصاد المغربي مسارا تصاعديا على مستوى النمو ما بين سنة 2003 و 2007، بالرغم

من كون دينامية نمو الاقتصاد المغربي لم تتجاوز نسب النمو التي حققتها اقتصاديات الدول المشابهة للمغرب.

ومع ظهور تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية اتضح معها بالملموس هشاشة نموج النمو المغربي.

إن الرجوع إلى اعتماد الخيارات الاقتصادية المستدامة بما تتيحه من إمكانية التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية، عرف انتكاسة خطيرة منذ سنة 2013 بسبب غياب رؤية شمولية توخت فقط العمل على تقوية ودعم التوازنات التقنية على حساب التوازنات الاقتصادية الأساسية المبنية على النمو والتشغيل والتنمية.

هذا الخيار الاقتصادي أدى إلى الحد من تسريع وتيرة نمو تطور الاقتصاد المغربي مما نتج عنه ضعف على مستوى خلق فرص الشغل وكذا ارتفاع معدل العطالة.

ورغم أن السياق الدولي أصبح أكثر فأكثر مشجع، إلا أن عائق الانتظارية يؤدي إلى فقدان الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين علاوة على تقويض المستقبل الاقتصادي للبلاد مما يفرض العمل على الرفع من نسب النمو لتجاوز الأعطاب السابقة.

2-1 نمو بطيء ومتقلب رهين بالظروف المناخية:

- حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام بالمغرب أقل من معدلات الدول الصاعدة.
- نمو ضعيف يجعل المغرب بعيدا عن المسار السريع الذي حققته الدول الصاعدة اقتصاديا.
- تباطؤ نسبة النمو غير الفلاحي على المدى القصير له تأثير حتى على المدى البعيد، وهذه الوضعية الاقتصادية ليس من اليسير تصحيحها أو تقويمها بسرعة.

- رغم أهمية المجهودات المبذولة في هذا المجال، لازال القطاع الفلاحي يتحكم في النمو الاقتصادي بالنظر لمساهمته التي تتراوح ما بين 10 و13 % ، كما يحقق أزيد من 40 % من معدل التشغيل الوطني.

1-3 نموذج اقتصادي للنمو يستمد وجوده من أدوات اقتصادية متهالكة وأحيانا معطوبة:

- الاستهلاك الفردي هو المحرك الأساسي للنمو يتم تحمله اعتمادا على مجموع الأجور أو المداخيل و القروض.
- الاستهلاك الفردي ذو كلفة باهضة في علاقته بمعدلات النمو و مستوى الإنتاجية.
- تكلفة المواد الغذائية جد مرتفعة وباهظة، فقد سجلت سلة استهلاك الأسر المغربية سنة 2007 نسبة 36,8 % داخل الوسط الحضري (61,4% سنة 1960) و 49,3 % في المناطق القروية (76,8 %سنة 1960) وهذه النسب هي صورة مطابقة لبنيات الاستهلاك في الدول الأوربية خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي؛ وهو دليل على ضعف وتيرة التنمية.
- رغم المعدلات المرتفعة للاستثمار العمومي الوطني مقارنة بما هو مسجل على المستوى الدولي، فإنها تفتقد للنجاعة والفعالية لعدم قدرتها على إنعاش التشغيل وخلق فرص الشغل والرفع من الإنتاجية.

1-4 وضعية منتقدة على مستوى التشغيل والعطالة:

- إذا كان معدل العطالة ببلادنا من أقل المعدلات المسجلة عالميا، فإن معدل النشاط بالمغرب يتجه نحو الانحدار بكيفية مستمرة.
- معدل العطالة ببلادنا، ومع ذلك، يظل مرتفعا ويتباين من حيث المجال والجنس والسن ومستوى التعليم، وللإشارة يظل قطاع الخدمات هو الأول من حيث خلق فرص الشغل.

- عرف قطاع الصناعة ببلادنا أقوى معدل لفقدان مناصب الشغل منذ سنة 2009.
- فقدان قطاع البناء والأشغال العمومية أزيد من 70.000 منصب شغل ما بين 2012-2013 قبل إحداث 18.000 منصب شغل داخل نفس القطاع سنة 2015.

1-5 وضعية نقدية تتسم بتراجع كبير على مستوى طلبات القروض البنكية:

من المعلوم أن النظام المالي المغربي يتركز بشكل قوي في مجال الأنشطة البنكية، فبعد التوسع الكبير الذي عرفته الأنشطة البنكية ما بين 2005 و 2010 دخلت القروض البنكية في مرحلة الركود بسبب ضعف القطاعات أو الأنشطة غير الفلاحية. ومن جهة أخرى بسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمي التي أثرت بشكل عميق و سلبي على منسوب الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين؛ مما يستدعي القيام بإصلاحات تقويمية كبرى لإنعاش القطاع الاقتصادي ببلادنا.

فقد تركزت القروض البنكية على استهداف قطاع العقار وتسهيلات الأداء المرتبطة بالشركات والمقاولات. فالتراجع الكبير على مستوى القروض البنكية يجد مبرراته في شيوع جو من الانتظارية والترقب في المجالات ذات الصلة بقطاعات العقار وبالصعوبات المتزايدة التي تعيشها على وقعها العديد من المقاولات إضافة إلى إشكالية ارتفاع حجم الديون البنكية التي يوجد دائنيها في وضعية إعسار؛ الأمر الذي يستدعي اتخاذ مجموعة من التدابير التصحيحية ذات طابع استعجالي أهمها إعادة الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين، وإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للعقار ببلادنا.

2- التوجهات الإستراتيجية:

2-1 التوجه الأول: إعادة تنشيط محركات النمو بالمغرب الذي يعتمد حاليا على تشجيع الاستهلاك ودعم الاستثمار؛ قصد المرور إلى تبني سياسات عمومية قائمة على التحفيز الإستباقي لنساهم معا في إصلاح اقتصادي عميق من صوره ما يتعلق بتشريع الشغل كأداة قانونية تحفز على الاستثمار وتزرع الثقة في نفوس الفاعلين الاقتصاديين. أيضا إصلاح منظومة الحكامة والنجاعة في تدبير الشأن العام حتى يتأتى للسلطات العمومية تنمية رؤية استراتيجية واضحة كركيزة أولى لزرع الثقة على مستوى مناخ الأعمال لكسب رهان الرفع من معدل النمو. كذلك وبصفة خاصة العمل على إرساء سياسة ميزانياتية بأهداف محددة تروم ما يلي :

- تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع الاستثمارات المتعلقة بالمقاولات والمؤسسات العمومية.
- استئناف مسلسل الحوار الاجتماعي هذه السنة 2017 ووضع المقترحات المتفق بشأنها موضع التنفيذ في يناير 2018.
- إعادة النظر في معدلات الضريبة على الدخل.
- زيادة 500 درهم صافية في القطاع العمومي بالنسبة للأجور.
- تحمل الدولة لتكاليف ومصاريف التعليم الجامعي بالنسبة للتلاميذ المتفوقين المنتمين لأسر فقيرة ومعوزة.

2-2 التوجه الثاني: استثمار النتائج الايجابية للإصلاحات التي ستتم مباشرتها و فرص النمو المتأتية من علاقات المغرب بشركائه الاقتصاديين.

3 - الاقتصـاد الوطنـي

3-1 استقرار الإطار الماكرواقتصادي:

تميزت السنوات الخمس الأخيرة بتحقيق نمو اقتصادي مرتفع و أقل تذبذبا بنسبة 4,7٪ كمتوسط سنوي، كما تم تدعيم استقرار الإطار الماكرو اقتصادي، حيث بلغ معدل التضخم 2٪ و لم يتجاوز عجز الميزانية 3,2 ٪ من الناتج الداخلي الخام و تم ضبط المديونية العمومية في حدود 53,7٪ من الناتج الداخلي الخام. وساهمت هذه النتائج بشكل كبير في تعزيز المكانة التي يحظى بها المغرب لدى المؤسسات الدولية و وكالات التصنيف الائتماني. و يتضح ذلك من خلال الحصول على درجة الاستثمار«Investment Grade» من طرف وكالة « Fitch Rating»، و من خلال الوضع المتقدم الذي منحه الاتحاد الأوربي للمغرب، إضافة إلى انضمام المغرب للجنة الاستثمارات بمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

كما تعززت دينامية النمو عبر مواصلة الإصلاحات الهيكلية و القطاعية الرامية إلى تحرير أكبر للاقتصاد الوطني و تسهيل تأهيله و تحسين تنافسيته و ذلك قصد تمكينه من اندماج أفضل في الاقتصاد العالمي. و هكذا تمكن الاقتصاد الوطني من تطوير القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية عبر تعزيز الأنشطة غير الفلاحية و استقلالها نسبيا عن التقلبات المناخية. و في هذا الإطار قد تحسن الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي، تدريجيا ليصل إلى 5,2٪ سنة 2011 مقابل 4٪ سنة 2008. و انعكس الأثر الإيجابي للنمو، موازاة مع التدابير الفعالة المتخذة في مجال إنعاش الشغل، على معدل البطالة حيث تراجع من 13,9٪ سنة 1999 إلى 9,1٪ سنة 2011.

أدى تحسن النمو و التشغيل إلى تحسن المستوى المعيشي للمواطنين حيث ارتفع الدخل الوطني الخام المتاح لكل فرد من 15.798 درهم سنة 2007 إلى 26.198 درهم سنة 2011. كما تحسن مؤشر التنمية البشرية

حيث انخفض معدل الفقر بما يناهز 6,3 نقطة ليصل إلى 9٪ سنة 2007. وتحسنت القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة التحكم في التضخم الناتج عن تحمل السلطات العمومية لعبء ارتفاع أسعار الحبوب و السكر و المواد النفطية في الأسواق العالمية.يعزى ارتفاع دخل المواطنين إلى التدابير المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي ويتعلق الأمر على الخصوص برفع قيمة الحد الأدنى للأجور و مراجعة أجور الموظفين وتعزيز التغطية الصحية الأساسية و كذا إعادة النظر في الضريبة على الدخل. أضف إلى ذلك المساهمة الايجابية لتطور القروض الصغرى في تحسين دخل الساكنة.

تنوع متواصل للاقتصاد الوطني:

عرف الاقتصاد الوطني تطورا خلال العقد الأخير في ظل مناخ دولي غير ملائم نسبيا، تميز بالضغوطات الجيوسياسية و ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية. ورغم هذه الظرفية الصعبة، انخرط الاقتصاد الوطني منذ سنة 2001 في مرحلة من النمو تتماشى مع إمكاناته بحوالي 5٪، كما تمكن من تقوية مكتسباته لتعزيز ركائز إطاره الماكرو اقتصادي، مما ساعده على مواجهة الأزمة المالية العالمية في ظروف مريحة نسبيا. و في هذا الصدد، سجل المغرب خلال الفترة 2011-2001 معدل نمو مهم بلغ 5٪ كمتوسط سنوي مقابل 3 ٪ فقط خلال التسعينيات. و قد حقق الاقتصاد الوطني تحسنا ما بين 2008 و 2011 مسجلا نموا بلغ 7,4٪ سنويا مقابل 6,4٪ من خلال الفترة 2004 - 2007. وأسفرت دينامية النمو، التي شهدها النشاط الاقتصادي عن تغيرات هيكلية و مساهمات متفاوتة لمختلف القطاعات في نمو الناتج الداخلي الخام مكن من تعزيز حصة قطاع الخدمات في النسيج الإنتاجي الوطني، ومساهمة كبيرة للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية بالإضافة إلى تعزيز حصة قطاع خدمات الجيل الجديد على حساب«القطاعات التقليدية». ويعزى تدعيم الدينامية التي تعرفها الأنشطة غير الفلاحية إلى

الإصلاحات الهيكلية والقطاعية المختلفة التي تم اعتمادها. ويتعلق الأمر على الخصوص بعقود البرامج المبرمة مع الفاعلين الخواص و الدعم المالي المقدم للاستثمار وتبسيط المساطر الإدارية ورفع الاكراهات المرتبطة بالعقار. وهكذا أصبح قطاع الخدمات يمثل نسبة 55,6٪ في المتوسط في إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2011 مقابل 54,2٪ خلال التسعينيات. كما تسارعت وتيرة نموه من 3,1٪ إلى 4,8٪ خلال العقدين الأخيرين، وتزايدت قيمته المضافة بحوالي 3,4٪ بين 2008 و 2011.

ويمثل قطاع البريد و الاتصالات، الذي تبلغ حصته في إجمالي القيمة المضافة نسبة 5,9٪ ما بين 2001 و 2011، العنصر الأكثر دينامية داخل هذا القطاع، حيث بلغ معدل نموه 5,11٪ مقابل نمو بحوالي 6,2٪ ما بين 1990 و 2000. كما سجلت الأنشطة المالية و التأمين نموا بمعدل سنوي بلغ 6٪ خلال 2001-2011، وهو رقم أعلى بكثير من الرقم المسجل خلال العشرية السابقة (4٪). ويشكل هذا القطاع حصة 55٪ من القيمة المضافة الإجمالية. كما تزايدت حصة الخدمات في الناتج الداخلي الخام على حساب أنشطة القطاعين الثاني والأول. وقد شهدت حصة هذا الأخير تراجعا بحوالي 3 نقاط مسجلة 17٪ في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2011 مقابل 19,3٪ خلال التسعينيات. و سجل القطاع الأول نموا حقيقيا بنسبة 9,7٪ في المتوسط ما بين 2001 - 2011 و 1,12٪ ما بين 2008 و 2011.

أما بالنسبة لحصة القطاع الثاني، فبلغت في المتوسط 27٪ ما بين 2001 و2011. وتراجع معدل النمو الحقيقي لهذه الأنشطة من 5٪ سنويا ما بين 2004 و2007 إلى 2,3٪ خلال الفترة 2001-2008. ولم تشهد وتيرة تطور الصناعات التحويلية، والتي تشكل 2,16٪ من القيمة المضافة الإجمالية، تغييرات كبيرة. فقد حقق هذا القطاع نموا بحوالي 3٪ كمتوسط سنوي ما بين 2001 و 2011. وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية،

فقد انتقلت وتيرة نموه السنوي من 1 ;1٪ خلال التسعينيات إلى 5,6٪ ما بين 2001 و 2011 مما يجعله قاطرة للاقتصاد الوطني، حيث يمثل حوالي 1,5٪ من إجمالي القيمة المضافة و يساهم بنحو 0,3 نقطة في النمو الاقتصادي خلال العشرية الأخيرة.

وقد مكنت تقوية مساهمة قطاع الخدمات في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على امتصاص الصدمات، وبالتالي تقليص تأثير العوامل الخارجية على نموه الاقتصادي.

تطور مؤشرات التنمية البشرية:

انعكس التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال التنمية الاقتصادية بشكل جيد على مؤشرات التنمية البشرية، ويتجلى ذلك في النتائج الإيجابية المسجلة على مستوى أهداف الألفية للتنمية، بما فيها تلك المتعلقة بتحسين مستويات المعيشة وتعميم التمدرس والولوج إلى الخدمات الصحية. وساهمت في ذلك المجهودات الإضافية على صعيد الميزانية، وكذا المشاريع التي انطلقت بهدف معالجة أوجه العجز في مجال التنمية البشرية. ومن بين هذه المشاريع، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي مكنت من خلق دينامية جديدة لصالح التنمية البشرية، خاصة في الوسط القروي. ورغم هذا التحسن، تظل النتائج المسجلة على صعيد التنمية البشرية دون مستوى الأهداف المسطرة، حيث يلاحظ استمرار الهشاشة والفوارق الاجتماعية، رغم التقلص الذي عرفه معدل الفقر، إضافة إلى ارتفاع بطالة الشباب حاملي الشواهد.

وقد مكن الأداء الاقتصادي الجيد و تعزيز الوضع الاجتماعي من تحسن مستوى عيش المواطنين، حيث ارتفع الدخل الوطني الخام للفرد الواحد من 14.387 درهما سنة 2000 إلى 26.198 درهما سنة 2011، وهو ما يوازي ارتفاعا بنسبة 6,5٪ كمتوسط سنوي. كما تعزز تحسن القدرة الشرائية نتيجة التحكم في التضخم بفضل تحمل السلطات العمومية لتكاليف ارتفاع أسعار

المواد الأساسية في السوق الدولية (الحبوب والسكر والمنتجات النفطية). بالإضافة إلى ذلك، تحسنت الأجور بفضل التدابير المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي، والمتمثلة في الرفع من الحد الأدنى للأجور، والزيادة في أجور الموظفين ومستخدمي المؤسسات العمومية، والتخفيض من الضريبة على الدخل، وكذا تعزيز التغطية الصحية الأساسية. ونتيجة للتحسن الإجمالي لمستوى العيش، سجلت معدلات الفقر والهشاشة انخفاضا ملموسا بين سنتي 2001 و2007. وهكذا، انتقل معدل الفقر من 15,3٪ إلى 8,9٪ على الصعيد الوطني، ويبقى متركزا في الوسط القروي(14,4٪ مقابل 4,8٪ في الوسط الحضري). أما معدل الهشاشة، فقد انتقل من 22,8٪ إلى 17,5٪ على المستوى الوطني مع انتشار مهم في الوسط القروي (23,6٪ مقابل 12,7٪ في الوسط الحضري).

من جهة أخرى مكنت التطورات الاقتصادية من تقليص معدل البطالة إلى أقل من 9٪ خلال السنوات الأخيرة، في سياق يتسم بتواصل المنحى التصاعدي لعدد السكان النشيطين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق. بالمقابل، مكن تنويع إنتاجية الاقتصاد المغربي من توفير فرص شغل في قطاعات جديدة ناشئة و في قطاع البناء والأشغال العمومية. وقد مكن أداء النمو الاقتصادي من خلق عدد صاف من مناصب الشغل ناهز 1,7مليون، لينتقل بذلك معدل البطالة إلى 9,1٪ خلال سنة 2011 مقابل 12,3 ٪ خلال سنة 2001. وقد ساهم قطاعا الخدمات و البناء و الأشغال العمومية بحوالي 84٪ من مجموع مناصب الشغل المحدثة. إلا أن تطور مرونة الشغل بالنسبة للنمو أبان عن تباطؤ ملحوظ لمحتوى النمو الاقتصادي من الشغل، حيث انتقل من حوالي 0,7 نقطة خلال عقد التسعينات إلى 0,32 نقطة ما بين 2000 و2011. ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تحسن الإنتاجية الظاهرة للشغل.

تطور المالية العمومية:

وضعت الظرفية الاقتصادية الصعبة، خلال السنوات الأخيرة، على المحك السياسات العمومية بصفة عامة والمالية العمومية بصفة خاصة. إلا أن الإصلاحات الهامة والناجعة التي عرفتها الميزانية خلال العقد الأخير قد عززت استقرار السياسة الميزانياتية وحافظت على استدامة المالية العمومية، مما أمكن معه تحديد مجال ميزانياتي أسهم في خلق آفاق جديدة لهوامش تدخل الدولة.

بصرف النظر عن النفقات الاستثنائية، عرفت وضعية الميزانية تحسنا كبيرا خلال العقد الأخير. كما أن عجز الميزانية، المرتفع في بداية هذه الفترة، سجل انخفاضا كما هو الشأن بالنسبة للدين العمومي وتكاليف الفوائد المرتبطة به. ويفسر هذا التطور الملموس بالتنفيذ الناجح لعدة إصلاحات مهمة. ويتعلق الأمر أولا، بتكثيف العمل على تخفيض الاقتطاعات الضريبية لصالح النمو الاقتصادي دون المساس بانتعاش المالية العمومية. في هذا الاتجاه، تم خفض معدلات الضريبة على دخل الأشخاص الذاتيين وعلى أرباح الشركات من أجل دعم القدرة الشرائية وتحفيز التنافسية الجبائية للاقتصاد الوطني.

وقد مكنت هذه التخفيضات في الاقتطاعات من الرفع من استهلاك الأسر، وكذا المساهمة في دعم الطلب الداخلي وبالتالي إنعاش النشاط الاقتصادي. ويعزز هذا الاتجاه الاختيار المتعلق بالسياسة الجبائية الموجهة نحو مزيد من العدالة و دعم النمو وخلق مزيد من فرص الشغل. في هذا السياق، كان نمو الموارد الجبائية مهما نسبيا، خصوصا بين سنتي 2005 و2008.

إضافة إلى ذلك، فمساهمة الدولة في دعم النمو الاقتصادي لم تقتصر فقط على المجهود المتعلق بتخفيض العبء الضريبي و إنما عملت كذلك على دعم النشاط الاقتصادي من خلال نفقات الاستثمار. لذلك، وعلى

عكس العديد من البلدان الأخرى تمكن المغرب خلال اندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية بفضل وضعيته المالية السليمة من مواجهة الضغوط المتعلقة بالميزانية لتوفره على هوامش تدخل كافية مكنته من مواصلة دعم النشاط الاقتصادي، بحيث عرف الاستثمار العمومي منحى تصاعديا من خلال توجيه المالية العمومية نحو دعم الطلب الداخلي وخاصة الاستثمار العمومي باعتباره قاطرة للاستثمار الخاص. وشكلت الخيارات الضريبية والميزاناتية مصدر قدرة الاقتصاد المغربي على المقاومة، مما مكنه من تسجيل معدل نمو بلغ 4,7٪ في المتوسط بين سنتي 2008 و 2011 بينما تم تسجيل نتائج سلبية في العديد من بلدان العالم.

إن تأثير الصدمات الخارجية المرتبطة بأسعار المواد الأولية على المالية العمومية لم يمنع من مواصلة الإصلاحات على المستوى الضريبي والميزانياتي، إذ تبين أن تسريع وتيرة الإصلاحات تعد أنجع وسيلة لمواجهة الأزمة و أحسن ضمان لدعم النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى تميزت المالية العمومية خلال العقد الأخير بتراجع في عجز الميزانية الذي انتقل من 4,3٪ من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2001 و 2005 إلى 2,3٪ من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال الفترة 2006 - 2011، كما تم تحقيق فائض مالي خلال سنتي 2007 و 2008 (6,0٪ و 4,0٪ من الناتج الداخلي الخام على التوالي). أما في سنة 2011، فقد عرفت المالية العمومية عجزا يعادل 6,2٪ من الناتج الداخلي الخام مقابل 7,4٪ من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2010.

وفي خضم مواصلة التفكيك الجمركي وأهمية التكاليف المالية المترتبة عن الإصلاحات و تحمل بعض النفقات الاستثنائية، خاصة تلك المتعلقة بتصفية متأخرات الصندوق المغربي للتقاعد والنمو المضطرد لنفقات الاستثمار، تميز تنفيذ قوانين المالية بتراجع عجز الميزانية دون احتساب نفقات المقاصة، و ذلك بفضل الإنجازات المسجلة على مستوى المداخيل.

وهكذا، انتقل عجز الميزانية، دون احتساب مداخيل الخوصصة و نفقات المقاصة، من 3,7٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 2002 إلى 9,0٪ سنة 2011، أي بانخفاض 2,8 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

ولقد مكن توطيد التوازنات الأساسية من التحكم في الاحتياجات التمويلية للخزينة وهو ما أدى إلى تقلص ملحوظ لمعدل المديونية و التحكم في تطوره، مع التقدم في برنامج الإصلاحات بما في ذلك الأوراش الكبرى. كما ساهمت هذه الوضعية في الرفع من مستوى النمو و ساهمت بشكل تدريجي في تحسن المؤشرات الاجتماعية. حيث عرف معدل الدين منحى تنازليا خلال العقد الأخير منتقلا من 67,1٪ سنة 2001 إلى 50,3٪ سنة 2010، أي بانخفاض 16,8 نقطة من الناتج الداخلي الخام. و بالرغم من تزايده سنة 2010 و 2011 بحوالي 6,6 نقطة مقارنة مع سنة 2009، إلا أنه يبقى في المستوى المسجل سنة 2007.

الرهانات الاقتصادية و الاجتماعية:

تعكس الإنجازات الاقتصادية مدى حيوية الاقتصاد الوطني التي تنبئ بآفاق نمو جيدة. إلا أن المغرب مطالب في المقابل بمواجهة العديد من الرهانات الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنجاح التحولات الجارية وتعزيز أسس اقتصاد قوي و تنافسي، و من أهمها:

- عقلنة تفاعل السياسات العمومية و تقوية أداء الإقتصاد الوطني في ظل مناخ دولي متقلب و معقد يؤدي إلى اضطرابات على الصعيد الاقتصادي تتمثل أساسا في ارتفاع التعويضات عن المخاطر السيادية و تقلب أسعار المواد الأولية.

- المحافظة على استمرارية نمو الاقتصاد الوطني من خلال الإسراع في تطبيق الإصلاحات المبرمجة و مواصلة العمل التنموي و التقارب مع المستوى المتوسط للبلدان الصاعدة لتحسين مستوى العيش و رفاهية

المواطنين. و تتطلب مواجهة هذه التحديات الحفاظ على التوازنات الأساسية، و وضع سياسة تهدف القضاء على الإكراهات الهيكيلية الكبرى، لا سيما على مستوى التنافسية و الرأسمال البشري. كما تتطلب أيضا دينامية جديدة في مجال الاستثمار و التمويل و تحسين الإطار المؤسساتي و البنية التحتية و تنظيم الإدارة من أجل تعزيز مساهمة كل العوامل المحيطة في تحسين الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج.

- توطيد التنمية البشرية بتفعيل آليات مكافحة الفقر واستهداف الساكنة المعوزة، وتحسين جودة وفعالية نظام التعليم، وتحسين جودة العناية الطبية مع تسهيل حصول المواطنين عليها، و ضمان العمل المستقر والمستدام مع مراعاة التكوين الملائم لحاجيات سوق العمل.

- تعزيز التوجهات الكبرى و الاستراتيجيات لبلادنا بآليات للحكامة من شأنها تحسين إدارة هذه السياسات و الرفع من فعاليتها، من حيث تنويع النسيج الإنتاجي، تطوير بنية الصادرات مع رفع حصة المنتجات ذات القيمة التكنولوجية العالية و إيجاد أسواق واعدة جديدة.

- الإسراع في تنفيذ التدابير الرامية لملائمة نظام التربية والتكوين مع حاجيات سوق الشغل ومواصلة نهج سياسة جريئة في مجال البحث والتطوير والابتكار وضمان فعالية العدالة والإدارة العمومية، وتحسين مناخ الأعمال وإضفاء المرونة على سوق الشغل بالإضافة إلى تعزيز محاربة الفساد وإصلاح اختلالات السوق.

- تعزيز والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية ومتانة النظام المالي، و الاستمرار في تدعيم متانة الوضعية المالية، إلى جانب تحقيق توازن شفاف ودائم بين دعم النمو وضرورة تحقيق استدامة مالية الدولة على المدى المتوسط عن طريق إصلاح المقاصة من خلال استهداف السكان الأكثر هشاشة.

الزعيم علال الفاسي

النقد الذاتي

إن مبدأ التعادلية الاقتصادية والاجتماعية التي أبدعها حزب الاستقلال سنة 1963 والتي هي امتداد طبيعي لوثيقة المطالبة بالاستقلال، هو مبدأ نابع من المبادئ الإسلامية والقيم الثقافية المغربية، ومن التفاعل مع الواقع المغربي والحاجيات الحقيقية للمواطنين، وليس تطبيقا لمناهج دخيلة مستوردة.

وهكذا، يقترح هذا التقرير استراتيجيات تنموية مندمجة ترتكز على مقومات التعادلية الرامية أساسا إلى توزيع عادل للثروات، وتمكين الجهات الاثني عشر ومختلف فئات المجتمع من المساهمة في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وترتكز الاستراتيجيات الاقتصادية على محورين اثنين هما :

- تأهيل الاقتصاد الوطني من خلال إعادة التوازن للمؤشرات الماكرواقتصادية، التي تمكن من الحفاظ على سيادة القرار الاقتصادي الوطني وتنفيذ الالتزامات التنموية والاجتماعية، ومن خلال دعم وتقوية النمو الداخلي عبر حماية القدرة الشرائية وتقوية تنافسية العرض التصديري الوطني وتحسين مناخ الأعمال لتقوية مناعة المقاولة المغربية ودعم دور الفاعلين الاقتصاديين وترسيخ الحكامة الجيدة ومحاربة اقتصاد الريع.
- توسيع وتسريع مسلسل الإصلاحات الهيكلية لقطاعات التجهيز والنقل واللوجستيك، والفلاحة والصيد البحري، والتجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة، والطاقة والمعادن والسياحة والصناعة التقليدية، هذه الإصلاحات الهيكلية التي تروم تحسين ظروف عيش المواطنين وإدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي من خلال اعتماد منهجية مندمجة بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية في أفق خلق أقطاب

اقتصادية تنافسية تجعل من الجهات فضاءات للتشغيل ولخلق الثروات.

1. تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية
2 - تأهيل الاقتصاد الوطني :

إن غايتنا الأولى والأخيرة هي تحرير الإنسان، سائر أفراد الإنسان، من الاستعباد الاقتصادي

على ضوء تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، يتعين طرح الرهانات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظر بلادنا خلال السنوات الخمس المقبلة والتي تتمثل في المجالات التالية :

1. نموذج جديد للتنمية الاقتصادية

1. - اقتصاد تنافسي يقوم على تقوية الطبقات المتوسطة ودعم الإنتاج والتصدير وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- تأهيل وتكوين الرأسمال البشري لبناء القدرات التقنية والتكنولوجية ؛
- إصلاح النظام التجاري والتحول إلى منطق التحرير الاستراتيجي المبني على التكامل الاقتصادي؛
- دعم وتنظيم القطاع الخاص ؛
- تحول مواز وتكاملي في البنى الاجتماعية لضمان توسيع وتقوية الطبقات المتوسطة وتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين لتحقيق التعادلية الاجتماعية.
- دعم الإنتاج خاصة الصناعي والتصديري وتنظيم القطاع الخاص وتكثيف المقاولات الصغيرة والمتوسطة والذاتية
- توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال ؛
- ضمان تناسق وتكامل ونجاعة الاستراتيجيات القطاعية ذات البعد الاقتصادي.

- تحسين استهداف دعم القدرة الشرائية وتوسيع وتقوية الطبقات المتوسطة

2. استهداف السياسات العمومية للطبقات المتوسطة

- ضمان التغطية الصحية لمختلف الفئات السوسيو ـ مهنية المتوسطة (الحرفيون، المهن الحرة، التجار الصغار، المقاولات الذاتية ...) ؛
- تطوير النقل الجماعي : النقل الحضري — النقل الجوي الداخلي ... ؛
- التعميم التدريجي للترامواي في المدن التي يفوق تعداد سكانها 500 ألف نسمة ؛
- تنويع العرض السكني الموجه للطبقات المتوسطة وتقديم تحفيزات ضريبية لفائدة هذه الطبقات ذوي الدخول المتوسطة لاقتناء سكنها الرئيسي ؛
- تطوير العرض في مجالات الرياضة وتنمية السياحة الداخلية لفائدة الطبقات المتوسطة

3. توسيع وتقوية الطبقات الوسطى

إنعاش التشغيل

- تسريع وتيرة أجرأة الاستراتيجيات القطاعية بإدماج البعد الجهوي والأحواض الجهوية للتشغيل؛
- تقوية البرامج الإدارية للتشغيل، وذلك بوضع آليات فعالة لإدماج الشباب المجازين وحاملي الشهادات في سوق الشغل؛
- الرفع من نسبة تحمل النفقات المرتبطة بحصة المشغل في الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة سنتين، بالنسبة للمقاولة الراغبة في إدماج الذين استفادوا من التدريب؛
- تقديم منحة تقدر ب 60 % من الأجر الأدنى المعتمد لفائدة،

الباحثين عن الشغل، الراغبين في الاستفادة من التكوين في تخصصات لها علاقة بحاجيات المقاولات لتطوير أنشطتها؛

- تطوير شراكات في مجال الوساطة في التشغيل بين القطاعين العام والخاص ومع الفاعلين الجمعويين بتنسيق مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛

- وضع إطار ناجع لتنظيم علاقات الشغل والوساطة في سوق الشغل، من أجل ملاءمتها مع ضرورة توفير حماية أفضل للعمال وتيسير ولوج المرأة للشغل وتشجيع تشغيل الشباب ؛

- إحداث لجن وطنية وجهوية ومحلية للتشغيل تضم جميع الشركاء والفاعلين من أجل تسريع تنفيذ مخططات تنمية التشغيل ؛

- منح تحفيزات اجتماعية وضريبية لفائدة المقاولات في طور الإحداث الراغبة في تشغيل على الأقل 3 من حاملي الشهادات ؛

إعطاء الأولوية للكفاءات الشابة على الصعيد المحلي في استغلال الملك العمومي في إطار عقود حق الانتفاع ؛

وضع عقود خاصة للتشغيل حسب نوعية الشهادة باعتماد آليات تحفيزية ؛

- تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمقاولات الذاتية.

حماية وتحسين القدرة الشرائية

- تحسين الدخل الفردي :

- تحسين الدخل الحقيقي من خلال وقف الزيادات في الأسعار
- تخفيض الضغط الضريبي على الدخل بالنسبة للشرائح ذوي الدخول المتوسطة
- خفض الضريبة على القيمة المضافة
- إقرار الحق في خصم تكاليف تمدرس الأطفال من الضريبة على الدخل، ذلك أن إعفاء كل أو جزء من المبالغ المرتبطة بتمدرس

الأطفال من الضريبة على الدخل من شأنه أن يحسن الدخل الحقيقي للأسر ويخفف من العبء المادي للآباء، ويشجعهم على تمدرس أبنائهم ...

- السهر على حسن سير الأسواق من خلال ضمان المنافسة والحد من المضاربة؛
- التحكم في الأسعار من خلال المراقبة وحصر التضخم ؛
- محاربة الغش وتعدد الوسطاء.

4. **تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**

- الارتقاء بالاقتصاد الاجتماعي إلى آلية لثورة صناعية حقيقية في العالم القروي من شأنها أن تخلق فرص للتشغيل وقيمة مضافة محلية ضخمة وتعمل على تثبيت الساكنة القروية؛
- تكثيف وتثمين العرض المتوفر، وذلك عبر توجيه الدعم العمومي في هذا المجال إلى خلق «أقطاب محلية وجهوية للتجميع والتثمين والتجويد ، تضطلع التعاونيات والمجموعات ذات النفع الاقتصادي بتدبيرها ؛
- دعم التسويق والتوزيع والتصدير من خلال الدفع إلى إنشاء تعاونيات تجارية تجمع العرض وتسوقه وتوزعه محليا ودوليا لحساب تعاونيات الإنتاج والمنتجين الصغار الفرادى ؛
- تسهيل ولوج التعاونيات للصفقات العمومية والحرص على شفافية هذه الصفقات ؛
- إحداث صندوق تضامني لتطوير قطاعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؛
- خلق بورصة إلكترونية وطنية لتسويق منتوجات الاقتصاد الاجتماعي على المستوى الدولي ؛

- وضع نظام للتغطية الصحية للفاعلين في القطاع عبر آلية مبتكرة تقوم على تمويله من خلال مداخيل المنتجين ؛
- وضع منظومة لتشجيع تطوير الأنشطة المدرة للدخل ؛
- وضع إطار قانوني للتجارة المنصفة.

2. أدوار جديدة للميزانية العامة في دعم النمو والتشغيل

تطوير المالية العمومية :

- تدبير محكم واستباقي لعجز الميزانية العامة وللتوازنات الماكرو اقتصادية.
- مراجعة طرق تمويل الميزانية بما يضمن توفير تمويل البرامج والأوراش التنموية ؛
- دعم نشاط القطاع الخاص، بما يساهم في إنشاء المزيد من الوحدات الإنتاجية، وتوفير وانتقال عوامل الإنتاج واكتشاف أسواق جديدة ؛

تسريع الإصلاحات الضريبية والجمركية

- جعل النظام الضريبي آلية للتنمية الاقتصادية وليس مجرد وسيلة لتعبئة الموارد ؛
- توسيع القاعدة الضريبية والحد من التهرب الضريبي ؛
- إقرار نظام التدرج بالنسبة للضريبة على الشركات ؛
- مراجعة منظومة الإعفاءات الضريبية بما يستجيب لدعم الإنتاج والتصدير ؛
- إصلاح الأنظمة الاقتصادية الجمركية وتسهيلها لفائدة المقاولات الصناعية والمصدرة ؛
- مواصلة مسلسل تحرير سعر صرف الدرهم تدريجيا من أجل مواكبة تطور القطب المالي في الدار البيضاء ومن أجل الرفع من تنافسية السلع الموجهة للتصدير.

إعادة هيكلة الاستثمار العمومي والخاص :

- توجيه الاستثمار العمومي لإكمال المشاريع والأوراش الاستثمارية المفتوحة، في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ؛
- مواصلة تأهيل البنيات التحتية التي تساهم في توسيع أكبر نشاط القطاع الخاص : النقل والتجهيز، الطاقة، التأهيل الحضري...
- دعم الاستثمار في القطاعات المنتجة والصناعة ذات القيمة المضافة العالية ؛
- وضع خريطة الاستثمار الخاص ؛
- مواصلة رفع العراقيل الإدارية والمسطرية، التي تحد من جاذبية بلادنا للاستثمار ؛
- إصدار النصوص التنظيمية المؤطرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛
- حث المؤسسات والمقاولات العمومية على إنجاز برامج مشتركة مع القطاع الخاص

توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال :

- إحداث هيئة وطنية للقطاع الخاص قصد مأسسة التشاور والحوار والتنسيق بين الحكومة وممثلي القطاع الخاص ؛
- توسيع القاعدة الضريبية، وتخفيض الضريبة على الشركات ؛
- إقرار الشفافية، وتبسيط مساطر الولوج إلى العقار ؛
- وضع تدابير إلزامية للإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية لتطبيق مبدأ الأفضلية للمقاولات الوطنية في منح الصفقات العمومية ؛
- إتمام الضوابط القانونية المتعلقة بالمبادلات عبر الوسائل الإلكترونية؛
- إلزام الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية بعدم التأخير في سداد مستحقات المقاولات.

المنظومة القانونية، الادخار وأسواق رؤوس الأموال

إصلاح وتجويد المنظومة القانونية

- وضع الإطار القانوني المناسب لأداء القطاع الخاص ليواكب التطورات الاقتصادية محليا وخارجيا، وذلك فيما يتعلق :
  - بميثاق الاستثمارات
  - بإصلاح مدونة الشغل
  - بوضع مدونة الصفقات العمومية
  - بقوانين حقوق الملكية والاختراع
  - بميثاق المسؤولية الاجتماعية للمقاولات
  - بالتشريعات والأحكام المتعلقة بعملية دخول وخروج رؤوس الأموال والفوائد المترتبة عنها
  - بالقوانين المتعلقة بالتصدير والاستيراد
  - بالقوانين المحفزة على المخاطرة والتوسع في النشاط الاقتصادي

تعبئة الادخار

- تنويع منتوجات تعبئة الادخار ووضع ميكانيزمات وبنود محفزة ؛
- تكثيف تداول الأوراق المالية في أسواق رؤوس الأموال ؛
- فتح المجال أمال المنافسة في عمليات جلب الادخار ؛
- الإسراع بالترخيص للبنوك التشاركية.

تطوير أسواق رؤوس الأموال

- مواصلة تحديث النصوص ؛
- تسهيل إجراءات الدخول إلى أسواق رؤوس الأموال ؛
- تكثيف التحفيزات التي من شأنها استقطاب رؤوس أموال خارجية.

3- إرساء حكامة فعالة

الحكامة الجيدة :

- وضع هيكلة حكومية مبنية على الأقطاب بما ينسجم مع تقوية فعالية الأداء الحكومي ؛
- إرساء حكامة تشاركية مع المؤسسات الدستورية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين :
  - وضع إطار تنظيمي لتكريس مأسسة الحوار الاجتماعي مع النقابات
  - تمكين الهيئات الدستورية المكلفة بالحكامة الجيدة من الاضطلاع بأدوارها ودعمها بالإمكانيات البشرية والمادية الضرورية
  - إرساء دعائم وآليات للتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني
  - تأسيس هيئة وطنية للقطاع الخاص
- إحداث هيئة لقيادة وتنسيق الاستراتيجيات القطاعية، وضمان الإلتقائية والتجانس بين تدخلات الأجهزة الإدارية والمؤسسات والمقاولات العمومية؛
- إحداث آلية تسهر على تقييم السياسات العمومية، وتحسين فعالية الاستثمارات العمومية ؛
- تقوية آليات توحيد وترشيد الدراسات لمواكبة تنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية والعمل على تنفيذ توصياتها ؛
- تعزيز آليات التفتيش والمراقبة بالإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية وتقييم آدائها ؛

محاربة الفساد :

- إحداث آلية داخل كل إدارة للسهر على تنفيذ الأحكام القضائية ؛
- إصلاح نظام التصريح بالممتلكات ؛
- الربط الفعلي للمسؤولية بالمحاسبة ؛

- استكمال الإطار القانوني المنظم للحد من الامتيازات والريع والعمل على تطبيقه ؛

4- الرفع من مردودية الاستراتيجيات القطاعية

دعم المقاولات

- وضع برامج جديدة لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في الاستثمار والابتكار والتسويق وفي حكامة التدبير؛
- وضع آليات لإدماج الأنشطة غير المهيكلة في الدورة الاقتصادية ؛
- تقديم حوافز مالية للابتكار وللاستثمارات الصغرى الجديدة ؛
- إحداث صندوق لتوفير الرأسمال الأولي لإنشاء المقاولات ؛
- تيسير التمويل للمقاولات المتوسطة والصغيرة بهدف توسيع أنشطتها وزيادة قدرتها التنافسية وتعزيز الابتكار؛
- وضع منظومة تحفيزات ضريبية وتمويلية لدعم إنشاء المقولات الصغرى خارج المدن الكبرى وفي المناطق الحرة ؛
- تسهيل وتبسيط مساطر إحداث المقاولة وتمكين المستثمرين من إنشاء المقاولة على الخط ؛
- اتخاذ إجراءات لتسهيل التمويل للمقاولات الذاتية من طرف البنوك ووضع نسب فوائد بنكية ميسرة ؛
- وضع نظم لتخفيض تكلفة مكونات الإنتاج خاصة بالمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمقاولات الذاتية ؛
- إلزام الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية بتطبيق منح المقاولات المتوسطة والصغيرة نسبة 20% من الصفقات العمومية ؛
- تسهيل إحداث شراكات بين المقاولات الصغيرة والمتوسطة والقطاع العام.

التكوين المهني والتكوين المستمر

- التفاعل الإيجابي مع الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني ؛
- تطوير الكفاءات بما يستجيب مع المتطلبات الاقتصادية ؛
- إعداد مناهج ومضامين تربوية تتماشى ومستلزمات الاقتصاد الوطني ومتطلبات سوق الشغل ؛
- التشجيع على التكوين داخل المؤسسات الإنتاجية ؛
- تنويع وتكثيف المسالك المهنية في الجامعات ؛
- تيسير متابعة الدراسة لخريجي التكوين المهني بالإجازة المهنية ؛
- إحداث بنيات ومسالك قارة في مؤسسات التكوين العالي لإعادة تأهيل حاملي الشهادات وفق الحاجيات المتجددة لسوق الشغل ؛
- تشجيع الشركات والمؤسسات على استعمال هياكل التكوين المهني مقابل الالتزام بتوظيف الأشخاص المستفيدين من التكوين ؛
- إحداث جيل جديد من معاهد التكوين لمواكبة تطور القطاعات الاقتصادية؛
- تشجيع التكوين في الحرف والصناعات التقليدية وذلك من خلال دعم الحرفيين المؤطرين لطالبي الشغل ؛
- وضع إجراءات للتكييف المهني والتأطير بالمؤسسات والشركات العمومية والجماعات الترابية.

تطوير الصناعات الوطنية

- وضع تصور مندمج وناجع لبرامج المنظومات الصناعية وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير الاستثمار الصناعي ؛
- تطوير ودعم الصناعات التحويلية :
  - توفير بنية تحتية مساندة
  - تحسين وتقوية الإنتاج

- وضع تحفيزات مالية وضريبية

- تشجيع المقاولات المتوسطة والصغيرة على الاندماج في النسيج الإنتاجي للمنظومات الصناعية؛
- اتخاذ إجراءات عملية وإدارية لتفعيل الاستفادة من التمويلات التي توفرها المنظومات الصناعة والبنيات التحتية الصناعية ؛
- تشجيع البنوك وشركات التأمين على المشاركة والمواكبة الفعلية للمشاريع الصناعية المحدثة؛
- دعم تحديد النسيج الإنتاجي داخل المقاولات؛
- إقرار إعفاءات ضريبية لفائدة المقاولات الصناعية التي تلتزم بإنجاز استثمارات في مهن صناعة أجزاء السيارات والطائرات والإلكترونيك وباقي المهن العالمية الأخرى ؛
- تنزيل ميثاق الاستثمار في الصناعة لتثمين عرض المغرب في جاذبية الاستثمار؛
- تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على عناصر الإنتاج الصناعي في المهن العالمية بالمغرب؛
- تنظيم ودعم القطاعات الصناعية التي تستعمل التكنولوجيات الحديثة.

تقوية تنافسية العرض التصديري وتنويعه

- وضع آليات حمائية واضحة وشفافة وقانونية ضد الاستيراد غير المشروع؛
- تقوية تنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق التقليدية والجديدة ؛
- مراجعة اتفاقيات التبادل الحر بما يضمن تنافسية المنتجات الوطنية ؛
- تعزيز التمثيليات الاقتصادية في السفارات والقنصليات ؛
- دعم تنافسية المقاولات المغربية على الصعيد الدولي ؛
- الاستغلال الجيد والأمثل للأقطاب الصناعية وللبنيات التحتية الصناعية ؛
- تسريع تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والتركيز على القطاعات المصدرة ؛

- الانفتاح على اتفاقيات جديدة للتبادل الحر ذات قيمة مضافة ووقع إيجابي على الميزان التجاري ؛
- دعم الاستثمار والتمويل البنكي والتأمين على التصدير ؛
- تغيير نمط الإعداد والمصادقة على برامج التسويق التجاري الموجهة للخارج المعدة من لدن مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية ؛
- تعزيز إطار المراقبة الجمركية ومكافحة التهريب ؛

تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على السلع الوسيطة المستخدمة من قبل قطاع التصدير ؛

- خلق علامة تجارية وطنية للتجارية الإلكترونية والتعاقد مع فضاءات عالمية للتجارة الإلكترونية ؛
- وضع برامج لمواكبة المقاولات المصدرة ؛
- تقديم إعانات للمدخلات المستخدمة في السلع المصدرة ؛
- تعزيز تنافسية وإشعاع القطب المالي للدار البيضاء ؛
- وضع استراتيجية وطنية لتسويق وتصدير المنتوجات «حلال» في أفق الوصول إلى أن تمثل صادراتنا 1% من المبادلات الدولية خلال الخمس سنوات القادمة.

دعم الفلاحة والصناعات المرتبطة بالصيد البحري :

تنظيم واستهداف دعم الفلاحة :

- وضع الخريطة الفلاحية الوطنية ؛
- تدبير سلاسل الإنتاج في إطار تعاقدي مع المنظمات البي-مهنية ؛
- إبرام برنامج تعاقدي وطني بين مراكز البحث الزراعي والتنظيمات المهنية؛
- مراجعة الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي وتحسين دخول الفلاحين الصغار ؛

- إعادة النظر في الدعم العمومي في إطار صندوق التنمية الفلاحية ؛
- استكمال إحداث أقطاب إنتاجية فلاحية جهوية جديدة ؛
- دعم بلورة مشاريع فلاحية مستدامة من خلال تقوية عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول الأراضي الفلاحية التابعة للمجال الخاص للدولة ؛
- وضع نظام معلوماتي لتتبع منتظم ومواكبة المشاريع الاستثمارية المقامة في إطار تعاقدي مع الدولة من أجل تمكين المقاولات الفلاحية من تجاوز المعيقات وتنفيذ بنود تعاقداتها ؛
- تسريع وتيرة التهيئة الهيدرو ـ فلاحية والعقارات للاستغلاليات؛
- توسيع نظام السقي بالتقطير ؛
- إحداث أحواض لتجميع المياه وتوفير بنية تحتية هيدرو ـ فلاحية ؛

تطوير الصناعات المرتبطة بالصيد البحري :

- وضع رؤية قطاعية واضحة للمهنيين من أجل تحفيز الاستثمار ؛
- تهييء المصايد وتطوير صناعة السفن ؛
- إحداث موانئ جديدة للصيد لتثمين المنتوج السمكي ؛
- تطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالصيد البحر ؛
- تثمين المنتوج السمكي والرفع من حجم الصادرات السمكية الممتدة ؛
- تسويق منتوجات البحر بطرق حديثة والرفع من الجودة ؛
- وضع منظومة لتكوين وتأهيل العنصر البشري.

تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والقطاع المعدني :

تسريع وثيرة تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

- تسريع تنفيذ استراتيجة تنمية الطاقة الريحية والشمسية والطاقة الكهرمائية، وكذا المخطط الوطني للنجاعة الطاقية ؛
- تسريع وثيرة إنجاز مشاريع تقوية ورفع الطاقة الإنتاجية الكهربائية ؛
- إعادة تنظيم وتوحيد الإطار المؤسساتي المعني بتفعيل استراتيجية تنمية

الطاقات المتجددة (الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية شركة الاستثمار في الطاقات المتجددة) ؛

- توفير البنيات التحتية : إقامة أرضية صناعية مندمجة ؛
- تشجيع إحداث وحدات إنتاجية تنافسية في مجال الطاقات المتجددة ؛
- منح امتيازات وتحفيزات مرتبطة بنظام المناطق الحرة الصناعية بالنسبة للصناعات الطاقية الموجهة للتصدير المساعدة على التكوين والتكوين المستمر، عبر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ؛
- تنويع التركيبة الطاقية الوطنية ؛
- دعم المشاريع التي تهدف إلى الرفع من قدرات إنتاج وتخزين المواد البترولية ؛
- تسريع وثيرة تنفيذ المخطط الوطني للغاز الطبيعي من أجل تقليص التبعية الطاقية.

دعم الاستثمار في القطاع المعدني:

- إصلاح وتكييف الإطار المؤسساتي والقانوني المتعلق بالمقاولات المنجمية ؛
- إصلاح النظام الأساسي لمستخدمي المؤسسات المنجمية، وتوفير التغطية الصحية للصناع المنجميين التقليديين ؛
- دعم الاستثمار في القطاع المعدني مع العمل على المنع التدريجي لتصدير المادة الخام للمنتوج المعدني ؛
- تسريع وتيرة إنجاز الخرائط الجيولوجية ؛
- وضع الإطار القانوني لاستغلال المعادن لفائدة الصناعة التقليدية ؛
- منع الاستغلال العشوائي للمقالع.

تنمية البنيات التحتية والنقل واللوجستيك والسياحة :

تحسين البنيات التحتية والنقل واللوجيستيك

- تطوير شبكة طرقية وطنية مهيكلة، مكملة لشبكة الطرق السيارة، من أجل تحسين مستوى السير والسلامة وضمان ربط طرقي مستمر بين المحاور الأساسية (التجمعات السكنية الأساسية، الموانئ الكبيرة والمطارات ومحطات توليد الطاقة ...) ؛
- تسريع وتيرة إنجاز الطرق السريعة ؛
- إرساء سياسة طرقية مستعجلة ترمي إلى تأهيل الرصيد الوطني الطرقي والاعتناء بترميمه ؛
- مواصلة تحديد وتأهيل الشبكة والمحطات السككية ؛
- مواصلة وتسريع أشغال شبكة المطارات لمواكبة تطور الرواج الجوي ؛
- مواصلة الإصلاح المؤسساتي لقطاع الموانئ والنقل البحري ؛
- تنزيل ملائم للاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجيستيكية ؛
- مراجعة منظومة النقل ونظام الرخص ؛
- الرفع من وتيرة إنجاز الطرق والمسالك القروية.

تنشيط السياحة :

- تقييم واستكمال مشاريع المخططات الاستراتيجية لتنمية السياحة ؛
- وضع استراتيجية لتنويع المنتوجات السياحية تراعي الخصوصيات السوسيو مجالية ؛
- دعم الجمعيات المتخصصة والمعنية بالنهوض بقطاع السياحة ؛
- مضاعفة الطاقة الإيوائية ومواصلة فتح محطات سياحية جديدة ؛
- وضع مخططات سياحية جهوية مقرونة بمخططات عمل إجرائية وبالتزامات استثمارية ؛
- وضع نظام دعم لمواكبة المقاولات السياحية من أجل تأهيل وتحسين جودة الخدمات ؛
- إعادة النظر في معايير وأسس تصنيف الفنادق وباقي المؤسسات السياحية؛
- مضاعفة عدد المرشدين السياحيين ليصل إلى 5000 مرشد سياحي

بالمدن والمدارات السياحية ؛
- إحداث معاهد خاصة لتكوين المرشدين السياحيين لتقوية مهنة المرشد السياحي وجعلها أكثر احترافية ؛
- تكثيف الحملات الترويجية للمغرب في الخارج وفق منظور جديد.

تنظيم ودعم أنشطة الصناعة التقليدية

- تسريع إخراج القانون والمراسيم المنظمة للحرف ؛
- تعزيز البنيات التحتية لإنتاج وتسويق المنتوج الوطني التقليدي ؛
- تخصيص وإنجاز قرى ومركبات للصناع التقليديين بمختلف جهات المملكة ؛
- تسهيل ولوج الحرفيين إلى نظام المقاولة الذاتية ؛
- ربط الدعم اللوجستيكي والمالي بالانخراط في التنظيمات المهنية ؛
- إعطاء اهتمام خاص لتكوين الصناع التقليديين من أجل تحسين مهاراتهم؛
- تشجيع ودعم الأسواق النموذجية بالمدارات السياحية المتواجدة داخل المدن وفي المعارض الوطنية والدولية ؛
- البحث عن أسواق خارجية جديدة وضع منظومة لتيسير المعاملات الجمركية.

تنظيم وتطوير التجارية الداخلية

- وضع استراتيجية جديدة لتنظيم وتطوير التجارية الداخلية ؛
- وضع مخططات جهوية لتنمية التجارة الداخلية في إطار تعاقدي مع إعطاء الأولوية لعصرنة تجارة القرب ودعم الشبكات التجارية ذات علامة مغربية ؛
- مراجعة القوانين المنظمة لأسواق الجملة ؛
- تقنين التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في القطاع فيما يخص المراقبة والرخص ؛
- تفعيل المساطر القانونية الكفيلة للحد من ظاهرة الباعة غير المنظمين،

ووضع برامج لإدماجهم في حركة تجارية منظمة قائمة على عصرنة تجارة القرب ؛

توفير تمويل بنكي مناسب ووعاء عقاري خاص للأنشطة التجارية.

التنمية المستدامة

كوكبنا يواجه تسارع استنفاد الموارد الطبيعية المتجددة، والمخاطر المدمرة المحتملة لظاهرة الاحتباس الحراري، والاحتياجات الغذائية، والسوسيو الاقتصادية الهائلة الناجمة عن زيادة عدد سكان العالم، معظمهم في أفريقيا.

في مواجهة هذه التحديات، فمن الضروري والعاجل، على المستوى الدولي والوطني في كل بلد، أن نختار تحويل جذري لنموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التحول الشامل إلى نموذج مستدام يقوم بطريقة متوازنة على أعمدة اقتصادية واجتماعية و بيئية.

هذا التحول إلى الاقتصاد الأخضر والشامل يمكن أن يكون سريعا نظرا للمشاريع والآفاق التي تفتحها التغيرات التكنولوجية والتعبئة الدولية.

على سبيل المثال في مجال الطاقات المتجددة: الريحية والشمسية أصبحا ينافسان بالفعل الطاقات الأحفورية ويحشدان أكثر من ثلتي الاستثمارات العالمية و المغربية في هذا المجال.

وكذلك شأن الاقتصاد الدائري الذي يستند على استخدام عقلاني للموارد من مرحلة التصميم إلى إعادة التدوير والذي يعرف نموا سريعا مدعوما بتحفيزات عديدة.

في المغرب، تم وضع الصيغة النهائية لإستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وعرضها في شهر غشت لسنة 2014.وتهدف إلى ترسيخ اقتصاد أخضر وشامل في المغرب بحلول سنة 2020 بضمان التقائية السياسات

العمومية حول هدا الهدف وتعبئة القطاع الخاص >لحد الآن، تطبيق هاته الإستراتيجية جد بطيء وتحقيق طموحاتها يبدو شبه مستحيل.

لضمان نجاح تنفيذ أي إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، ينبغي في رأينا:

• تعزيز الحكامة من خلال إشراك فعلي لعالم المقاولات والمنتخبين على الصعيد المحلي والجهوي والوطني.

• تطوير التواصل حول هذا الموضوع وتقديم أمام البرلمان تقرير سنوي عن انجازات هاته الإستراتيجية.

• إدخال الاستدامة كمعيار أساسي وإجباري في الصفقات العمومية وجعل الدولة والمؤسسات العمومية كمحرك فعال للاقتصاد الأخضر.

• إعطاء الأولوية في تنزيل الإستراتيجية لميادين محدودة من ضمنها الطاقة والماء والفلاحة لتحقيق تحول سريع نحو الاستدامة، ولمشاريع من حجم محدود للساكنة والجماعات المحلية من أجل تحسين الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتوسيع الاهتمام بالبيئة (مثل ضخ يعمل بالطاقة الشمسية في الفلاحة، سخان المياه بالطاقة الشمسية في السكن، الفلاحة العضوية، جمع وفرز

ورقة حول "التنمية القروية"

في فجر الاستقلال،كان العالم القروي يشكل المكون الديموغرافي الأساسي للمجتمع المغربي، بحيث كانوا يمثلون حوالي 80 % من الساكنة. وكان يعرف تطورا في الوسط «التقليدي» بعيدا كل البعد عن أشكال الحداثة باستثناء بعض الوحدات الفلاحية التي كان يديرها المستعمر، كما أن المرافق الاجتماعية الحيوية كالمدارس والمستوصفات كانت شبه منعدمة، بالإضافة إلى معاناة السكان من سوء التغذية والأوبئة وتفشي الأمية.

مع تعاقب السياسات التنموية التي عرفتها البلاد، كانت إشكالية التنمية القروية مرتبطة بالأساس بالسياسات الفلاحية حيث انه يسود الاعتقاد أن التنمية القروية تمر حتما عبر التنمية الفلاحية.

لقد أطلق المغرب منذ الستينات عددا من البرامج والمخططات القطاعية المهيكلة التي كان لها الانعكاس المباشر على التنمية القروية، أهمها برنامج سقي مليون هكتار، وخلق دوائر سقوية لعصرنة القطاع الفلاحي وسن سياسات الدعم في إطار قانون الاستثمار الفلاحي منذ سنة 1969 والمخططات الفلاحية التي أعقبتها (الحبوب،السكر،النباتات الزيتية،مخطط الحليب...) والتي كانت تهدف بالاساس الى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي من المواد الأساسية (حبوب، سكر، حليب...)

وإذا كانت هذه المخططات ساهمت بشكل ملموس في التنمية القروية بهذه المناطق التي أضحت تعرف ب «الدوائر السقوية»، فإن المناطق الأخرى خاصة المناطق الرعوية الشاسعة (53 مليون هكتار) والمناطق الجبلية لم تحظى بالاهتمام، مما عمق الفوارق الإقتصادية والإجتماعية بين هذه المناطق من جهة، وبين الوسطين القروي والحضري من جهة ثانية.

العوامل المناخية من أكبر الإكراهات للتنمية القروية:

خلال الثمانينيات، عرفت البلاد عدة أزمات إقتصادية منها ماهو مرتبط بالعوامل المناخية خاصة الجفاف الحاد الذي عرفته البلاد، والذي كانت له إنعكاسات عميقة على الساكنة القروية، أدت إلى تدهور دخل الساكنة وتكثيف الهجرة نحو المدن، كما عرفت هذه الفترة إطلاق برنامج التقويم الهيكلي للإقتصاد الوطني تجسد في نهج سياسة تحرير الأسعار وتقليص سياسة الدعم وتقليص الموارد الموجهة للقطاعات الاجتماعية (التعليم،الصحة،التشغيل...)، مما زاد من حدة تدهور مستوى المعيشة بالعالم القروي على الخصوص.

رغم مواصلة الأزمة الإقتصادية التي عرفتها البلاد بعد سياسة التقويم الهيكلي ، فقد عرفت سنوات التسعينات إطلاق بعض البرامج ذات الطابع الحيوي بالنسبة للعالم القروي ، أهمها «برنامج التزويد الجماعي بالماء الشروب للساكنة القروية (PAGER)»، وبرنامج الكهربة القروية الشامل «PERG»، وبرنامج الطرق القروية «PNRR»كما عرفت هذه الفترة إطلاق جيل جديد من المشاريع التنموية القروية «المشاريع التنمية القروية المندمجة» همت بعض الناطق الكبرى وخاصة المناطق الرعوية (المغرب الشرقي، الجنوب الشرقي، والشاوية)والمناطق الجبلية (الأطلس المتوسط، الأطلس الكبير، الحوز...) ، هذه المشاريع كانت تهدف إلى «تنمية مندمجة « تهم الجوانب الإقتصادية (القطاع الفلاحي بالخصوص)، والاجتماعية (بناء مدارس، مستوصفات، ومرافق أخرى ذات طابع حيوي...)، لكن النتائج كانت محدودة بسبب المقاربة المتبعة في الانجاز وطرق التدبير وغياب التنسيق بين الوزارات المعنية وغياب الالتقائية في الأهداف بين المتدخلين.

التنمية القروية بين الاستراتيجيات والواقع:

لقد أثبتت التجارب والمشاريع السالفة الذكر أن التنمية القروية إشكالية معقدة تتطلب مقاربة جديدة في التخطيط والانجاز والتمويل تأخذ بعين الاعتبار جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الخصوصيات السوسيو ثقافية (نسبة الأمية، المهن القروية المدرة للدخل...)، وهذا يتطلب أولا تحديد سياسة واضحة للتنمية القروية وإرادة حكومية لبلورتها والسهر على تنزيلها.

وهكذا ولأول مرة، تم إلحاق التنمية القروية بوزارة الفلاحة ابتداءا من أواخر التسعينات وإنشاء آلية لتمويل مشاريع التنمية القروية (صندوق التنمية القروية)؛وقد تم في بداية سنة 2000 لأول مرة إعداد إستراتيجية للتنمية القروية على المدى البعيد أطلق عليها «رؤية 2020 للتنمية القروية»،

وتعتمد هده الإستراتيجية على مبادئ جديدة أهمها:

- إدماج التدخلات والمقاربة الشمولية للتنمية القروية
- مجالية التدخلات حسب المؤهلات المحلية (Terrritorialisation)
- اعتماد اللامركزية في مسلسل إعداد المشاريع وتصورها وانجازها وتقييم نتائجها
- مشاركة السكان وتحديد مسؤولياتها في التنمية
- اعتماد مبدأ الشراكة والتعاقد مع الفاعلين المعنيين
- اعتماد نظام مرن للتمويل وتعبئة الموارد المتاحة

انطلاقا من هذه المبادئ، حددت إستراتيجية التنمية القروية لأفق 2020 المحاور الآتية:

1. تعزيز التنسيق بين القطاعات (الوزارات المعنية)
2. تقوية صندوق التنمية القروية
3. اللامركزية مع الاعتماد على الهياكل الجهوية والمحلية لإعداد المشاريع حسب الخصوصيات والمؤهلات المحلية
4. التعاون مع المنظمات الغير حكومية بنهج مقاربة التشارك في إعداد وانجاز برامج التنموية القروية
5. مواصلة مجهود إعداد وتجهيز المجال الفلاحي والقروي، مع تنويع القطاعات ذات الطابع الاقتصادي كالسياحة القروية والسياحة البيئية أو الخضراء، الصناعة التقليدية والصيد التقليدي (قرى الصيد...)
6. تنويع الأنشطة المدرة للدخل وتنمية القطاعات التحويلية سيما بالدوائر السقوية لتثمين المنتوج لتصبح بمثابة «أقطاب للتنمية»، وتشجيع الاستثمار لخلق المقاولات بالوسط القروي ذي أنشطة موازية للفلاحة
7. تنمية الرأسمال البشري عن طريق التكوين، وتلقين المهن وإنعاش المرأة القروية وإدماج الشباب للتخلص من البطالة الشبه مزمنة
8. تطوير البحث حول التنمية القروية وتطوير الطاقات العلمية والفنية من

شانها معالجة إشكالية التنمية القروية بكل مكوناتها وكتنزيل لمحاور إستراتيجية التنمية القروية السالفة الذكر، تم إطلاق عدة مشاريع مندمجة من جيل جديد مند بداية سنة 2000 استفادت من تمويل المؤسسات الدولية المختصة؛ أهمها المشاريع المندمجة المتمحورة حول الري الصغير والمتوسط، واستثمار المناطق البورية، ومشاريع التنمية بالمناطق المحمية (المناطق المحيطة بالغابات...)، والمناطق الهادفة إلى تحسين الولوج إلى الخدمات والتجهيزات (السكن القروي، التعليم، الصحة، التطهير...) ثم أخيرا إطلاق المشاريع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي استهدفت الفئات في وضعية هشة (مشاريع مدرة للدخل كالفلاحة وتربية الماشية والنقل القروي...)

غير أن الإشكالية الأساسية للتنمية القروية تكمن في الولوج للعقار الفلاحي الذي يبقى العامل المحوري الذي يتحكم في التنمية، وهي معضلة معقدة نظرا لتعدد أشكال الأنظمة العقارية (الملك الخاص، أراضي الجموع، أراضي الكيش، الاحباس، الأملاك المخزنية...)

ورغم المحاولات المتعددة لإصلاح العقار، فان الوضعية ازدادت تعقيدا؛إذ أصبح الوضع العقاري يتسم بتشتت الضيعات وتفتيتها (70% من الفلاحين يملكون اقل من 5 هكتارات .....)، ومحدودية التحفيظ العقاري (اقل من 30% من المساحات محفظة)؛ كل هده العوامل تحد من الاستثمار وبالتالي تشكل عائقا للتنمية.

اكراهات التنمية مازالت هيكلية:

رغم المجهودات والمشاريع والاوراش التنموية التي تم وضعها من اجل التنمية القروية، فانه لازالت عدة اكراهات تحول دون الإقلاع الاقتصادي الحقيقي والتنمية الاجتماعية بالوسط القروي.

ولعل استنتاجات الدراسة التي أنجزها مؤخرا المجلس الاقتصادي

والاجتماعي والبيئي خير دليل على أن تنمية العالم القروي في حاجة ملحة لمراجعة جدرية لمقاربة التنمية بالوسط القروي.

ماهي الرؤيا المستقبلية للتنمية القروية؟

انطلاقا من تشخيص الوضعية، يرى الحزب أن التنمية القروية يجب أن تدرج ضمن الأولويات القصوى لكونها بوابة للتنمية الشاملة للبلاد والإقلاع الاقتصادي؛ومن هدا المنطلق نقترح:

1. وضع إطار قانوني للاستثمار بالعالم القروي والمناطق الجبلية
2. نظرا للطابع الأفقي للتنمية القروية، يقترح خلق هيئة خاصة يعهد لها تنمية العالم القروي وكذلك تنسيق وإدماج العمليات القطاعية، مع العمل على تعزيز الحكامة اللامركزية التي تعطي دورا رئيسيا للجهات والجماعات القروية وللفاعلين غير المتمركزين في تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بتنمية العالم القروي
3. العمل على تحديد المؤهلات الأساسية التي تشكل هوية الجهات وإمكاناتها الإنتاجية، وكذا الإعداد التشاركي لرؤية وطنية خاصة بتنمية العالم القروي ، تتضمن المكون البشري والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي، تم تطوير وسائل الاتصال لفائدة جميع الفاعلين والساكنة المعنية، قصد تملك مضمون الرؤية التي ينبغي أن توجه مختلف العمليات الرامية إلى تطوير الجهة والإقليم والجماعة المحلية.
4. التسريع في حل معضلة العقار وخاصة أراضي الجموع (15 مليون هكتار) والذي اقترح الحزب بشأنها حلولا قابلة للتنفيذ، بالإضافة إلى ضرورة إصلاح عميق للقوانين التشريعية المتعلقة بالعقار والتفكير في مواجهة التحديات المتزايدة، وخاصة ما يتعلق بتقسيم وتجزيئ الضيعات الفلاحية والتزايد العمراني القوي والتحولات الديموغرافية والاجتماعية، وكذا إعداد مخطط تهيئة المراكز القروية على صعيد كل جهة، تبعا لأحجامها ولعدد ساكنتها المحيطة بها، وتبعا لقربها من المدن

5. إعادة النظر الجذرية في طرق تعيين وتدبير وتحفيز الموارد البشرية لمختلف القطاعات الوزارية والقطاع الخاص، ودلك باعتماد طرق ومقاربات أكثر ابتكارا وملاءمة للوسط القروي من شانها تحسين جودة ونتائج الخدمات المقدمة،ووضع آليات تتعلق بإدماج السياسات الوطنية والمجالية، والاستعمال الأمثل للوسائل اللازمة لتنمية العالم القروي.
6. التسريع بإصدار ميثاق اللاتمركز، وإعطاء الأولوية لإحداث اللجنة الوطنية لقيادة الجهوية المتقدمة التي أوصى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالإضافة إلى وضع آليات للتخطيط وإدماج مختلف وسائل الدولة والجهات والجماعات القروية، بالاعتماد المجدد للاختيارات الإستراتيجية الكبرى التي توجه التدخلات والميزانيات على المدى القصير والمتوسط والطويل، خلال مرحلة إعداد برامج التنمية القروية، مثل مخطط تنمية العمالات والأقاليم ومخطط العمل الجماعي، تبعا لدينامية وحركية الساكنة
7. تخليق الحياة العامة بالوسط القروي، وجعل الإدارات أداة في خدمة المواطن القروي مع ضرورة تقريب المرافق الإدارية الحيوية من المواطنين ورفع تمركز المسؤوليات والصلاحيات بيد «القيادات»؛ التي يجب أن تتحول إلى «إدارة ترابية للتنسيق» مع الإدارات الأخرى لتحريك التنمية المحلية والجهوية وحل كل الاكراهات
8. العمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتدبير استغلالها والمحافظة على البيئة بانخراط كل الفاعلين وذلك لضمان تنمية مستدامة تعيد للبادية جمالها وتوازن بيئتها لانخراطها الكامل في المخطط العالمي للتنمية والبيئة المنبثق عن المؤتمر العالمي 22 للمناخ المنعقد بمراكش في نونبر 2016.

لجنة التربية والتكوين والبحث العلمي والتربية غير النظامية ومحاربة الأمية

مشروع تقرير لجنة التربية والتكوين والبحث العلمي والتربية غير النظامية ومحاربة الأمية

مدخل عام

يعتبر العنصر البشري موردا حيويا ومصدرا أساسا لبناء المنظومة المجتمعية لكونه الفاعل المحوري في التقدم والرقي في مختلف مستويات ومجالات الحياة الإنسانية؛ واعتبارا لذلك فقد أصبح لزوما أكثر من أي وقت مضى إيلاءه مكانة مركزية في بلورة مشاريع تطوير المجتمع من خلال استهداف تكوينه وتمكينه من الآليات المعرفية الضرورية وتحصينه بالعلم والتكنولوجيا المعاصرة والمستقبلية.

إن هذه الحقيقة التي استوعبتها كل الدول المتقدمة جعلتها تولي منظومة التربية والتكوين رعاية خاصة ؛ ولم تجرأ حتى في عز الأزمة المالية التي عرفتها أواخر العشرية الأولى من هذا القرن، على خفض الدعم الموجه لقطاع التعليم، بل قامت بمضاعفة دعم موارده المالية والمادية والبشرية إيمانا منها أنه المخرج الرئيس من الأزمة.

من جهة أخر، فإن كل مكونات مجتمعنا السياسية والمدنية تقر صراحة من خلال برامجها ومطالبها بمركزية التكوين الجيد للمواطن المغربي ليتسنى له التفاعل مع جميع التحديات المطروحة؛ وفي مقدمة هذه المكونات حزب الاستقلال الذي يعتبر قضية التربية والتكوين اهم ورش إصلاحي ينبغي العناية به ويستدعي تدخلا عاجلا ومستمرا لتمكينه من شروط وآليات الارتقاء. ولقد ترسخت لديه هذه القناعة منذ نشأته قبل ثمانين سنة، ويكفي أن نستحضر في هذا الباب المدارس الحرة التي أنشأها رواد الحزب في عهد الحماية لمقاومة المدارس الاستعمارية، والتي كان الهدف منها تكوين مواطن المغرب المستقل وتحصين هويته.

كما عمل الحزب على دعم «نادي التعليم» الذي تحول سنة 1960 إلى «الجامعة الحرة للتعليم». وهو نفس التنظيم الذي ما فتئ يدافع عن القضايا التربوية في مختلف مستوياتها الأولي والابتدائي والثانوي. أما في أوائل ثمانينات القرن الماضي، فقد أسس الحزب «رابطة أساتذة التعليم العالي الاستقلاليين»، التي تعتبر اليوم أول إطار تنظيمي حزبي على الصعيد الوطني يعنى بقضايا التعليم العالي والبحث العلمي.

ومن جهة أخرى، فإن العناية المركزة بقضايا التربية والتكوين لا يعتبرها المغرب عبثا بل هي ضرورة حتمية اعتبارا لما سبق ولكون قرابة نصف سكانه (حوالي 16 مليون نسمة*) تقل أعمارهم عن 24 سنة. ففي الدول المتقدمة، توجد نسبة كبيرة من شباب هذه الفئة العمرية في وضعية التعلم ضمن منظومة التكوين حسب أسلاكها وتنوعها، بينما نجد عدد التلاميذ أو الطلبة في المغرب، من التعليم الأولي إلى العالي، لا يتعدى 8 مليون نسمة** (حوالي 50% من الشباب أقل من 24 سنة يوجدون خارج المنظومة).

* للسكان لسنة 2014 الإحصاء العامى

** www.men.gov.ma

وإذا كانت منظومة التعليم في بلادنا قد افلحت في بلوغ الأهداف المسطرة لها قبيل الإستقلال، والمتمثلة أساسا في مد الإدارة المغربية بأطر وطنية، وتمكنت من تفعيل جزء من توصيات لجن الإصلاح (أول لجنة وطنية للإصلاح رأت النور سنة 1956)، فإنها في نهاية السبعينيات عرفت بداية أزمة تفاقمت مع مطلع الثمانينات، بفعل تداعيات التقويم الهيكلي الذي طال المنظومة وبفعل التطورات التي عرفها المجتمع المغربي. ولتجاوز هذه الأزمة توافقت، سنة 2000، كل القوى الوطنية السياسية والنقابية وجمعيات المجتمع المدني، على «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، الذى عرفت أجرأته عدة مراحل بدأت بالهيكلة الإدارية للقطاع وانتهت بالمخطط

الاستعجالي الذي رصدت له ميزانية ضخمة لتجاوز الخصاص في البنية التحتية وفي التجهيزات.

ورغم كل هذه الجهود المبذولة منذ فجر الاستقلال، فإن منظومة التربية والتكوين ما زالت تعاني من مجموعة من الاختلالات المرتبطة بالنقص في الموارد البشرية والبنيات التحتية والتجهيزات الضرورية وظروف التحصيل وانعدام حكامة جيدة للقطاع، مما أدى إلى سوء تنزيل البرامج والأوراش على أرض الواقع وبالتالي هدر الزمن التربوي والميزانيات المرصودة وتشويه الاستراتيجيات المتوافق حولها.

إن منظومة التربية والتكوين الوطنية تجد نفسها الآن محط مساءلة نظرا لضعف جودة نظام التعليم ولعدم استجابتها لانتظارات المجتمع، والتي يمكن تلخيصها في:

- بناء المواطن المغربي وتحصين هويته المغربية المتسمة بحب الوطن والدفاع عن ثوابته، مواطن مشبع بقيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان والاعتدال والاستقامة، ومؤمن بتغليب العقل والحوار والإقناع في معالجة بعض المظاهر التي بدت تبرز في مجتمعنا كالغلو ورفض الآخر واللجوء إلى العنف لحل الخلافات والتطرف في معالجة الاشكاليات والاختلافات،
- تشجيع المتعلم على تملك العلم والتكنولوجيا وعلى المساهمة في نشر المعرفة الكونية وتطويرها وإغنائها مع زرع روح الإبداع والابتكار والمبادرة الخلاقة لديه،
- ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المواطنات والمواطنين وجعل التكوين الوسيلة الرئيسية لتمكينهم من المساهمة الفعلية في تنمية البلاد وتطويرها والطريق الأمثل للارتقاء الاجتماعي ولمحاربة البطالة والفقر والهشاشة والأمية،

- تمكين الاقتصاد الوطني من الأطر والكفاءات والمعارف والمستجدات العلمية الكفيلة بتنميته وجعله يواجه التنافسية العالمية الشرسة، وذلك ضمانا لخلق الثروة وديمومتها بغية تحقيق العيش الكريم لجميع المواطنين،
- المساهمة في إيجاد الحلول العلمية الناجعة للإشكاليات التي يعرفها المجتمع واستشراف التحولات الاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها.

ولرفع هذه التحديات سنقدم في هذه الورقة التوصيات التي نراها أساسية، والتي قمنا بصياغتها بناء على دراسة واقع منظومة التعليم والتكوين ببلادنا؛ هذا الواقع الذي سنقدم أيضا بعض ملامحه القوية بالنسبة لكل المستويات المدرجة.

وسنقسم هذا التقرير إلى ثلاثة محاور.

نخصص المحور الأول لتقديم رؤية حزب الاستقلال بالنسبة لأنواع ومستويات التعليم الآتية :

التعليم الأولي والابتدائي، والتعليم الثانوي الإعدادي، والتعليم الثانوي التأهيلي، بالإضافة إلى التكوين المهني والتعليم الخصوصي، والتعليمين الأصيل والعتيق؛ وسنقف في هذا الفصل، على الإشكاليات الأفقية قبل التطرق لخصوصيات كل مستوى على حدة.

أما المحور الثاني فسنخصصه للتعليم العالي والبحث العلمي من خلال التعريف بواقع المنظومة التي يندرجان ضمنها، مع تقديم المقترحات والتوصيات التي نعتبرها قادرة على الرقي بهما للقيام بأدوارهما الطلائعية في جعل هذا الحقل من أولويات المرافق الاجتماعية عناية وتقدما وتطورا ...

وسنخص المحور الثالث والأخير لعرض حصيلة العمل المنجز لمحاربة الأمية ودعم التربية غير النظامية والتوصيات التي نقترحها لتجاوز الاختلالات والنقائص التي تعيق القضاء على آفة الأمية.

المحور الأول : رؤية حزب الاستقلال بخصوص أنواع و مستويات التعليم الأولي و الابتدائي - الثانوي الإعدادي- الثانوي التأهيلي - التكوين المهني – الخصوصي . الأصيل والعتيق

تعرف كل هذه المستويات نقط التقاء ترتبط أولا وقبل كل شيء بسؤال القيم التي يجب إشباع أطفالنا وشبابنا بها، ثم العدالة في الولوج للمنظومة، متبوعة بالحكامة وضرورة تكريسها، ثم الاعتناء بالموارد البشرية المنوط إليها إنجاح السياسة العمومية المرتبطة بالتعليم والتكوين.

النقطة الأولى : مقاربات توضيحية

أولا: التعليم وسؤال القيم

أصبح سؤال القيم، اليوم، من الأسئلة الملحة على الفكر الإنساني المعاصر، لعدة أسباب أهمّها الشعور بالحاجة إلى معالجة المشكلات الأخلاقية على مستويات المجتمع، والفرد، والدولة، والعلاقات الدولية، والأسرة.

وتعتبر المنظومة التعليمية إحدى المكونات الأساسية في المنظومة التربوية المندرجة ضمن المفهوم الشامل لمكونات المجتمع، والتي تضم الأسرة والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام. وهذه المنظومة عبارة عن نسق لتكوين الالتزام، بمعنى أن المهمة التي يقوم بها هذا النسق التربوي تكمن في نقل التراث الثقافي إلى الأجيال الجديدة، ومن ثم الإسهام الفعّال في التكوين الثقافي والاجتماعي للمواطنين؛ بحيث يخرجهم إلى المجتمع وقد أصبحوا أفرادًا قادرين على أداء الأدوار المنوطة بهم وفق أعلى درجات الالتزام الأخلاقي. ويمكن الجزم بأن أهمية المنظومة التعلمية تأتي مباشرة بعد أهمية الأسرة في التكوين القيمي الأخلاقي في المجتمع نظرا للعلاقة بين أهداف التعليم وبين تكوين القيم الأخلاقية.

ويقصد بالقيم الأخلاقية هنا تلك الضوابط التي يمكن في ضوئها أن نميز بين الصواب والخطأ، بين السلوك الفاضل وغير الفاضل، وهي تنتشر في كل مجالات الحياة العامة والخاصة، وفي كل الحقول المهنية. أما مفهوم الالتزام الأخلاقي فإنه يعني الارتباط بمجموعة من المبادئ أو القيم الأخلاقية في أداء السلوك. وكثيرًا ما يشار إلى مفهوم الالتزام الأخلاقي من خلال القدرة على تحقيق ما يسمى التكامل الأخلاقي أو التوازن الأخلاقي أو النزاهة الأخلاقية intégrité morale؛ أي القدرة على الاتساق الأخلاقي والتوازن بين السلوك الفعلي وبين ما يعلنه الفرد من مبادئ أخلاقية. و من هنا يبرز الاهتمام بالمجتمعات التي يرتبط عملها بالواجب الأخلاقي، فكلما زاد الالتزام الأخلاقي والتكامل الأخلاقي ازداد الارتباط بالواجب الأخلاقي، واندفع المجتمع إلى الإنجاز والتقدم.

إن الإنسان يولد مفطورا على الالتزام الأخلاقي لكنه عبر مسيرة حياته يمكن أن يحيد عنه، وينصرف إلى ما عداه من ضروب السلوك. وهنا تأتي أهمية مؤسسات تكوين الالتزام، وعلى رأسها المؤسسات التعليمية. فالتعليم هو الأداة التي يكتسب من خلالها الأفراد المعارف والمعلومات، وكذا المهارات التي تجعلهم على أعلى مستوى من الحذق في أداء العمل، وهو الأداة التي تسهم في التكوين الأخلاقي والحضاري للإنسان.

وإذا كانت المؤسسات التعليمية والجامعية هي المكان الأفضل لعملية التكوين الأخلاقي الخلاق، فإنها مطالبة بالتزام قواعد ومعايير تجعلها قادرة على أداء هذه المهمة على أكمل وجه.

ثانيا: إشكالية الدمج المدرسي من أجل مدرسة مرحبة بالجميع تراعي الفروق الفردية والاختلافات بين الأطفال كافة، ليكونوا فاعلين في بناء الوطن. فالمبدأ الاساس اعتبار التربية والتعليم حق لكل الأطفال، غير أن الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب محرومون من هذا الحق بشكل متفاوت، الشيء الذي يقوض قدرتهم على التمتع الكامل بحقوق المواطنة وعلى لعب دور

فاعل ومهم في المجتمع وخاصة من خلال عمل ذي مردود مادي.

وحسب البحث الوطني حول الإعاقة الذي أجري عام 2004 فإن حوالي 231.000 طفل معاق تتراوح أعمارهم بين 15-4 سنة نجد أن 32.4 % فقط منهم متمدرسون، كما يسجل هذا البحث كون 6 من 10 من هؤلاء الأطفال لم يلجوا المدرسة أبدا، وأن نسبة تمدرس الأطفال ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و15 سنة سجلت تفاوتات قوية حسب مكان الإقامة: 40 % في المتوسط في المناطق الحضرية، مقابل ما يقرب من 30 % في الوسط القروي.

لذا وانطلاقاً من إلزامية التعليم وإيمانا بأن الشخص في وضعية إعاقة إنسان فاعل وقادر على العطاء والإبداع، أصبح لزاما على وزارة التربية الوطنية أن تضع سياسة واضحة للدمج التعليمي لذوي الإعاقة، ليصبح الدمج الشمولي منطلقاً لتطوير الجودة في التعليم، بهدف بناء سياسات وثقافات وممارسات دمجية تسعى لتوفير الأطر العلمية والتربوية المؤهلة، وتعليم الأطفال في وضعية إعاقة وتوعية الأسرة والمجتمع بأهمية دمج الأطفال في وضعية إعاقة في المدارس العادية، لتحقيق فرص متساوية للتعلم والنمو من خلال نظام تعليمي ديمقراطي لتحقيق مزايا الدمج التعليمي والاجتماعي.

فوزارة التربية الوطنية مطالبة بتعزيز هذا النوع من التعليم وتطبيق مبدأ الجودة الشاملة في التربية، والعمل وفق المبدأ الأساسي لمفهوم الدمج، وهو أن الأطفال جميعاً يجب أن يتعلموا معاً قدر الإمكان، بغض النظر عن أي صعوبات أو اختلافات بينهم، كما ينبغي أن تعترف بالتنوع وتتقبل تعدد أساليب التعليم المختلفة، من خلال مناهج وهياكل تنظيمية واستراتيجيات تعليم مناسبة، وأن تعمل على خلق مدارس دامجة وإحداث مراكز للموارد وتجهيزها بكافة الوسائل اللازمة، وأن تعمل على التنظيم والتنسيق الشمولي والتوعية من خلال التعاون مع الإعلام والقطاعات المعنية والمجتمع المدني، من أجل بناء منظومة فكرية جديدة للتعامل مع الأطفال في وضعية

إعاقة، وإعداد وتنفيذ ورشات عمل للتوعية بعمل هذه المدارس لكل من الأطفال في وضعية إعاقة والأسر والمجتمع المحيط بالمدرسة، ووضع مخطط تواصلي بهدف التوعية ونشر مفهوم الدمج .

وفي مجال تكوين الأطر المؤهلة، فالوزارة مطالبة بالعمل على بناء وتنمية القدرة المؤسسية بهدف توفير بناء تنظيمي ووظيفي وبشري ومعلوماتي متخصص بأنشطة الدمج مؤهل وقادر ومبادر وديناميكي متجدد، من أجل تنمية قدرة العاملين في الدمج على «التخطيط» واتخاذ القرار من خلال إخضاعهم لدورات تكوينية، ووضع قاعدة بيانات لواقع الإعاقة في كل جهات المملكة، وإجراء دورات تكوينية تتعلق بالدمج داخل وخارج الوطن، بغية تأهيل مدرسي المدارس الدامجة، وبناء أطر مؤهلة ومتخصصة في مجالات الإعاقة كافة السمعية منها والبصرية والحركية وغيرها... على نحو ينعكس إيجاباً على الأداء ويجعل أنشطة الدمج فاعلة قابلة للنمو والقياس، وإقامة دورات للتكوين المستمر حول صعوبات التعلم لمدرسي المدارس العادية، والمشرفين على مراكز الموارد الخاصة بالمدارس الدامجة، وإقامة دورات حول الإعاقة البصرية - لغة برايل - وتشكيل فريق محلي للدمج في المديريات الإقليمية كافة، وإقامة دورات تكوينية للعاملين في الإدارة المركزية والأكاديميات والمديريات الإقليمية.

على الوزارة كذلك العمل على تطوير البيئة الدراسية والبنية الأساسية من خلال توفير بيئة ومناخ دراسي داعم، وتطوير وسائل ومعينات فردية وجماعية تعليمية وتكوينية تزيد من فاعلية التعليم.

ثالثا: الحكامة في ممارسة التدبير التربوي

أ. السياق العام:

يعتبر مفهوم الحكامة من أكثر المصطلحات تداولا في المرحلة الراهنة باعتباره وسيلة لتجاوز فشل تدابير سابقة على جميع الأصعدة، سياسيا واقتصاديا وإداريا وتربويا.

ب. مبادئ الحكامة:

إن الحكامة تكريس للمشاركة والمحاسبة والشفافية والديمقراطية، وهي من هذا المنطلق تصبح الطريق الوحيد لإحداث التغيير العميق لأساليب التدبير، وذلك بإرساء ثقافة التدبير المرتكز على النتائج والفعالية والتقويم، واعتماد مقاربة تشاركية متجددة تشكل قطيعة مع المنهجيات السائدة (المقاربة بالمشروع).

إن تدبير المنظومة التربوية يقتضي النظرة الشمولية لها وهو الأمر الكفيل للخروج بها من النفق في سبيل كسب رهانات الإصلاحات المتوالية الرامية إلى تخطي الأزمة وفتح الآفاق أمام الجودة والانتاجية والفعالية والاستقلالية، ارتكازا إلى تبني الحكامة كأسلوب جديد في ممارسة التدبير الحديث، كآلية تساعد على التأطير العملي للجهوية في المنظومة التربوية عن طريق ضبط وتوظيف الوسائل الحيوية البشرية المادية التقنية والمؤسساتية القانونية التشريعية المتاحة لبلوغ الغايات المتوخاة بهدف إقرار وترسيخ نظام تربوي عقلاني ممنهج وشفاف ومندمج .

ج. المرتكزات الأساسية للحكامة:

إن أهم المرتكزات الأساسية، التي بدونها لا يمكن الحديث عن الحكامة كأسلوب تدبير معقلن اتخذته الدولة خيارا استراتيجيا لإعادة بناء هيكلة دواليب الإدارة المغربية في إطار المفهوم الجديد للسلطة ، هي إقرار مبدأ اللامركزية عبر التقليص من سلطة المركز بنقل وتوسيع وتفعيل سلط الجهة كخيار حداثي لا محيد عنه في إطار استكمال البناء الديمقراطي الحديث.

وبناء على ذلك يصبح ضروريا العمل على:

- إعادة هيكلة الإدارة التربوية جهويا وإقليميا: الأكاديميات والمديريات الإقليمية، لضمان استطاعة مسايرتها للتوجه الجديد،

- نهج واعتماد مقاربة تعيين المسؤول الفاعل والمنخرط (اعتماد معايير مضبوطة لانتقاء المسؤولين وفق مقاربة العمل بالمشروع القابل للتحقق والقياس والمساءلة)،
- الترشيد المعقلن للموارد البشرية والمالية،
- إرساء الاستقلال الإداري والمالي للمؤسسات التعليمية لتضطلع بأدوارها كاملة وتفعيل مجالس التدبير بالمؤسسات التعليمية وتوسيع صلاحياتها،
- استغلال التراكمات الايجابية وتوظيفها لجعلها في خدمة المنظومة التربوية انطلاقا من حاجيات المتعلم الذي هو في حد ذاته محور هذه المنظومة.

أما فيما يخص الجانب المالي وحسب القانون 07.00 كما تم تتميمه وتغييره وصدور المرسوم التطبيقي له، حيث أصبحت الأكاديميات مؤسسات يمكن أن تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والمادي وأضحى مدير الأكاديمية آمرا بالصرف، بهدف تعزيز سياسة القرب من خلال توسيع دائرة اللامركزية واللاتمركز، حيث يسمح القانون للمديريات الإقليمية المتواجدة داخل الجهة أن تنجز مشاريعها وترصد حاجياتها وترفعها إلى السلطة الجهوية لبرمجة ما يمكن برمجته حسب الأولويات المسطرة وبالتالي برمجة الاعتمادات الخاصة بها ضمن ميزانية السنة. وهي مقاربة تبدو أكثر نجاعة.

وفي هذا الصدد، لا بد من:

- ترسيخ مبدأ الحكامة الجيدة في التدبير المالي وربط المسؤولية بالمحاسبة والاسترشاد بثقافة تدبير الندرة والبحث عن شراكات نافعة والانفتاح أكثر على مكونات أخرى،
- السهر على النزاهة في التدبير المالي؛ من الواجب الأخلاقي على قطاع التربية والتكوين أن يكون تدبيره المالي «نموذجيا» في ما يتصل بالالتزام

بتطبيق القانون وصيانة المساواة والحقوق،

- اعتماد الشفافية والتقيد بالنصوص القانونية والتنظيمية في مجال التدبير المالي والمحاسباتي،
- إحداث وحدات للافتحاص والتدقيق والحسابات على جميع مستويات اتخاذ القرار التربوي (جهويا وإقليميا) وكذا تعزيز أدوار ومهام المفتشيات الجهوية والإقليمية،
- مواصلة تكريس أسس التدبير الجيد للمنظومة التربوية من خلال إرساء أنظمة وهياكل المحاسبة التحليلية،
- الامتثال للأحكام التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية بشأن المنافسة والتتبع وتسلم الأشغال والخدمات كما ورد في توصيات المجلس الأعلى للحسابات،
- مراعاة دفتر الشروط الخاصة والدقة المطلوبة في تحديد متطلبات المشاريع المراد إنجازها.

وإلى جانب هذه الإجراءات لابد من التفكير في تنويع الموارد من خلال عقد شراكات والبحث عن مساهمات الأغيار. ففضلا عما ينبغي أن تقوم به المجالس المنتخبة من أدوار في مجالات التعليم الأولي والنقل المدرسي والبنايات لا بد من تعبئة المقاولات الصناعية والفلاحية والسياحية وغيرها وكذا الجمعيات والمنظمات غير الحكومية النشيطة في ميادين التنمية والتربية لتلعب دورها الوطني في الارتقاء بمنظومتنا التعليمية.

رابعا: إشكالية الارتقاء بالموارد البشرية

أ. عبر بناء مخطط لتنمية العنصر البشري

تعتبر الموارد البشرية مصدرا مهما للتنافسية تستوجب القيام بمجهودات كبيرة من أجل عقلنتها وترشيدها حتى تضاعف من مردوديتها وعطائها. وينبني التدبير الجيد للموارد البشرية على

مجموعة من القيم من قبيل احترام الأشخاص والثقة والاستقلالية والنزاهة والشفافية والمساواة وضمان الاستحقاق. من جهة أخرى، ونظرا لعلاقة الإدارة التربوية بشركائها الخارجيين، فقد أصبح من الضروري اعتماد افتحاص تدبير الموارد البشرية كوسيلة أساسية للحكامة الجيدة؛ هذا الافتحاص يزيد من مصداقية المعلومات حول قدرات الإدارة.

وتعد الموارد البشرية قطب الرحى في كل عمل تنموي سواء تعلق الأمر بقطاع التربية والتكوين أو بغيره من القطاعات. فالانتقال من الحديث عن الموظف إلى الحديث عن المورد البشري يوازيه على مستوى المفهوم تغير جوهري في النظر إلى مكانة العامل أو الموظف الموكول إليه القيام بمهمة ما في الرفع من أداء القطاع الذي يشتغل به. ويمكن الجزم منذ البداية بأن أي إصلاح في مجال التربية والتكوين لا يمكنه أن يتحقق إلا بالانخراط الفعلي لكل العاملين بهذا المجال سواء كانوا مدرسين أو إداريين أو مؤطرين.

فتحقيق الجودة المرجوة وتحسين منتوجنا التربوي يبقى رهينا بالأساس بمدى قابلية هذه الموارد على رفع التحدي والإسهام بجدية ووطنية في الأوراش الكبرى التي فتحتها بلادنا من أجل إصلاح نظامنا التعليمي وتأهيله في كافة المستويات. فالحاجة إلى تكوين أساسي متين وإلى تكوين مستمر مستجيب إلى المتطلبات الجديدة في ميدان التربية والخصاص المسجل في نسبة التأطير الناتج من جهة عن قلة المناصب المالية ومن جهة أخرى عن سوء التوزيع ليس وطنيا وجهويا فحسب، بل داخل الإقليم الواحد أيضا، كلها أمور تعوق المشروع التربوي التنموي على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي على حد سواء. لذلك ينبغي إيلاء عناية خاصة لمسألة تنمية الموارد البشرية في كل تصور يروم تحسين الوضع

التعليمي بأي من هاته المستويات.

ويمكن بناء مخطط تنمية العنصر البشري ب :

- الاستثمار الأمثل للموارد والأنشطة الاقتصادية لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنيات المؤسسية لضمان الانخراط والمشاركة،
- إحلال الموارد البشرية التربوية والتكوينية موقعا رئيسيا في تجديد المدرسة وتحيين جودة التربية والتكوين،
- ضبط اللاتوازن على مستوى توزيع الموارد البشرية، فمن حق الحواضر والقرى، التكافؤ في الفرص وفي تغطية الحاجيات من الأطر والكفاءات،
- تحديد مقاييس التكليف بالحواضر بناء على معايير تراعي مصلحة التلميذ،
- سن سياسة جهوية حازمة في مجال تدبير الموارد البشرية عوض إدارة الموظفين،
- السهر على احترام أخلاقيات المهنة في أوساط الأطر التربوية والإدارية والعمل على إذكاء روح المسؤولية لديهم،
- ترسيخ ثقافة الحقوق والواجبات وترسيخ ثقافة الإبداع والمبادرة،

تشجيع التواصل من أجل تعزيز الانخراط والإحساس بالانتماء للمؤسسة،

- تشجيع التضامن الاجتماعي بين أعضاء أسرة التعليم وتحفيز وتشجيع الأطر التعليمية والإدارية،
- اعتماد نظام التدبير التوقعي للموارد البشرية،
- تعزيز الترشيد في استعمالات الزمن واستغلال الحجرات والقاعات الدراسية والتوزيع الأمثل للموارد البشرية،
- السهر على تعميم النظام المعلوماتي لتدبير الموارد البشرية وتفعيل النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بها،

- القيام بتشخيص لجاذبية كل العاملين بالمصالح الإدارية التابعة للأكاديمية (مصالح داخلية ومديريات إقليمية) قصد التعرف على مدى ملائمة كفاياتهم مع المهام المنوطة بهم (الموظف المناسب في المكان المناسب)،
- ترشيد توزيع واستعمال الموارد البشرية بكل شفافية وديمقراطية مع الحرص على تغليب المصلحة العامة،
- معالجة القضايا المعاصرة بشكل يعزز المساواة بين الجنسين،
- القطع النهائي مع التوظيف المباشر (أي بدون تكوين أساس) بقطاع التربية والتكوين، لأن بناء الإنسان لا يمكن أن يخضع للتجارب حيث أن أي خطإ يرهن الوطن،
- إرساء وتفعيل مراكز التكوين المستمر والتجريب المخبري للقضايا الآنية.

ب. عبرالتكوين الأساس والمستمر للأساتذة

نعتمد في تحليلنا ما يلي :

- التعريف بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين باعتبارها مؤسسات تعنى بتأهيل وتكوين الأطر المهنية التي من مهامها القيام بالوظائف التي تحتاجها المدرسة المغربية.
- التعريف بواقع المراكز الجهوية.
- تقديم اقتراحات للنهوض بهذه المراكز على كافة المستويات لتضطلع بمهامها الأساسية في التكوينين الأساس والمستمر والبحث العلمي.
- التعريف :

- الإحداث:

أحدثت المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بمقتضى المرسوم 2.11.672 الصادر في 23 دجنبر 2011 (ج.ر 6018 بتاريخ 02 فبراير 2012) .

- مؤسساتيا :
  - تم تجميع المراكز التربوية الجهوية (CPR) ومراكز تكوين المعلمين (CFI)،
  - يسري عليها بنود القانون 01.00 الخاص بالتعليم العالي،
  - تتكون من مركز رئيسي وفروع (ج.ر 6841 بتاريخ 11 يوليوز 2016).
- المهام :
  - تكوين هيئة التدريس (أولي - ابتدائي – إعدادي – تأهيلي)،
  - تكوين هيئة الإدارة التربوية والدعم الاجتماعي،
  - التحضير لاجتياز مباريات التبريز،
  - التكوين المستمر،
  - البحث العلمي التربوي،
  - اقتراح مشاريع مراجعة برامج ومناهج التكوين.

الوضعية منذ التأسيس:

- التأخر في الإعلان عن المباريات،
- التأخر في إصدار النصوص القانونية المتممة للمرسوم الصادر في 2012 (نظام الدراسة والتكوين الخاص بهيئة التدريس لم يصدر إلا 24 نونبر 2016 ج. ر عدد 6520 – نظام الدراسة الخاص بباقي الهيئات لم يصدر بعد)،
- عدم هيكلة البحث العلمي (عدم المصادقة على طلبات الاعتماد بعد المصادقة عليها من طرف مجالس المراكز) ،
- عدم إصدار إطار تنظيمي للتداريب الميدانية بمؤسسات الاستقبال،
- عدم إيلاء مطالب الأطر العاملة بالمراكز الاهتمام اللازم سواء تعلق الأمر بالمطالب الاعتبارية (الدكاترة العاملين بالمراكز – تيسير مهام الباحثين ..) أو المادية.

اقتراحات في شأن الارتقاء بمراكز التكوين :

الجانب الأول: التأهيل المؤسساتي والبيداغوجي للمراكز

على مستوى حكامة المراكز:

- مراجعة مرسوم إحداث المراكز بتصنيفها ضمن مؤسسات التعليم العالي،
- استكمال هيكلة المراكز إداريا (هيكلة الإدارة— تعيين باقي الأطر— الحسم في العلاقة بين المركز الرئيس والفرع)،
- تعزيز الاستقلالية الإدارية للمراكز من خلال تفويض الصلاحيات المرتبطة بتدبير الموارد البشرية في إطار اللاتمركز خاصة ما يرتبط بمعالجة مختلف الوضعيات الإدارية،
- دعم المراكز بالموارد البشرية اللازمة لتأمين التأطير في التخصصات المحدثة عبر فتح مباريات التوظيف،
- العمل على تخصص المراكز في التأهيل فقط والجامعات ومراكز التكوين الأخرى في التكوين البيداغوجي والأساسي،
- الإسراع بإصدار النصوص القانونية المنظمة للدراسة الخاصة بباقي الهيئات (الإدارة)،
- الحد من تعدد المتدخلين في التكوينات بالعمل على إرساء أطر مرجعية للكفايات التي يتطلبها إنجاز المهام من طرف الهيئات في انسجام تام مع المعايير الدولية.

على مستوى البنية التحتية والتجهيز:

- تمكين المراكز من فضاءات مستقلة تستجيب للرهانات المعقودة على التكوينين الأساس والمستمر،
- توفير التجهيزات والموارد المادية اللازمة للتكوين انسجاما مع ارتفاع أعداد المكوَنين.

على مستوى التكوين والبحث:

- إرساء نظام LMD بالمراكز،
- إصدار مختلف القرارات والمقررات الوزارية المنظمة للدراسة والتقويم بمختلف المسالك،
- تنسيق برنامج تكوين الأطر الإدارية والتربوية بين المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والمدارس العليا للأساتذة والجامعات وكلية علوم التربية،
- هيكلة المسالك الجامعية للتربية (تجاوز منطق الجزر المعزولة) بين الجامعة ومؤسسات التكوين (المقاربة التنسيقية)،
- مراجعة مناهج وبرامج التكوينين الأساس والمستمر،
- معالجة مشكل التداريب الميدانية بالمؤسسات التعليمية بكل المسالك وذلك بإصدار إطار تنظيمي للتداريب الميدانية بمؤسسات الاستقبال،
- إرساء نظام التكوين في ثلاث سنوات بالمراكز في كل الأسلاك،
- دعم بنيات وهيكلة البحث العلمي والتربوي بالمراكز (فرق البحث — مختبرات البحث...)،
- تشجيع التكوين المستمر وورشات التقاسم للأطر التربوية العاملة بالمراكز،
- تفعيل شبكة المراكز،
- تفعيل مرسوم إحداث المراكز،
- تأهيل دور المرشد التربوي.

الجانب الثاني: الارتقاء بالموارد البشرية العاملة بالمراكز وظروف العمل

- إعمال المقتضيات القانونية المعمول بها في الترقيات خاصة ما يرتبط بالترقية في الدرجة،
- الإعلان عن جدولة زمنية محددة لإنجاز مختلف الترقيات،
- سد الخصاص في الموارد البشرية في بعض التخصصات،
- فتح مسالك master -doctorat في تخصص ديداكتيك المواد

وعلوم التربية في المراكز،
- دعم المراكز بالموارد البشرية اللازمة لتأمين التأطير في التخصصات المحدثة عبر فتح مباريات التوظيف،
- الاستثمار في تحسين البنية التحتية وتمكين المراكز من فضاءات مستقلة تستجيب للرهانات المعقودة على التكوينين الأساس والمستمر،
- توفير التجهيزات والموارد المادية اللازمة للتكوين انسجاما مع ارتفاع أعداد المكوَنين،
- الاهتمام بالتكوين المستمر للمكونين بالبيداغوجية الجامعية،
- العمل على فتح مسالك جامعية تربوية إضافية خاصة المحضرة لتأهيل أساتذة التعليم الابتدائي وإن اقتضى الأمر توطين هذا التكوين بالمراكز (إجازة تربوية خاصة بالابتدائي).

خامسا: الخدمات الإجتماعية وظروف التحصيل

أ. الدعم الاجتماعي

من الأهداف الرئيسية للدعم الاجتماعي، إعطاء دفعة قوية لتعميم التعليم الإلزامي وضمان تكافؤ الفرص ودعم الأسر المعوزة للحد من ظاهرة الهدر المدرسي. فظاهرة التكرار والانقطاع عن الدراسة والتأخر الدراسي يجب أن تشكل انشغالا محوريا في مخططات الأكاديميات. وفي هذا الصدد، لا بد من العمل على اتخاذ تدابير إجرائية تهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص، وتقليص الفارقية بين فئات القسم الواحد، وبين المستويات نفسها داخل المدرسة الواحدة بغية الحصول على الجودة التربوية. ومنها على سبيل المثال تفعيل دور لجن اليقظة لتتبع تغيبات المتعلمين من أجل اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية الضرورية قبل أن تتحول إلى انقطاع كلي، بدراسة أسبابها ومساعدة المتعلمين في إطار مراكز الاستماع على حل مشاكلهم الخارجية والداخلية المرتبطة بالحياة المدرسية؛ وكذا توسيع شبكة مراكز الاستماع وتجهيزها في إطار شراكات، وتكوين المشرفين عليها من طرف خبراء في

المجال وتنشيط الحياة المدرسية وجعل الفضاء المدرسي أكثر جاذبية مع توفير جميع الشروط السوسيو بيداغوجية لذلك.

ب. الداخليات والإطعام المدرسي

يعتبر الإطعام والإيواء أحد مقومات محاربة ظاهرتي عدم الالتحاق والانقطاع عن الدراسة، وآلية تهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص، ولبلوغ ذلك يجب العمل تدريجيا على توسيع دائرة الاستفادة من الإطعام المدرسي مع تغطية شاملة بالعالم القروي، وبالتعليم الابتدائي والرفع من عدد المستفيدين من المنح.

وقد شكل التلاميذ الداخليون طليعة المتفوقين في الإعداديات والثانويات لفترات طويلة من تاريخ التعليم العمومي ببلادنا، وذلك لأسباب متعددة منها على الخصوص شروط الإقامة والتحصيل والتأطير التي كانت في مستوى يسمح بتحقيق تلك النتائج الجيدة.

تلك هي الصورة التي نحتفظ بها بذاكرتنا عن القسم الداخلي، بيد أن واقع هذا المرفق الاجتماعي التربوي اليوم عاجز عن استقطاب رضى رواده، إذ فقد الكثير من المواصفات التي يمكن أن تجعل منه مكانا لائقا لحفظ كرامة التلميذ وفضاء للإبداع والتفوق وبناء السلوك المدني. وعليه أصبح لزاما على القطاع العمل على أنسنة الداخليات، وذلك في إطار تعبئة محيط المؤسسات المحتضنة للداخليات، من خلال:

- تحسين بنية استقبال الداخليين والرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والتربوية للداخليات.
- الرفع من جودة التأطير التربوي بالداخليات.
- التأهيل المادي للداخليات بالجهة.
- تنمية البعد التربوي التكويني للداخليات.

ج. تجهيز المؤسسات التربوية

يعرف القطاع هدرا كبيرا للتجهيزات بمختلف أنواعها بسبب سوء تدبير المخزون، وبالتالي هدر كبير للمال العام؛ بحيث تقوم الأكاديميات والمديريات الإقليمية في حالات عديدة بعقد صفقات تهم التجهيزات في الوقت الذي لم تتم عملية توزيع المتوفر بالمستودعات. بالإضافة إلى اقتناء المعدات والتجهيزات الخاصة ببعض المؤسسات التي لم يتم انتهاء الأشغال بها؛ مما يعرض هذه المعدات والتجهيزات لمجازفة انتهاء فترة الضمان قبل البدء في الاستعمال أو لمخاطر فقدانها أو تلاشيها خاصة وأن بعض المديريات الإقليمية والأكاديميات لا تتوفر على مستودعات آمنة وكافية لتخزينها على غرار ما رصده المجلس الأعلى للحسابات في تقاريره حول بعض الأكاديميات.

لذا، يلزم جرد المتوفر بمستودعات الأكاديميات ومديرياتها الإقليمية وتوزيعها وصولا إلى صفر مخزون قبل الشروع في صفقات اقتناء التجهيزات ترشيدا للنفقات العمومية.

خلاصات:

يفترض في مؤسسات تكوين الالتزام -وعلى رأسها المؤسسات التعليمية - بتقديم نموذج يحتذى به في تطبيق الفضائل الأخلاقية. فالمدرسة هنا يجب ألا تكتفي بتطبيق نموذج الحكامة الجيدة، بما فيه من شفافية ومحاسبة ونزاهة، بل يجب أن تطبق ما يمكن أن نسميه بالحكامة الأخلاقية. ولقد دعا بعض علماء الأخلاق إلى هذا النوع من الحكامة في عالمنا المعاصر الذي تتحلل فيه عرى الأخلاق، ويتحول إلى عالم فوضى وعدم يقين. ويدعو هذا النوع من الحكامة إلى العمل في ضوء مفهوم المسؤولية الأخلاقية. إن الحكامة الأخلاقية هي الجديرة بأن تقود البشر المتعدِّد المشارب والرؤى إلى بر الأمان.

فما أحوجنا إلى أن يتبنى نظامنا التربوي هذا النوع من الحكامة، فتتحول المدرسة / الجامعة إلى نموذج أخلاقي يحتذى به، في تطبيق مبادئ العدل وتكافؤ الفرص، وفي تطبيق التعاملات الأخلاقية الفاضلة التي تكشف عن «الإيثار» وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والعمل على إنجاز المهام المخولة إلى إدارة المدرسة والمدرسين بطريقة تقوم على تشجيع وتثمين الكفاءة، ومعاملة المتعلمين / الطلاب على أنهم بشر لهم حقوق وعليهم واجبات، والامتناع عن كل صور العنف والقهر في العملية التعليمية. إن المدرسة / الجامعة تتحول عبر إعلاء هذه الفضائل إلى مكان نموذجي للتطبيق. إن هذا النموذج الأخلاقي في الحكامة يؤدي بشكل غير مباشر إلى دعم عملية التعليم الأخلاقي، فالتلاميذ يتعلمون بشكل مباشر وغير مباشر كيف يتجسد النموذج الأخلاقي على أرض الواقع. وهذا النمط من الحكامة الأخلاقية داخل المدرسة هو القمين بتحويل المدرسة/ الجامعة إلى فضاء يسهم في تعليم الديمقراطية والأخلاق.

إن تدريس القيم الأخلاقية، بما تحويه من ثقافة مدنية، وقيم للمواطنة، والتزام أخلاقي أو مسؤولية أخلاقية هي إحدى الآليات المهمة في التكوين الأخلاقي للمتعلمين وهذا يتطلب من منظومتنا التعليمية على غرار العديد من بلدان العالم التوجه إلى أنماط مستحدثة من التعليم، كالتعليم الموجه بالأخلاق، أو التعليم الشامل، أو التعليم الموجه بالمواطنة بمعنى أن نتجه إلى تدريس مقررات حول حقوق الإنسان، والثقافة المدنية، وثقافة المواطنة، كما نتجه من ناحية أخرى إلى تضمين المناهج التعليمية بعض الأبعاد القيمية والأخلاقية على نحو مباشر، بحيث تصبح المناهج التعليمية محملة بالمضامين الأخلاقية مع مراعاة المرحلةَ العمرية التي يمر بها الطفل أو الشاب أثناء خضوعه للتكوين الأخلاقي أي احترام مبدإ التدرج في عملية نقل هذه القيم الأخلاقية.

تلك ملخص الخطوط العريضة التي يجب أن يبنى عليها تصور الحزب

لتطوير منظومة التربية والتكوين ببلادنا. وسنتطرق فيما تبقى من هذا الفصل إلى بعض الإشكاليات والتوصيات المرتبطة بكل مستوى على حده.

النقطة الثانية: المستويات التربوية و التعليمية : مقاربة تحليلية و اقتراحية

أولا: التعليم الأولي

يعتبر التعليم الأولي مرحلة أساسية لضمان استمرار أنجع للمتعلم في مساره التعليمي. فجل الدراسات التي اهتمت بهذه المرحلة التعليمية تؤكد على أن من بين أسباب الهدر المدرسي وضعف مردودية المؤسسة التعليمية بصفة عامة يرجعان بشكل كبير إلى ضعف العناية بالتعليم الأولي. وفي الوقت الذي يعاني التعليمُ المغربي، بمستوياته كلها، من مشاكل بالجملة، فإنّ التعليم الأولي ما قبل مدرسي يرزح تحت إكراهات ومعيقات تجعل نتائجه محدودة وجد هزيلة، وهوَ ما يحول دون إعطاء قيمة مضافة لمستويات التلاميذ المستفيدين من هذه المحطّة الدراسية ولا يجنبهم صعوبات الانخراط العادي والطبيعي بالسلك الابتدائي. ويعتبر عدد المسجلين في التعليم الأولي ضعيف حيث لا يصل إلى 800 الف طفل ويمثل التعليم الأولي غير التقليدي أقل من 20 % من مجموع المسجلين.

ويمكن إجمال الأسباب التي تحد من فعالية ونجاعة هذا المستوى التعليمي ببلادنا فيما يلي:

- قلة المؤسسات التربوية الخاصة بهذا الصنف من التعليم وضعف تجهيزها،
- ضعف الوعي لدى الآباء والأمهات بأهمية هذه الفترة العمرية في بناء شخصية المتعلم وخاصة في العالم القروي،
- ضعف انخراط الفاعلين المنتخبين في برامج التعليم الأولي،
- انعدام تكافؤ الفرص في الولوج إلى تعليم أولي ذو مواصفات تربوية مقبولة خاصة في المناطق القروية والمهمشة،
- ضعف التكوين المهني لدى مختلف العاملين في هذا الصنف من

التعليم وخاصة لدى المربيات،
- قلة الدراسات والأبحاث في هذا المجال،
- ضعف الموارد المادية المرصودة للمؤسسات المهتمة بهذا النوع من التعليم.

ورغم المجهودات التي يقوم بها المغرب في هذا المجال إلّا أنه لمْ يُحقّق بعد تطوّرا كبيرا يجعل من التعليم الأولي أداة فعالة لتطوير قدرات المستفيدين منه، وتجعله ميسرا لجميع الأطفال بجميع فئاتهم سواء في المدن أو القرى.

واستنادا لمقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين باعتباره إحدى المرجعيات الأساس المعتمدة في إصلاح منظومة التربية والتكوين ببلادنا، فإن تجديد المدرسة رهين بتوفير جودة التكوين الأساسي الرفيع والتكوين المستمر الفعال والمستديم. وقد تبين من خلال التقرير الذي أعدته الهيئة الوطنية للتقييم سنة 2014 حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000 – 2013 أن من بين الاختلالات التي تعاني منها المدرسة المغربية نجد وضعية التعليم الأولي المتمثلة في المحدودية من حيث الكم والكيف.

وانطلاقا من مضمون الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015 – 2030، التي وضعها مؤخرا المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، فإن تحقيق تكافؤ الفرص بين المتعلمين يستدعي من بين ما يستدعي « جعل التعليم الأولي إلزاميا للدولة والأسر، ودمجه التدريجي في سلك الابتدائي» وفي هذا السياق يعتبر التعليم الأولي، إذا ما توفرت له الشروط الضرورية للنجاح، إحدى الدعامات الأساس لضمان نجاح الإصلاح المرتقب لمنظومة التربية والتكوين ببلادنا وذلك في أفق ترسيخ مدرسة الإنصاف، وتكافؤ الفرص، ومدرسة الجودة للجميع، ومدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي باعتبارها الرهانات الكبرى التي تتوخاها الرؤية الاستراتيجية في أفق 2030.

وبالرجوع إلى معطيات وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني يتضح ما يلي:

النوع	2001 - 2000	2007 - 2006	2013 - 2012
تعليم أولي تقليدي	91%	81%	65%
تعليم أولي عصري خصوصي	9%	15%	26%
تعليم أولي عصري عمومي	0	4%	9%

أمام الخصاص المهول الذي يعاني منه التعليم الأولي ولتجاوز هذه الوضعية، فإن حزب الاستقلال يقترح التوصيات التالية:

- وضع استراتيجية واضحة وقابلة للتنفيذ خاصة بالنهوض بالتعليم الأولي على المستوى الوطني،
- خلق وكالة وطنية خاصة بتدبير قضايا التعليم الأولي،
- جعل من بين اختصاصات المؤسسات المنتخبة محليا وإقليميا وجهويا السهر على تنفيذ برامج التعليم الأولي،
- اعتماد مقاربة علمية في إعداد المناهج الخاصة بالتعليم الأولي،
- توفير تكوين مهني رفيع المستوى لمختلف المتدخلين في التعليم الأولي،
- تشديد المراقبة على مؤسسات التعليم الأولي،
- توفير بنية تحتية ملائمة للصغار وأركان خاصة بالتعليم الاولي في مؤسسات الابتدائي، خاصة في العالم القروي والمناطق المهمشة، وتمكينها من تجهيزات خاصة به، والعناية بالصغار ذوي الاحتياجات الخاصة.

- تحديث الكتاتيب القرآنية وجعلها تساير المنظومة على المستوى البيداغوجي والمعينات الديداكتيكية،
- تشجيع المزيد من الإقبال على الاستثمار في قطاع التعليم الأولي العصري من خلال تسريع مسطرة الحصول على التراخيص فيما يخص الفتح والتسيير والتوسيع لمؤسسات التعليم الأولـي، مع ضمان المراقبة الصارمة لسير هذه المؤسسات،
- دعم الشراكة والتنسيق بين القطاعات الحكومية والخاصة المهتمة بالنهوض بالطفولة المبكرة عبر التعليم الأولي،
- استعمال اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية لإرساء تواصل أفضل بالتعليم الأولي،
- الرفع من الميزانية المرصودة للتعليم الأولي وتنويعها وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تنميته.

ثانيا: التعليم الابتدائي

يصل عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي إلى 4,1 مليون طفل، وما يقارب 84 % من هؤلاء التلاميذ يتابعون دراستهم في المؤسسات العمومية. كما يستفيد حوالي 3,2 مليون تلميذ في الابتدائي من الأدوات المدرسية ويتم إطعام ما يقارب 11, مليون تلميذ. بينما نجد عدد الداخليين والممنوحين ضعيف (7917 ممنوح و5699 داخلي).

ويعاني التعليم الابتدائي بالمغرب من عدة ثغرات نذكر منها:

- اختلالات في حكامة المنظومة وانعدام الانفتاح على المحيط الخارجي وضعف التقييم،
- عدم تطور شبكة المؤسسات التعليمية الابتدائية خلال السنوات الماضية رغم الاعتمادات المالية الضخمة التي تم تخصيصها لهذا الغرض وتعميق التفاوتات بين الجهات،
- فقر عدد مهم من الوحدات المدرسية إلى المرافق الصحية والربط

الصحي والربط بشبكة الماء والكهرباء،
- ضعف امتلاك التلاميذ للمهارات والكفايات الأساسية وتعثر في ترسيخ قبم المواطنة،
- تزايد الهدر المدرسي وضعف المردودية الداخلية للمدرسة،
- تعدد وتنوع الكتب والمراجع وضعف في التجهيزات البيداغوجية والادوات الديداكتيكية،
- ضعف التكوين والتكوين المستمر لدى الأساتذة.

ولمواجهة هذه الاختلالات وضمان تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال في تكوين ابتدائي جيد نقترح:

- دعم اللامركزية واللاتمركز، واعتماد التعاقد مع تحديد الحقوق والواجبات ومهام كل الشركاء، وتكريس مبادئ الحكامة الجيدة، وتحديث التسيير، ووضع آليات التقييم والتنقيط المنصف والمحفز للتميز، وترسيخ المحاسبة،
- إدماج المؤسسات في محيطها ودعم الشراكة مع الجماعات الترابية والفاعلين الاقتصاديين والجمعيات المدنية،
- تأهيل وإصلاح وبناء مؤسسات وحجرات دراسية جديدة من أجل تدارك النقص وتمكين جميع الأطفال من 6 إلى 12 سنة من مقاعد بيداغوجية ومن ظروف تحصيل ملائمة،
- توفير البرامج والمناهج البيداغوجية والوسائل الديداكتيكية وكل المعدات اللازمة لضمان الجودة في التكوين واستعمال تقنيات المعلوميات والتواصل الحديثة،
- دعم وحث جمعيات آباء وأولياء التلاميذ لإرساء وتطوير الأنشطة الرياضية والثقافية والخرجات الاستكشافية،
- الاعتناء بالوضعية الاجتماعية للأساتذة عبر الرفع من الأجور ومن تعويضات العاملين بالمناطق النائية وبناء سكنيات مخصصة لهم بالعالم القروي وتمكينهم من التكوين المستمر ودعم مشروعهم المهني والاجتماعي،

- الرفع من المستفيدين من الدعم المالي والأدوات المدرسية والإطعام والداخليات والمنح وتحسين هذه الخدمات مما يقضي على الهدر المدرسي والانقطاع .

ثالثا: التعليم الثانوي الإعدادي

يعتبر حزب الاستقلال التعليم الثانوي الإعدادي هاما جدا في المسار التكويني للأطفال حيث يمكن الطفل من ترسيخ المعارف المكتسبة في الابتدائي وتدارك الثغرات، كما يعتبر مرحلة تقوية وتحصين الهوية المغربية لأطفالنا وتهييئهم للانفتاح على آفاق جديدة. إن عدد المسجلين بهذا المستوى يفوق بقليل 1,6 مليون طفل يوجد أغلبهم في التعليم العمومي (92,5 %).

ويعرف التعليم الثانوي الإعدادي عدة اختلالات نذكر منها :

- اشكالية الحكامة سواء في البعد المرتبط بنجاعة التدبير او ابعاد اخرى مرتبطة بالشفافية والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة. فرغم المقررات والقرارات التي دبجت مند التوافق على ميثاق التربية والتكوين، لازلنا نبحث عن السبل الكفيلة بتطبيق الحكامة في القطاع، ونتمنى ان تجد مكانها في الرؤية الاستراتيجية ل 2015 – 2030،
- ضعف في الخدمات المقدمة للتلاميذ حيث نجد عدد المستفيدين من الإطعام هو 52574 تلميذ ومن الداخليات 46705 تلميذ ومن المنح 67732 تلميذ. وتعد نسبة الاستفادة من الخدمات التي لا تتعدي 3,5 % من المسجلين بهذا المستوى ضعيفة وسببا رئيسيا في الانقطاع عن الدراسة، هذا مع استحضار تفاوت في مستوى التغطية الترابية،
- تركيز الكتب المدرسية على الجانب المعرفي مقابل إهمال للجانب التواصلي والمنهجي والقيمي.
- عدم التخطيط الجيد للزمن المدرسي والذي لا يتوافق والمقرر الدراسي، لا سيما بعض المواد المشحونة بكم معرفي هائل،

- غياب استعمال التقنيات الحديثة للإعلام والتواصل والارتكاز على الطرق التقليدية في التدريس.

ولتحقيق تعليم ثانوي إعدادي جيد نرى أن تنصب الجهود على:

- دعم الحكامة الجيدة كما تمت الإشارة إليها في البداية،

تغطية جميع الجماعات بالمؤسسات الثانوية الإعدادية وتـأهيل المؤسسات المتواجدة،

- مد كل المؤسسات بجميع المعدات الديداكتيكية الحديثة للأعمال البيداغوجية والتجهيزات الضرورية للأنشطة الثقافية والرياضية،

- الاعتناء بالأساتذة والإداريين وتوفير شروط ارتقائهم الشخصي مع ضمان التكوين المستمر لهم و ظروف عمل جيدة،

- دعم الخدمات الاجتماعية الموجهة للتلاميذ عبر الرفع من عدد الداخليات والمطاعم وتوفير النقل في العالم القروي وتمكينهم من الدعم المالي المشروط باستكمال الدراسة،

- اعتماد مناهج جديدة مهنية وتقنية تستجيب ومهارات الأطفال وتشجيع التفوق والتميز لدى التلاميذ،

- ضمان تمدرس جميع الأطفال من 12- 15 سنة وتوفير ظروف التحصيل الجيدة وإيلاء عناية خاصة بأولئك ذوي الاحتياجات الخاصة،

- دعم تدريس اللغات الحية،

- الإعتماد في نجاح التلاميذ وتوجيههم علي التقييم البيداغوجي وتوفير مصاحبة التلاميذ للرفع من نسب النجاح وتثمين مهاراتهم عند التوجيه.

رابعا : التعليم الثانوي التأهيلي العام والتقني

يعرف التعليم الثانوي التأهيلي العام اكتظاظا متناميا بسبب ارتفاع نسب التدفق. فعدد التلاميذ المسجلين بهذا السلك يقارب 890 ألف تلميذ، 90 % منهم يتابعون دراستهم في المؤسسات العمومية.

ونعتبر توجيه التلاميذ بهذا السلك له انعكاسات على نجاحهم في مسارهم

نظرا لتعدد الشعب وضرورة اختيار التوجه المناسب لميولاتهم وإمكانياتهم، وهو أيضا المستوى الذي يحضر التلاميذ لولوج التعليم العالي الذي يرهن مستقبلهم المهني. ويعرف كذلك التعليم الثانوي التأهيلي العام أكبر عدد من التلاميذ المسجلين مقارنة مع الأنواع الأخرى. وللنهوض بهذا التعليم نقترح:

- دعم الاستقلالية البيداغوجية والادارية للثانويات، وتحديث طرق التسيير، وتعزيز آليات التقييم والمحاسبة،
- الرفع من عدد الثانويات وتجهيزها بالمرافق الضرورية من أقسام ومختبرات مجهزة بالمعدات العلمية وملاعب رياضية وقاعات مخصصة للأنشطة الثقافية وغيرها، وتأهيلها لاستقبال الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة،
- اعتماد بيداغوجيات جديدة للتعلم تحضر التلاميذ إلى الاعتماد على النفس استهلالا لولوج مؤسسات التعليم العالي، وتوفير الأدوات الديداكتيكية الحديثة،
- دعم التوجيه وإعادة التوجيه والتميز والتفوق لدى الطلبة،
- العناية بالأطر الإدارية والأساتذة وتحسين ظروف اشتغالهم والارتقاء بوضعهم الاجتماعي وتمكينهم من التكوين المستمر،
- مراجعة المناهج والبرامج بما يتماشى مع المستجدات وتنويع المسالك،
- دعم التمكن من اللغتين الرسميتين وتشجيع تملك اللغات الأجنبية الحية،
- دعم الخدمات الاجتماعية من داخليات (العدد الحالي 344 ضعيف) ومنح (60772 مستفيد سنة 2015-2016) والنقل (13323 مستفيد).

وفيما يخص التعليم التقني الذي يعد نوعا من التعليم الثانوي التأهيلي، فنسجل أنه رغم المجهودات المبذولة، على مستوى التوجيه التربوي إلى الشعب العلمية والتقنية، ما تزال نسبة الشعب العلمية والتقنية دون الطموحات التي نص عليها ميثاق التربية والتكوين. مما يتطلب مضاعفة

المجهودات لجعل هذا النوع من التعليم نقطة قوة لدعم الإقلاع الاقتصادي الذي تعرفه المملكة من خلال توفير الكفاءات التقنية اللازمة.

وقد أكد الميثاق الوطني للتربية والتكوين على المعرفة التقنية كمحرك أساسي لقاطرة التنمية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وكعنصر حيوي من عناصر إدماج الشباب في الحياة العملية، وبالتالي لا يمكن تصور تنمية حقيقية أو اقتصاد قوي من دون هذه المعرفة التقنية اللازمة التي أضحت شرطا أساسيا من شروط تحقيق الحداثة الاقتصادية والاجتماعية وسبيلا من سبل الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل الذي يراهن على المهارات التقنية العالية.

وعليه، ومن أجل النهوض بالتعليم العلمي والتقني، وجب بذل مجهود أكبر للرفع من نسبة استقبال التلاميذ الموجهين إلى الجذع المشترك التكنولوجي للوصول إلى سقف 10 % والعلمي إلى 70 %.

وبالإضافة إلى التوصيات أعلاه لتطوير التعليم الإعدادي التأهيلي العام التي تبقى ذات راهنية، نقترح بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي التقني:

- الرفع من عدد المسالك التقنية مع تحديث وعصرنة التجهيزات والمعدات التقنية،
- تكوين الأساتذة في المجالات الجديدة وتمكينهم من التكوين المستمر لمواكبة التطورات التكنولوجية والحاجيات الوطنية،
- توفير مسالك بالتعليم العالي تسمح للحاصلين على البكالوريا التقنية من ولوج الجامعات.

خامسا: التكوين المهني

يعتبر التكوين المهني النشاط التعليمي الذي يسمح للفرد باكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لممارسة مهنة أو نشاط مهني.

إن قطاع التكوين المهني يلعب دورا مهما في تلبية احتياجات المقاولات

من المهارات والكفاءات، ويمكن من نقل التكنولوجيا إليها، ويحسن فرص الشغل، ويمنح الشباب افاقا جديدة من اجل ولوج عالم المقاولة والاستثمار.

وإذا اعتبرنا أن التكوين المهني في صلب العلاقة بين التعلّم والإنتاج فهو مدعو لمواجهة نوعين من التحديات : التحدي الأول ذو طابع اجتماعي يتمثل في خلق الشروط المثلى لإضفاء الطابع الاحترافي المهني على الأفراد الساعين إلى التكوين، وأما التحدي الثاني فهو ذو طابع اقتصادي مرتبط بتكوين أفراد مؤهّلين وقادرين على الاستجابة والتأقلم مع حاجيات القطاع الاقتصادي الوطني والدولي. إن جلب الإستثمار الخارجي لبلادنا مرهون بوجود كفاءات مهنية عالية جديدة متمكنة من التكنولوجيا الحديثة.

وقد عرف نظام التكوين المهني في المغرب إصلاحان أساسيان:

- إصلاح 1984 الذي كان يهدف إلى تحسين نوعية التكوين، كما وكيفا، وتكييفه مع سوق الشغل مع انفتاح المنظومة على الوسط المهني. وكانت الدولة تتكلف بالتكوين الأولي المجاني في مراكز عمومية بناء على بطاقة التكوين المهني، والقطاع الخاص يتكلف، في أغلب الأحيان، بالتكوين في طور التشغيل. وقد تم فصل التكوين المهني عن وزارة التربية الوطنية.
- الإصلاح الثاني هو المنبثق عن الميثاق الوطني للتربية والتكوين والذى بدأ تطبيقه سنة 2000. هذا الإصلاح الذي كرس دور التكوين المهني كرافعة للتكوين وداعم للمقاولة، وأوصى بخلق جسور وممرات بين التعليم الأساسي والتكوين المهني وفتح امكانية متابعة الدراسة للحاصلين على شهادات التخصص المهني بما يقوي التكامل والانسجام بين مكونات منظومة التربية والتكوين.

واعتمد إصلاح نظام التكوين المهني بالمغرب على إجراءين أساسيين هما:

1. ترسيخ التكوين المهني في محيط الشغل، وتعزيز ديناميكية الاستثمار في الموارد البشرية وتطوير الشراكة.
2. إدماج البعد التطبيقي في العملية التربوية وإعادة تنظيم التكوين المهني الأولي، بحيث يخص الأمر هنا إنشاء هيكل بيداغوجي جديد يشتمل على تخصص مهني كتتويج للتعليم الجماعي في شكل تمهين، ودورة للتأهيل المهني المندمج في التعليم الثانوي، وشعبة للتعليم التكنولوجي والمهني تتوج بالحصول على شهادة البكالوريا، ودورة جامعية ذات طابع مهني مفتوحة على حاملي شهادة البكالوريا تتيح لصاحبها الولوج مباشرة للحياة العملية.

واستنادا الى ما سبق، فان استراتيجية التكوين المهني للحزب ستقوم على الشراكة المفتوحة بين السلطات العمومية والغرف المهنية والجمعيات و الشركاء الاقتصاديين. فقد تم اعداد هذه الاستراتيجية بانسجام مع الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين المعدة من طرف المجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وكذا مع مرتكزات الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021. وكذلك على الثغرات التي تعرفها المنظومة ومنها:

- كثرة المتدخلين العموميين والخواص وضعف التنسيق بينهم مما يؤدي إلى ضعف في الحكامة في تدبير الموارد،
- قلة بنيات الاستقبال مما يؤدي إلى قلة المقاعد البيداغوجية، واختلال في توزيعها الترابي،
- ضعف جودة التكوينات وروح المبادرة وخلق المقاولات لدى الخريجين،
- ضعف ملائمة المهارات مع متطلبات سوق الشغل،
- ضعف احترافية المكونين والإداريين الفاعلين بالقطاع،
- غياب رصد التوقعات المستقبلية للمهن،
- ضعف الميزانيات المرصودة للقطاع،
- ضعف التقييم للمنظومة.

التوصيات:

إننا في حزب الاستقلال نطمح إلى النهوض بالتكوين المهني بهدف جعله يساهم في تكوين مواطنين قادرين على ولوج سوق الشغل والحفاظ عليه، فاعلين في تنمية المقولات التي يشتغلون بها وفي الحفاظ على تنافسيتها ومساهمين في تطورها بما تقتضيه المستجدات والتغيرات المسترسلة التي يعرفها الاقتصاد العالمي وبالتالي الوطني. وفي هذا السياق نرى في حزب الاستقلال ضرورة:

- توحيد قطاع التربية والتكوين مع تقوية الجسور والقنوات بين التعليم الأساسي والمهني والتقني،
- تعزيز ومأسسة المقاربة التشاركية لحكامة نظام التكوين المهني ودعم التنسيق بين جميع المتدخلين من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وخاصة مع شركاء اقتصاديين وجمعيات مهنية وغيرهم،
- إرساء حكامة تلعب فيها الجهة دورا هاما الى جانب المهنيين، لتحديد الاولويات والحاجيات من التكوين،
- اعتماد التعاقد بين جميع الفاعلين بما يحدد الأهداف والوسائل الكفيلة للوصول إليها ويضمن حكامة جيدة ويحدد آليات التتبع والتنفيذ والتقييم والمحاسبة،
- تبسيط مساطر الاستفادة من التكوين المستمر بالنسبة لأجراء المقاولات الصغرى والمتوسطة،
- الرفع من جودة التكوينات ووضع آليات لرصد الحاجيات من الكفاءات حسب الخصوصيات الوطنية والجهوية والمحلية،
- ضمان التكوين للجميع في كل مكان ومدى الحياة، حيث يجب فتح التكوين المهني بشكل اوسع في وجه جميع الفئات التي ترغب في تكوين مهني أساسي، مع إيلاء اهتماما خاصا للمنحدرين من الوسط القروي أو المنحدرين من الأسر ذات الدخل المحدود أو

الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تعزيز التكوين بالوسط المهني،
- دعم تعميم التكوين المستمر ليضمن:

- تكوين مهارات جديدة مطلوبة في سوق الشغل وضامنة لتنافسية المقاولات،
- حظوظ الأجراء في الحفاظ على الشغل،
- حق الأجراء في الإرتقاء الاجتماعي والمهني،
- ضم فئات جديدة من الأجراء للشغل.

- ربط التكوينات والتخصصات ومستويات التكوين بالحاجيات الجهوية لسوق الشغل والرفع من قابلية ولوج المحيط المهني، وتشجيع خلق المقاولات بإنشاء ودعم مشاتل المقاولات،
- دعم تدريس اللغات والقيم الوطنية والتكوين عن بعد لبعض التخصصات،
- دعم التوجيه وإعادة التوجيه،
- أخذ الدولة على عاتقها، بشراكة مع الشركاء الإقتصاديين، برامج تكوين هيأة التأطير البيداغوجي والإداري وتمكينهم من المستجدات العلمية والتكنولوجية مع مدهم بالأدوات الديداكتيكية والتطبيقية للقيام بمهامهم التكوينية على أحسن وجه وضمان تكوينهم المستمر الكفيل بمواكبة المستجدات المهنية،
- ضمان التجهيزات والمعدات المستعملة بالتعليم المهني مع تحديثها وعصرنتها بما يتجاوب مع التطور التكنولوجيا.،
- دعم مساهمة المقاولات والجمعيات المهنية والجماعات الجهوية في تمويل التعليم المهني، وتشجيع المؤسسات على تعبئة موارد ذاتية واعتماد التعاقد لتحديد الأهداف وتقييم المخرجات.
- دعم مؤسسات التكوين المهني الخاصة بما يضمن التكامل مع القطاع العمومي،

- خلق نظام متكامل متعلقة باليقظة واستشراف تطور المهن والمستجدات المرتبطة بها يكون أساسا لخلق تكوينات ومستويات جديدة،
- خلق نظام بآليات التقييم المستمر للمنظومة ومخرجاتها للحصول عاى كل المؤشرات الكمية والنوعية، وذلك انطلاقا من معايير محددة ومتفق عليها حين التعاقد.

سادسا: التعليم الخصوصي

أ. التعريف بالقطاع

يشمل التعليم المدرسي الخصوصي جميع أنواع التعليم والتكوين الملقن بالمؤسسات التي يقوم بإحداثها أشخاص طبيعيون أو معنويون غير الدولة:

- التعليم الابتدائي
- التعليم الإعدادي
- التعليم الثانوي والتكوين لتحضير دبلوم التقني العالي
- التعليم الخاص بالمعاقين
- تعليم اللغات وتنظيم دروس من أجل الدعم
- التعليم عن بعد وبالمراسلة
- التعليم بالأقسام التحضيرية للمعاهد والمدارس العليا

وتخضع مؤسسات التعليم الخصوصي للنصوص المنظمة للنظام المدرسي بالتعليم العمومي. وتلتزم بتطبيق البرامج والمناهج المعمول بها في التعليم العمومي مع إمكانية تقديمها لمشروع تربوي يتضمن على الخصوص برامج ملائمة للتوجهات العامة للنظام التربوي المغربي.

ب. تطور القطاع خلال خمس سنوات الأخيرة

حقق قطاع التعليم المدرسي الخصوصي تطورا ملحوظا شمل جميع مكوناته (التلاميذ، المؤسسات، الحجرات الدراسية، هيئة التدريس، الإدارة، المستخدمين)، من أهم تجلياتها ارتفاع أعداد مؤسساته وأعداد التلاميذ

المسجلين به. ويشكل سلك التعليم الابتدائي نقطة قوة التعليم المدرسي الخصوصي بحيث يستقطب حوالي ثلثي مجموع التلاميذ الممدرسين بالتعليم الخصوصي. أكثر من 47 % من المؤسسات الخصوصية متمركزة بالشريط الساحلي ما بين الجديدة والقنيطرة، وتستقطب لوحدها أكثر من 50 % من مجموع التلاميذ المسجلين بالتعليم الخصوصي.

و رغم هذا التطور الكمي والنوعي الملحوظ، فان إسهام التعليم المدرسي الخصوصي في النظام التعليمي الوطني لم يبلغ بعد الأهداف المنتظرة بحيث لايتعدى 12% .

اهم أهداف السياسة القطاعية

- المساهمة إلى جانب التعليم العمومي في رفع رهان تعميم التعليم والتخفيف من أعباء الدولة من ناحية تمويل قطاع التربية والتعليم،
- المساهمة في الرفع من جودة التعليم،
- المساهمة في الرفع من وتيرة النمو عن طريق الاستثمار وخلق فرص للشغل.

ج. الاكراهات و الصعوبات

رغم التطور الهام الذي عرفه القطاع والمكاسب العديدة التي حققها، والتي كان للتدابير المتخذة لأجرأة الميثاق الوطني للتربية والتكوين نصيب هام في بلوغها، فإن واقعه الحالي يؤكد استمراره في المعاناة من جملة من الثغرات والإختلالات تعوق الارتقاء به ومساهمته في كسب رهان تعميم التعليم والرفع من جودته. من أهم هذه الاكراهات:

على المستوى القانوني و التنظيمي:

- عدم تفعيل عدد من الإجراءات التحفيزية الواردة في القانون 06-00 أو في الاتفاق الاطار،
- ضعف مساهمة القطاع في المجهود الوطني لتعميم التعليم حيث لا

تتجاوز نسبة التلاميذ المتمدرسين به 12 % مقارنة بمجموع تلاميذ التعليم العمومي،

- عدم تفعيل المادة 15 من القانون 06-00 حول استفادة العاملين بمؤسسات التعليم الخصوصي من جميع أسلاك ودورات التكوين الأساسي والمستمر المبرمجة لفائدة موظفي القطاع العمومي، التي يجي تحدبدها ضمن اتفاقيات بين الاكاديميات الجهوية للتربية ومؤسسات التعليم الخصوصي.

على مستوى الاستثمار :

- صعوبات الولوج الى العقار: هيمنة المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات العائلية رغم المساهمة الفعالة لصندوق دعم التعليم الخاص FOPEP في تمويل المشاريع التربوية،
- تداخل و عدم وضوح اختصاصات المتدخلين،
- غياب نموذج استثماري قائم على الشبكات المدرسية والمجموعات الكبرى،
- التوزيع الجغرافي الغير المتوازن لمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي : 47% منها متمركزة بالمحور الممتد ما بين القنيطرة والجديدة،
- احتكار سلك التعليم الابتدائي لأكثر من 70 % من مجموع الأسلاك و 76.04 % من مجموع التلاميذ المسجلين بالتعليم الخصوصي،
- مؤسسات الأقسام التحضيرية ودبلوم التقني المتخصص لا تشكل إلا نسبة قليلة من مجموع مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي،
- إدخال تعديلات على البرامج والمناهج الرسمية المقررة دون ترخيص، وتطبيق برامج اجنبية،
- عدم استجابة عدد كبير من بنايات المؤسسات القديمة للمعايير والمقاييس الدنيا المطلوبة.

على مستوى الهياة التربوية والمستخدمين

- الاعتماد بنسبة هامة على الأطر غير القارة بالتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي وبشكل شبه كلي بالأقسام التحضيرية والتقني العالي،
- نقص في التكوين التربوي للمدرسين الذين يتم في الغالب تشغيلهم بشكل مباشر دون الحصول على تكوين بيداغوجي ملائم؛ رغم ان الوزارة فتحت ابواب مؤسسات التكوين في وجه الاطر منذ 1990،
- تشغيل المدرسين والمديرين دون عقود عمل واضحة تحدد حقوقهم و واجباتهم،
- تدخل المؤسس في مهام واختصاصات المدير التربوي.

على مستوى التاطير و المراقبة

- عدم فاعلية تدابير التأطير والمراقبة المعتمدة في القطاع،
- اقتصار دور المراقبة الإدارية والتربوية على تسجيل المخالفات دون التوفر على اليات تفعيل الاجراءات الزجرية المنصوص عليها في القانون.

على مستوى واجبات ورسوم التمدرس :

- عدم تطرق القانون الى مشكلة الرفع من واجبات التمدرس من سنة دراسية إلى أخرى وهي من أهم المشاكل التي يطرحها الآباء،
- غياب معايير دقيقة لتحديد العلاقة بين الخدمات المقدمة والأسعار المطبقة،
- القانون لا يتيح للوزارة إمكانية التدخل من أجل تحديد أسعار الخدمات التربوية المقدمة بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي.

د. الاقتراحات للارتقاء بالتعليم الخصوصي

انطلاقا من الإختلالات المسجلة، نقدم بعض الاقتراحات للارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي:

- تنظيم وتأهيل العرض التربوي الخصوصي المتوفر: الهدف منه هو تقريب جميع الفاعلين والمتدخلين من الاستراتيجية المعتمدة للارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي وتحديد اختصاصاتهم وضمان انخراطهم في

المجهودات المبذولة من أجل ذلك وتحسسيهم بأهمية الأدوار المنتظرة منهم،
- تنمية العرض التربوي الخصوصي بالتأسيس لنموذج جديد للعرض التربوي الخصوصي في إطار التعاقد مع الدولة: التأسيس لنموذج جديد للعرض التربوي الخصوصي، يكون أداة للمساهمة الفعلية للتعليم المدرسي الخصوصي في سياسة تعميم التعليم والرفع من جودته (مدارس متعاقدة مع الدولة)،
- وضع خطة تواصلية لفائدة المستثمرين الخواص لاطلاعهم على الإمكانيات المتاحة للاستثمار في القطاع و التدابير التحفيزية المقدمة من طرف الدولة،
- وضع نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص،
- تعزيز تدابير تأطير ومراقبة التعليم المدرسي الخصوصي : المراقبة الإدارية والتربوية لمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي تشوبها جملة من المعيقات، خاصة على مستوى ضعف نسب إنجازها، كما أنها تشمل مجالات من اختصاص قطاعات حكومية أخرى إضافة إلى صعوبة إحداث لجن دائمة للمراقبة على صعيد الأكاديميات الإقليمية. وجب إذا توجيه المراقبة لخدمة جانب الجودة بالمؤسسات التعليمية الخصوصية، مع التركيز على ما هو تربوي بيداغوجي وإعطاء الفاعلية اللازمة لهذه المراقبة بتفعيل الإجراءات الزجرية المنصوص عليها قانونا،
- الرفع من الكفاءة المهنية للمدرسين من خلال تسطير برامج لتكوين كافة العاملين بالقطاع من إداريين ومدرسين واشراكهم في الدورات التكوينية المنظمة من طرف الأكاديميات لفائدة نظرائهم بالتعليم العمومي.
- مراجعة القانون 06.00 و دفتر التحملات الخاص بفتح أو توسيع المؤسسات المدرسية الخصوصية.

سابعا: التعليم الأصيل والعتيق

نخصص هذا الحيز من الورقة للتعليمين الأصيل والعتيق، ونشير من خلاله إلى أن التعليمين معا يتوفران على نفس التكوين تقريبا فيما يخص مناهج التدريس، ويحظيان بنفس آفاق إتمام الدراسات العليا، ويستمدان مرجعيتهما التأسيسية من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، في حين ينفرد كل منهما بنصوص قانونية منظمة[1]، كما ينتميان إلى وزارتين مختلفتين: فالأول تابع لوزارة التربية الوطنية، ويخضع لنفس الإجراءات التي يخضع لها النظام التعليمي العام. أما الثاني فتابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وينتظم ضمن إجراءات مغايرة في إحداث مؤسساته التعليمية واعتماد موارده البشرية، مع السعي لإيجاد جسور لها مع مؤسسات التعليم العمومي.

أ. التعليم الأصيل والتعليم العتيق : قراءة في التشخيص

يعتبر إرساء التعليمين الأصيل والعتيق في المسارات الدراسية الموازية للتعليم العام خيارا استراتيجيا لكونهما يندرجان في إطار تنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، خاصة المادة 88 منه والتي تنص على إحداث مدارس نظامية للتعليم الأصيل من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي مع ضرورة العناية بالكتاتيب والمدارس العتيقة وتطويرها، وإيجاد جسور لها مع مؤسسات التعليم العام.

1 بالنسبة للتعليم العتيق صدر: الظهير الشريف رقم 1.02.09 بتنفيذ القانون 03.01 بتاريخ11 فبراير 2002 في شأن التعليم العتيق، الظهير الشريف رقم 1.03.193 في 04 دجنبر 2003 في شأن الهيكلة الجديدة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي تم بموجبها إحداث مديرية التعليم العتيق. قرار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 2836.09 بتاريخ 18 يناير 2010 في شأن تغيير وتتميم أقسام ومصالح المديريات المركزية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (الجريدة الرسمية عدد 5814 بتاريخ 18/02/2010) أصبحت مديرية التعليم العتيق تتألف من 5 أقسام و18 مصلحة. أما التعليم الأصيل فقد صدرت كل من : المذكرة الوزارية رقم19-93 غشت 2005في موضوع توسيع شبكات مؤسسات التعليم الابتدائي الأصيل والمذكرة رقم 43 22مارس 2006في شأن تنظيم الدراسة بالتعليم الثانوي ،المذكرة رقم128 -24شتنبر2007 و مذكرة 2008-6-24-83 في شأن تنظيم الدراسة بالتعليم الابتدائي الأصيل

ب. الهيكلة و برامج التدريس للتعليمين :

تم إلحاق قسم التعليم الأصيل بمديرية المناهج و يتكون من ثلاث (3) مصالح: مصلحة مواد التعليم الأصيل، مصلحة التقويم و التتبع، مصلحة تنظيم التعليم الثانوي.

في حين تحتوي مديرية التعليم العتيق على خمسة (5) أقسام وتسعة عشرة (19) مصلحة[2].

أما فيما يخص برامج التدريس فإنهما يحتويان معا على التخصصات العامة الآتية : المواد الإسلامية، مواد اللغة العربية، التاريخ والجغرافية، التربية على المواطنة، الحضارة الإسلامية، الفلسفة والفكر الإسلامي، المواد العلمية، اللغات، الترجمة، التربية الفنية و البدنية .

ويتمتع كل من التعليمين بآفاق تكوينية تشمل العديد من مؤسسات التعليم العالي على غرار مؤسسات التعليم العمومي.

وإذا كان ميثاق التربية والتكوين يحدد شروط المدرسة المغربية المعاصرة والمتمثلة في تبنيها لمنهج تربوي يتجاوز التلقي السلبي والعمل الفردي، إلى اعتماد التعلم الذاتي والقدرة على الحوار والمشاركة في الاجتهاد الجماعي، بالإضافة إلى انفتاح المؤسسة التعليمية على محيطها لنسج علاقات جديدة بين المدرسة وفضائها البيئي والمجتمعي والثقافي والاقتصادي، رغبة في تزويد المجتمع بالكفاءات والمؤهلين وصفوة من العلماء، وأطر التدبير ذات القدرة على الإسهام في نهضة البلاد، فإن التعليمين الأصيل والعتيق بمناهجهما المقررة يفترض فيهما أن يحققا بعض هذه الأهداف.

إلا أنه على الرغم من الإصلاحات التي عرفاها، فإنهما غير قادرين على

2 تجدون تفصيل ذلك على الرابط الآتي : http://www.habous.gov.ma/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A.htm

تنفيذ توصيات الميثاق الوطني للتربية و التكوين من جهة، وعاجزان عن الانخراط الكلي في تحقيق أهداف التنمية.

وسنحاول بيان المقترحات والتوصيات التي يرتئي حزب الاستقلال تقديمها من خلال تبنيه لمبدأ الحكامة الجيدة في تسيير مؤسسات الدولة في كل تجلياتها، مستندين في ذلك إلى التصورات العامة التي راكمها الحزب خلال مختلف مراحله النضالية، بالإضافة إلى التصور الذي قدمه الزعيم علال الفاسي في كتابه النقد الذاتي عن إصلاح التعليم، وكذا توجيهات وتوصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وربط ذلك بمفاهيم الحكامة الجيدة في تسيير المؤسسات التعليمية.

ج. اقتراحات لتطوير قطاعي التعليم الأصيل و العتيق:

وتندرج في إطار تفعيل الحكامة الجيدة في التسيير المؤسساتي الخاص بالقطاعين.

إن اعتماد الحكامة الجيدة في تسيير و تدبير مؤسسات التعليم الأصيل والعتيق عبارة عن آلية تساعد على التأطير العملي في المنظومة التربوية الخاصة بهما، وذلك عن طريق ضبط وتوظيف الوسائل الحيوية على المستوى البشري والمادي والمالي والتربوي والبيداغوجي، والتواصل الخارجي وكذا القانوني التشريعي، لإقرار وترسيخ نظام تربوي عقلاني ممنهج وشفاف ومندمج، على اعتبار أن هذا الصنف من التعليم تعرض لتجاذبات مرجعية وتنظيمية جعلته يرتكز في تكوينه على الجانب الشرعي والديني، بالموازاة مع إدراج بعض المواد المنتسبة للعلوم الإنسانية والعلمية واللغات.

وعلى الرغم من التجديد الذي تنتهجه الوزارتان في المقررات والمناهج التربوية تظل المردودية العلمية والتربوية لهذين الصنفين من التعليم جد محدودة مقارنة بالقطاعين العام والخاص، حيث ثبت بشكل جاد ويقيني تواضع مستوى

الخريجين من التعليم الأصيل والعتيق[3] أثناء متابعتهما للدراسات العليا في مختلف المؤسسات المقرر إمكانية انتمائهم إليها[4]. وضعف المردودية التربوية والعلمية مرتبط في كل تجلياته بكل مجالات التدبير والتسيير، على المستوى الإداري، والمالي، والبنيات التحتية، والتواصل الخارجي.

لذا فإننا سنعمل في تقديم مقترحاتنا وتوصياتنا لتطوير التسيير والتدبير في المؤسسات التابعة للقطاعين، الأصيل والعتيق، على استحضار أوجه الحكامة الجيدة المقررة عموما في تدبير و تسيير المؤسسات التعليمية، والمتعلقة بالقطاعين قيد التحليل، مع اعتماد التقسيم الموالي وهو يوافق توجه الدولة في تفعيل الحكامة الجيدة بالمؤسسات الإدارية و التربوية التابعة لها.

د. حكامة التدبير الإداري والتنظيمي :

يعد الموظف الإداري طاقة بشرية أساسية في العملية التدبيرية للمرافق الإدارية داخل المؤسسة، وفي هذا الإطار نقترح ما يلي :

- إنشاء إدارة مهنية مسؤولة وفعالة في تدبير الموارد البشرية والمالية والمادية، وفقا لمعايير النزاهة والشفافية والمحاسبة، واحترام القوانين والأنظمة والقرارات،
- الحرص على التوظيف الأمثل للموارد البشرية في المصالح الإدارية قصد الرفع من قيمة اتخاذ القرار،
- الاعتناء بالموارد البشرية، الإدارية والتربوية، وحمايتهم من تعسف المشرفين

3على سبيل المثال فإن الطلبة الذين يلتحقون بالدراسة في كلية الشريعة بفاس أو أكادير يجدون صعوبة في اللغة الفرنسية حيث يضطر إلى تكوينهم وفق تكوين أولي جد مبسط مقارنة بنظرائهم الوافدين من التعليم العمومي والذين يخصص لهم تكوين يواكب نمكنهم من اللغة ، و كذا بعض المواد القانونية مما يضطرهم إلى اختيار مسار العلوم الشرعية عوض مسار القضاء و التوثيق كمسارين تابعين لمسلك الشريعة والقانون بالكلية

4 يمكن للحاصلين على الباكالوريا من التعليمين متابعة دراستهم الجامعية في المؤسسات التالية : كلية أصول الدين بتطوان ، كلية الشريعة بفاس و أكادير، كلية اللغة العربية بمراكش ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، مدرسة علوم الإعلام بالرباط، كليات العلوم، كليات الطب، المعهد العالي للصحافة ، مركز تكوين المعلمين المراكز التربوية الجهوية ، المعهد الوكني للفنون الجميلة ، المعهد العالي للمسرح و التنشيط الثقافي بالرباط ، المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بنجة ، الأكاديمية الملكية العسكرية بمكناس.

خاصة في المدارس العتيقة،
- تسوية وضعية العاملين بالتعليم العتيق،
- إدماج الأطر التربوية في التعليم العتيق5 ،
- اعتماد هيكلة إدارية مناسبة وملائمة لمرافق المؤسسات خاصة مؤسسات التعليم العتيق،
- التركيز على وظائف العمل الإداري والذي يجب أن يشمل جميع الموارد البشرية والإدارية تسهيلا للقيام بعملية التنظيم والتخطيط والتوجيه والتنسيق والمراقبة كأسلوب قيادي يؤسس لعلاقات واضحة قائمة على الاحترام المتبادل داخل المؤسسات،
- تحديد كيفية إنجاز العمل وتوزيع المهام لتنفيذ القرارات المتخذة بشكل ناجع وفعال،
- اعتماد التواصل والتحفيز لتوجيه العملية التربوية والتكوينية المعتمدة بالمؤسسات رفعا للتحديات والرهانات التي تواجه مؤسسات التعليم الأصيل والعتيق،
- اعتماد آليات حديثة في تدبير الموارد البشرية،
- تنفيذ برامج التدريب والتكوين المستمر وخلق نظام الحوافز على المستوى الإداري.

ه. حكامة التدبير المالي و المادي :

تعتبر الموارد المالية المصدر الحيوي لاستمرار المؤسسة، ويلعب حجمها دورا كبيرا في نوعية وكمية الإنجازات المتوقع تحقيقها، ونظرا لهذه الأهمية فإنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار ترشيد النفقات، وذلك من خلال :
- البحث عن مصادر التمويل و تنويعها عن طريق التعاقدات والشراكات التربوية،
- التفكير في الحصول على موارد مالية من خلال تسويق المادة العلمية المدرسة في مؤسسات التعليم الأصيل و العتيق مثل: إعداد كتيبات وأقراص مدمجة مصورة، في مجال التوجيه الديني والشرعي موجهة للشرائح التي تستشعر قصورا في أحكام الشريعة و توجيهات الدين الإسلامي،عقد

5 تنص المذكرة الوزارية عدد 41 الصادرة بتاريخ مارس 2010 على أن «الأساتذة المعتمدين بالتعليم العتيق إنما يجري تكليفهم لموسم دراسي واحد و للوزارة صلاحية عدم تجديد تكليفهم في نهايته

مباريات تنافسية في مجال جويد وحفظ القرآن الكريم، مع تخصيص مبالغ مالية للمؤسسات الفائزة تتضمن قدرا معينا للمشاركين على سبيل التحفيز، إقامة عروض للمواهب الفنية والعلمية الخاصة بالتلاميذ والمؤطرين التربويين : كتب، رسومات، لوحات فنية تجسد الحضارة الإسلامية والمغربية في جانبها الروحي، المساعدات التي تقدمها الجماعات الترابية و القطاع الخاص.

و. حكامة التدبير التربوي و البيداغوجي:

أصبح من اللازم التخلص من الصورة النمطية التي لازمت مؤسسات التعليم الأصيل والعتيق والتي مفادها أنها مؤسسات دينية تقليدية منغلقة، وملاذا وملجأ للتلاميذ الراسبين في السنة الثالثة من التعليم العام، و على أنها تقدم تعليما عتيقا لا ينسجم مع رهانات الظرفية الوطنية والدولية.

ولتحقيق اندماج هذه المؤسسات في المنظومات التربوية والعلمية التي تعرفها باقي المؤسسات التعليمية نقترح مجموعة من التصورات التي نوجزها على الشكل التالي:

- ربط المناهج والمقررات وفق الخصوصيات المجالية،
- الحرص على جودة التكوين وتنفيذ البرامج والمقررات الدراسية بشكل يلائم الاندماج السلس في المؤسسات الجامعية،
- الرقي بمستوى الخرجين بعد الباكالوريا لمواكبة عروض الشغل المناسبة، على اعتبار أن فرص العمل لهؤلاء تظل محدودة جدا ومنحصرة في غالب الأحيان في وظائف ذات طابع ديني، خاصة وان التحاقهم بالمؤسسات الجامعية يقتصر على المؤسسات ذات التوجه الشرعي،
- اعتماد التكوين والتكوين المستمر لأنه يأتي بالجديد ويعرف بالحديث من العلوم والنظريات التي تساهم في تطوير معارف المتلقي،
- الانخراط في اليقظة التربوية لرصد التجديد والابتكار والتجارب الناجحة،

- التعلم والتكوين بالعمل على اعتبار أن الممارسة الميدانية تسهم في تنمية وتطوير القدرات الذاتية للمتعلمين،
- إيلاء اللغات الفرنسية والإنجليزية أكبر قدر من الاهتمام للرفع من مستوى الخطاب والتواصل مع غير الناطقين باللغة العربية،
- إعداد شريحة تحسن التواصل الإيجابي،
- الرفع من مستوى المواد العلمية والإنسانية واللغوية المقررة في التدريس،
- إدماج الأنشطة الفنية والرياضية بشكل مكثف ومنظم،
- إعداد وتنفيذ برامج للمحافظة على البيئة،
- التشجيع على ثقافة التميز عند التلاميذ .

ز. حكامة التواصل والانفتاح الخارجي:

إن القوانين المنظمة لتدبير المؤسسات التعليمية بصفة عامة تخول وتشجع انفتاحها على المحيط الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، بهدف انخراطها في علاقات تفاعلية لتحقيق التنمية بشتى مجالاتها، سواء كانت هذه العلاقات مع مؤسسات علمية أو مهنية أو اجتماعية رسمية أو غير رسمية، وبالنظر الى الوضعية المتواضعة لمؤسسات التعليم الأصيل والعتيق، فإن انخراطها في مجال التواصل والانفتاح يرفع من قيمة كسب التحديات التي تواجهها مقارنة مع باقي قطاع التربية والتكوين في بلادنا .

ولكسب هذا الرهان بالنسبة لمؤسسات قطاع التعليم الأصيل و العتيق، نقترح ما يلي:

- عقد شراكات ثقافية وتكوينية بين مؤسسات التعليم الأصيل والعتيق وبين القطاعات الحكومية والهيئات السياسية والتمثيلية والنقابية وجمعيات المجتمع المدني،
- الانفتاح على المؤسسات الدولية ذات الصلة بتخصصات هذين

القطاعين، خاصة في مجال العلوم الشرعية (عقد مباريات في تجويد وحفظ القرأن الكريم، وكتابة القصص والنصوص الأدبية النثرية والشعرية في مجال التخصص)،

- فتح الحوار مع محيط المؤسسة،
- عقد لقاءات إعلامية و تشاورية،
- القيام بحملات إخبارية وتوجيهية وإعلامية لفائدة التلاميذ وأسرهم،
- ضمان تمثيلية التلاميذ في مجالس الأكاديميات ومندوبيات الشؤون الاسلامية،
- تقوية الجسور وتمتينها بين مؤسسات التعليم الأصيل والعتيق والمؤسسات المنتخبة، وجمعيات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العمومي .

المحور الثاني :التعليم العالي و البحث العلمي و الابتكار

تقديم

يعيش العالم اليوم على إيقاع تحديات اقتصادية وأزمات اجتماعية وتحولات مناخية تتجلى تباعا في النمو الاقتصادي الذي يعتمد أساسا إنتاج سلع ذات كثافة معرفية عالية، وفي تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة والانفجار الديمغرافي، وفي ندرة المياه وتراجع الأراضي الصالحة للزراعة ومشاكل بيئية أخرى مرتبطة بالتلوث وظهور امراض وأوبئة خطيرة. ويكاد يجمع كل المتخصصين على أن الحلول لهذه التحديات والأزمات، لتحقيق النهضة والتنمية خدمة للدول والشعوب، يحتاج إلى مقاربة فكرية شمولية وبآليات علمية محكمة.

وهو ما يعني إلزامية بناء مجتمع المعرفة القادر على التطور والتأقلم مع المستجدات المتسارعة والمسترسلة التي يتسم بها عصرنا والتي تزيد تصاعدا وتكاتفا، وضرورة تطوير منظومتنا التربوية والتعليمية، وخصوصا على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي. وتعتبر الجامعة البيئة الحقيقية

والمناسبة لاحتضان ورعاية الرأسمال البشري اللازم للارتقاء بهذه المنظومة وإنتاج المعرفة لمواكبة التنافسية العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد انتبه المغاربة لأهمية قطاع التعليم الجامعي قبيل الاستقلال، حيث تم إنشاء أول جامعة عصرية مغربية سنة 1959 وهي جامعة محمد الخامس بالرباط، وذلك توخيا لتكوين أطر وطنية قادرة على النهوض بإدارة شؤون البلاد. وبالموازاة مع إنشاء جامعة محمد الخامس شرعت كل وزارة في تكوين أطرها التقنية اللازمة للنسيج الاقتصادي، فأحدثت أول مؤسسات تكوين الأطر كالمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات، والمعهد الوطني للبريد والمواصلات، والمدرسة الحسنية؛ وكان ذلك في ستينيات القرن الماضي.

ونظرا للعدد المتزايد للطلبة والتحديات الاقتصادية الجديدة، أنشأت بعد ذلك العديد من الجامعات في إطار سياسة اللامركزية وفتحت مسالك تكوين جديدة. كما عرفت منظومة التعليم بالمغرب عدة إصلاحات كانت آخرها وأعمقها الإصلاح الذى توافقت عليه كل القوى الوطنية ويتعلق الأمر بالميثاق الوطني للتربية والتكوين وبإصدار قانون الإطار 01-00 المنظم لقطاع التعليم العالي. وقد أدخل هذا القانون مستجدات جديدة على المنظومة كآليات انفتاح الجامعات على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أو إرادة تمتيعها بالاستقلالية الإدارية والمالية والبيداغوجية. كما أرسى هندسة بيداغوجية جديدة تنسجم مع النظام السائد في الدول المتقدمة وخاصة أوروبا (الإجازة في ثلاث سنوات، الماستر في خمس سنوات، فالدكتوراه)، وتبنى ضوابط بيداغوجية جديدة (تقسيم السنة الجامعية إلى أسدسين...). وتجلت آخر حلقات هذا الإصلاح في المخطط الاستعجالي الذي وفر موارد مالية غير مسبوقة لمعالجة العجز في البنيات والتجهيزات.

ورغم كل هذا المجهود فإن منظومتنا التعليمية لازالت تعاني من عدة أعطاب تجعلها تخفق في تحقيق الأهداف المنتظرة، ومنها ضعف الجودة

والملائمة، وارتفاع نسبة الهدر الجامعي (تتجاوز 63 %)، وضعف نسبة التخرج بعد 3 سنوات (أقل من 18 %).

إن طموحنا في التعليم العالي يتجلى في مسايرة المستجدات الكونية، ودعم الاقتصاد، ومحاربة الفقر والعطالة، والاستجابة للحاجيات الوطنية المهنية والاقتصادية، وسن تعليم عالي قادر على تكوين مواطنين ومهنيين مسؤولين وفاعلين في عالم الغد.

و قبل تقديم توصيات نتوخي من خلالها تحقيق هذه الأهداف، سنقدم أهم مميزات واقع منظومة التعليم العالي.

النقطة الأولى : التعليم العالي والبحث العلمي

أولا :اعتبارات تنظيمية

أ. الجانب الاستراتيجي:

عرفت المنظومة خلال السنوات الأخيرة غياب رؤية استراتيجية في مقابل ارتجالية كبيرة في التدبير مما أسفر عن كون هذه القرارات المرتجلة ذات بعد مرحلي يجيب على إشكاليات ظرفية ولا يرقى إلى معالجة الإشكاليات العميقة البنيوية أو البيداغوجية أو التدبيرية. ولهذا السبب قام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، سنة 2015، بإنجاز رؤية استراتيجية للإصلاح تحت شعار «من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء».

وعملت هذه الاستراتيجية على تحديد المبادئ الكبرى التي نتقاسمها وهي:

- الإنصاف وتكافؤ الفرص،
- الجودة للجميع،
- الاندماج الفردي والارتقاء الاجتماعي،
- ريادة ناجعة وتدبير جديد.

وبما أن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي مكون من كل الفعاليات الوطنية الحزبية والنقابية، بما فيها حزب الاستقلال، بالإضافة إلى الفاعلين الآخرين في المنظومة، ونظرا لكونه الضامن لاستمرارية السياسات العمومية في مجال التعليم، بكل مستوياته وأسلاكه، يمكن اعتبار استراتيجية الإصلاح قائمة ومناسبة ومنصفة وتحتاج فقط إلى وضع الإطار القانوني لتنزيلها مع تحديد الأولويات والتطرق للجزئيات الغير الموجودة ضمنها.

ب. جانب الحكامة :

نعتبر في حزب الاستقلال أن ضعف تدبير وتفعيل آليات الحكامة في مختلف مستوياتها مركزيا ومحليا، هو السبب الرئيسي فيما تعيشه المنظومة من اختلالات وتراجعات.

فعلى المستوى المركزي نسجل:

- تعدد الوصاية (مؤسسات تكوين الأطر تحت وصايات عدة) مما يضعف التناغم والانسجام بين مؤسسات التعليم العالي،
- عدم وضوح الرؤية المؤطرة للقطاع لدى الوزارة،
- ضعف قيام الوزارة بالدور التأطيري والتوجيهي والتقييمي والتقويمي للمنظومة،
- تدخلها في اختصاصات الجامعات والمؤسسات مما يضرب مبدأ الاستقلالية.

أما على صعيد الجامعات والمؤسسات فنسجل:

- ضعف الكفاءة التدبيرية لدى غالبية المسؤولين الأولين من رؤساء جامعات أو عمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي،
- اختلالات في التدبير الإداري والمالي والبيداغوجي،
- ضعف مردودية الأجهزة من مجالس الجامعات والمؤسسات واللجن مع عدم الوضوح في مستويات التدخل،
- ضعف انخراط ممثلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في تطوير الجامعات،

- نقص في القوانين المؤطرة.

ج. الجانب البيداغوجي :

يعتبر الشق البيداغوجي المحدد الرئيسي في مستقبل الطالب وبالتالي مواطن الغد، فهو يحدد تصرفاته وسلوكه في المجتمع وقدرته على الاندماج في الوسط السوسيواقتصادي، وإمكانيته على المبادرة والابداع، كما يحدد المعارف والكفايات والقيم التي يمتلكها وكيفية تسخيرها خدمة لمساره المهني وللمجتمع. ويعرف هذا الجانب عدة اختلالات نسجل منها:

- اعتماد مقاربات تلقين متجاوزة تعتمد على منطق التلقين والشحن والإلقاء السلبي الأحادي الجانب،
- عدم إدراج المستجدات العلمية في المحتويات الجامعية، مع عدم ملائمتها لمستلزمات سوق الشغل ولانتظارات الشركاء السوسيو اقتصاديين،
- ضعف استعمال التكنولوجيات الحديثة للتواصل والمعلوميات الموجهة للتكوين،
- ضعف تملك اللغات،
- ضعف في نظم الإعلام والتوجيه وإعادة التوجيه.

د. البنيات التحتية والتجهيزات :

إن كل إصلاح مرهون بتوفير الإمكانيات الكفيلة بإنزاله على أرض الواقع. وفي هذا الباب نلاحظ:

- نقص في مؤسسات التعليم العالي وخلل في توزيعها على التراب الوطني وقلة بعض المؤسسات المتخصصة،
- نقص في مكاتب الأساتذة والإداريين وفي المكتبات الجامعية والمطاعم والأحياء الجامعية،
- نقص في المدرجات والقاعات مما يؤدي إلى صعوبة في التحصيل،
- نقص في الأدوات الديداكتيكية الحديثة وفي التجهيزات المختبرية

وضعف في الربط بالأنترنيت،
- نقص في الأندية العلمية والأدبية والفنية والرياضية الجامعية.

ه. الموارد البشرية :

إن العدد الإجمالي للطلبة بالمغرب لا يتجاوز 750 000 طالب حيث لا يمثلون إلا 23 في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 24 سنة والذين من المفروض وجودهم في مؤسسات التعليم العالي. وتعد هذه النسبة أضعف نسبة مقارنة مع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

ورغم هذا العدد الضعيف من الطلبة، نسجل كون المغرب يتذيل الدول فيما يخص نسبة التأطير البيداغوجي والإداري. فعدد الأساتذة الضعيف الذي لا يتعدى 000 13 أستاذ مزاول يجعل معدل التأطير البيداغوجي الوطني يتعدى 50 طالب لكل أستاذ (هذه النسبة تصل إلى 150 طالب لكل أستاذ ببعض المؤسسات). كما أن منظومتنا لا تسمح بمتابعة التكوين العالي بالنسبة لكل المواطنين.

إشكالية أخرى تؤدي إلى ضعف المردودية في المؤسسات الجامعية تكمن في صعوبة مزاولة البحث العلمي من طرف الأساتذة الشيء الذي لا يمكنهم من تجديد معارفهم.

قلة التكوين المستمر للإداريين وانعدام مصاحبتهم لتحقيق مشروعهم المهني تعتبر أيضا معيقا لتقوية انخراطهم في تطوير المؤسسات وبدل المجهود والتفوق.

كما يعاني الأساتذة والإداريون من انعدام التحفيزات، ومن تعقد المساطر الإدارية.

و. الانفتاح:

تعد الجامعات في الدول المتقدمة قاطرة للتنمية في محيطها الجهوي

والوطني. وفي المغرب نجد الجامعات لا تلعب هذا الدور، فهي منغلقة على ذاتها مما يؤدي، إلى ضعف ملائمة التكوينات مع سوق الشغل، وإلى قلة مساهمة الجامعة في تنمية وتطوير الإقتصاد الجهوي والوطني، وإلى انعدام انخراطها في استشراف وتقديم الحلول العلمية لتحديات محيطها، إضافة إلى عدم استفادتها من موارد مالية ممكن تحصيلها من خارج ميزانية الدولة،.

نسجل أيضا كون قليل من الجامعات المغربية تنفتح على الجامعات الدولية أو تنخرط في برامج الشراكة الدولية.

هذا وتعرف الجامعة في السنوات الأخيرة أكبر تحدي يعتريها ويتمثل في انتشار جامعات عمومية مؤدى عنها أو ما يسمى بجامعات في إطار الشراكة عام خاص والذي هو تهديد يعمل على إضعاف الجامعة العمومية التي تكون أكثر من 90 في المائة من الطلبة. فبعد ازدواجية التعليم العالي الذي عرفه المغرب منذ الإستقلال المتمثل في مؤسسات باستقطاب مفتوح (تعاني من ضعف في المسالك التطبيقية) وأخرى محدود (بدون بحث علمي)، يرى التعليم العالي بزوغ نوع ثالث متمثل في هذه الجامعات المؤدى عن التكوين بها والتي تستفيد من دعم الدولة على حساب الجامعات العمومية.

لقد إرتأينا القيام بهذا التشخيص لواقع المنظومة لأنه السبيل الأمثل لاقتراح توصيات واقعية للتعليم العالي الذي نريد. وقبل تقديمها سنحدد نوعية هذه الجامعة التي نريد.

ثانيا :توجهات اقتراحية :

أ. الجامعة التي نريد:

إننا في حزب الاستقلال وبحكم مرجعيتنا المبنية على العدالة الاجتماعية لا يمكن أن نطمح إلا إلى جامعة تضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص بين كل المواطنين، تضمن الاندماج الفردي والارتقاء الاجتماعي بغض النظر عن

الانتماء الجغرافي أو الاجتماعي، أو النوع أو الإعاقة أو اللون أو اللغة أو الدين. جامعة تضمن الحق في التكوين مدى الحياة.

هذه الجامعة التي نريد يجب أن تتميز بجودة عالية تمكنها من تكوين مواطنين فاعلين في مجتمعهم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والقيمي، متشبعين بحب الوطن ومستعدين للمساهمة الفعالة في تنميته وتطوره.

جامعة منفتحة على محيطها الجهوي والوطني والدولي، قادرة للاستجابة لحاجيات هذا المحيط الاجتماعية والاقتصادية، وفاعلة في الأوراش الكبرى لبلادنا، ومتمكنة من تتبع وتعميم وإنتاج المعرفة والمستجدات العالمية العلمية والتكنولوجية.

ب. التوصيات

نعتبر اعتماد التعاقد بين الوزارة الوصية والجامعات، وبين الجامعات والمؤسسات التابعة لها وكذا مع الفاعلين والمتدخلين الآخرين في القطاع، مدخل أساسي لإرساء حكامة جيدة للقطاع، ونوصي بإعادة النظر في الهياكل التقريرية للجامعات والمؤسسات بما يقوي استقلاليتها في التدبير العلمي والبيداغوجي والمالي، ويضمن الفعالية في التدبير ويسهل الانفتاح على المحيط وانخراط الفاعلين الاقتصاديين والجامعيين في تحديد الحاجات من المهن ومناصب الشغل.

- دور الوزارة الوصية:

- السهر على احترام المبادئ الكبرى للمنظومة و تحقيق أهدافها،
- التأطير القانوني للمنظومة بما يضمن السير العادي والفعال لها،
- تنزيل المقتضيات المرتبطة بالتعليم العالي المنصوص عليها في البرنامج الحكومي والبرامج القطاعية والأوراش المهيكلة،
- التعاقد مع الجامعات،
- تقييم الأداء الإداري والبيداغوجي والمالي للجامعات ومدى تنزيل برنامج

العمل المتعاقد حوله،
- تقويم الإختلالات ومحاسبة المسؤولين،
- دعم انفتاح التعليم العالي على المحيط الوطني والدولي،
- السهر على انتقاء المسؤولين بكل نزاهة وشفافية بناء على مبدأ الكفاءة والاستحقاق.

- دور الجامعة:
- السهر على احترام المبادئ والمساطر القانونية المؤطرة للمنظومة،
- تفعيل برنامج العمل المتعاقد حوله مع الوزارة الوصية،
- التعاقد مع المؤسسات التابعة لها،
- دعم الانسجام والتكامل بين المؤسسات التابعة لها،
- دعم الحكامة الجيدة في كل مكوناتها،
- دعم المؤسسات في تبني مقاربات وآليات تدبيرية حديثة وحثها على استخدام وسائل التسيير الجديدة كالأنظمة المعلوماتية للتدبير البيداغوجي والمالي (وسائل تساعد على اتخاذ القرار الصحيح)،
- تقييم الأداء البيداغوجي والإداري والمالي للمؤسسات ومدى تنزيل برنامج العمل المتعاقد حوله ومحاسبة المسؤولين،
- العمل على تقوية انفتاح الجامعة على محيطها ودعم انخراطها في برامج التعاون الدولية.

- دور المؤسسات:
- السهر عى احترام المبادئ والمساطر القانونية المؤطرة للمنظومة،
- تفعيل برنامج العمل المتعاقد حوله مع الجامعة في شقه المرتبط بالمؤسسة،
- تثبيت مبادئ الحكامة الجيدة في التدبير المالي والبيداغوجي والإداري،
- العمل بمبادئ الشفافية والنزاهة وتبادل المعلومات في التدبير.

وفي الجانب البيداغوجي نعتبر ضروريا اعتماد مقاربة تشاركية تعتمد على

منطق التعلم بالتفاعل والتعلم الذاتي. وذلك لضمان تنمية الحس النقدي وروح المبادرة واكتساب فن الحياة والمواطنة الفعالة لدى الطالب، إضافة إلى النجاعة في اكتساب المعارف والكفايات وتعلم الخبرة واللغات.

كما يجب إعادة النظر في المناهج والبرامج والتكوينات بما:

- يتماشى والمستجدات العالمية كمثلا إدخال تكوينات تمكن من رفع تحدي الفجوة الرقمية وترسخ تكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- يجود عرض التكوين ويضمن ملاءمته المستمرة مع سوق الشغل،
- يدعم التدريس باللغة العربية مع تقوية تدريس اللغات العالمية والتدبير المقاولاتي وتقنيات المعلوميات التواصل...

ولضمان نجاح المسار التكويني للطلبة يجب تجويد نظام الإعلام والتوجيه وإعادة التوجيه.

أيضا يجب إعادة النظر في الخريطة الجامعية بما يحقق العدالة المجالية ويراعي الخصوصيات الترابية والاجتماعية لكل مناطق الوطن، وربط هذه الخريطة بالجهات تماشيا مع التوجه الوطني المتمثل في إرساء جهوية متقدمة. هذا مع وتوحيد وتجميع مؤسسات التعليم العالي في أقطاب جامعية جهوية.

كما يجب تجهيز كل مؤسسات التعليم العالي بالأدوات الديداكتيكية الحديثة والتجهيزات المختبرية والانترنيت، وتوفير الظروف الملائمة من وسائل وفضاءات لمزاولة الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية ...

أيضا نوصي بتقوية مساهمة الفاعلين في انتقاء التكوينات الجامعية والتمويل واعتماد التعاقد حول برنامج عمل تحدد فيه التزامات كل طرف والمقتضيات العملية لتنزيل المشاريع المتفق حولها وتتبع إنجازها وتقييمها.

كما نوصي دعم الشراكة بين التعليم العالي العام والخاص بما يقوي

الجامعات العمومية ويضمن التكامل بينهما، مع ضمان تدبير محكم للتعليم الخصوصي تحت إشراف الدولة.

كما يجب على الجامعة أن توفر التكوين المستمر لكل المغاربة والتعلم مدى الحياة لجميع حاملي البكالوريا.

كما يجب ضمان ظروف تحقيق المشروع المهني، وشروط الارتقاء وتحمل المسؤولية للاساتذة والإداريين بناء على مبدإ الاستحقاق والكفاءة، في ظل جو موسوم بالشفافية والنزاهة. كما يجب توفير ظروف عمل جيدة من مكاتب ووسائل العمل، وتحسين مكانة الفاعلين الاجتماعية ومراجعة الأنظمة لتحفيزهم، هذا مع الرفع من المناصب المالية للقطاع لتحسين نسبة التأطير البيداغوجي والإداري.

أيضا يجب ضمان الحق لكل متعلم، وبالخصوص الطلبة ذوي احتياجات خاصة، في الاستفادة من ظروف التحصيل الجيدة وضمان مدرجات وقاعات وقاعات متعددة الوسائط ومكتبات وتجهيزات ضرورية، واعتماد تكنولوجيا المعلوميات والاتصال المخصصة للتعليم، و تقوية التكوين عن بعد.

كما على الدولة أن تقوي الخدمات الموجهة للطلبة بالرفع من عدد المستفيدين من السكن في الأحياء والمطاعم الجامعية، وتعميم التغطية الصحية، وتشجيع اقتناء الحواسب، والرفع من عدد الطلبة الممنوحين، وتشجيع الأنشطة الرياضية والثقافية، وتوفير وسائل النقل، وتعميم الانترنيت المتنقل داخل الجامعات والأحياء الجامعية، وتمكين الطلبة من الولوج إلى المكتبات الرقمية العالمية.

كما يجب تنويع مصادر تمويل المنظومة بتشجيع إسهام باقي الشركاء، من جهات ومؤسسات عمومية ومن القطاع الخاص وغيرهم، هذا مع تشجيع البحث عن موارد ذاتية ووضع آليات لقياس مردودية النفقات وتسهيل مساطر صرف الميزانيات.

النقطة الثانية :البحث العلمي و الابتكار

من الثابت على نطاق و اسع، أن البحث العلمي يشكل أقصر الطرق و أنجعها لربح تحديات المجتمعات المعاصرة، من نمو قوي و مستدام، ومجتمع متوازن ومتملك للتكنلوجيا والمعرفة وإنسان مؤهل معرفيا ومندمج في محيطه بشكل أفضل ومتمتع ببيئة سليمة وصحة جيدة. وبالرغم من هذا الترابط العضوي، يبدو في الحالة المغربية ان قضايا البحث العلمي وإذكاء ثقافة الابتكار لازالت تعتبر ترفا لا ينبغي معه، والحالة هاته، تركيز وتوجيه المجهود الوطني اتجاهها ولا وضعها في اولويات الاجندة التنموية للبلاد. فاستهلاك البحث العلمي بدل انتاجه وجعل الابتكار مجرد حالات معزولة بدل ان تصير ثقافة مرسخة لدى فئات واسعة من المجتمع تكاد تكون احد ثوابت السياسات غير المعلنة مغربيا مند عقود. بالطبع، قد يكون هذا الخيار – المتفق عليه ضمنيا بين مكونات واسعة من الطبقة السياسية التي تناوبت على الاشراف على القطاعات ذات الصلة– غير مكلف على المدى القصير، لكن نعتبره في حزب الاستقلال ذا تكلفة باهظة على المدى المتوسط والبعيد ويرهن آفاق المغرب المستقبلية، بعد ان كان في الماضي والحاضر من بين أهم الأسباب التي حالت دون إقلاع يتماشى وإمكاناته وطموحات مواطنيه.

من هذا المنطلق، يرى حزب الاستقلال انه حان الوقت لايلاء قضايا التعليم العالي عامة و البحث العلمي خاصة الأهمية التي يستحق وتليق بها، وذلك من خلال إفراز إرادة سياسية حقيقية وقوية كفيلة ب:

-1 توفير اطار مرجعي لسياسة البحث العلمي،

-2 تأهيل حكامته بالشكل الذي يضمن تحفيزه وتثمينه ووضع العنصر البشري في مركز ثقل السياسة المعنية،

-3 تقوية وموائمة تمويله ورفع الاكراهات المسجلة على هدا الصعيد،

-4 السعي الى إحداث قطيعة مع التعاطي مع مسألة الابتكار ليصير ثقافة منتشرة في شرايين المجتمع، أفرادا و مؤسسات.

أولا: توفير اطار مرجعي لسياسة البحث العلمي على المدى المتوسط و البعيد

يدرك حزب الاستقلال أن غياب ارادة سياسية حقيقية داعمة للبحث العلمي ومؤمنة بدوره الحيوي والريادي شكلت احد اهم المعوقات التي حالت دون النهوض بقضاياه ورفع رهاناته وجعله في صلب الاشكالات التنموية ببلادنا. كما يدرك أن تجاوز الاختلالات المسجلة على اكثر من صعيد يستلزم توفير اطار مرجعي لسياسة البحث العلمي على المدى المتوسط والبعيد، وذلك بوضع سياسة وطنية للبحث العلمي تحدد رسالة البحث العلمي و تؤطر توجهاته، و ترتب الاولويات والاهداف ، وترصد الوسائل القمينة بتحقيقها وتحدد آليات وصيغ التتبع والتقييم والتقويم.

ونعتبر في حزب الاستقلال ان هذه السياسة ينبغي ان ترتكز على مقاربة :

- تشاركية في صياغتها و تنزيلها وذلك عن طريق استشارات واسعة ينخرط فيها مختلف الشركاء، من إدارة عمومية وجماعات ترابية وباحثون وقطاع خاص وهيئات المجتمع المدني ذات الصلة،
- أفقية وفوق قطاعية تنخرط فيها جميع الوزارات المعنية والمؤسسات التابعة لها وموجهة للفعل العمومي، ومتضمنة لآليات تنسيق ناجعة و مستدامة،
- براغماتية منطلقة من التراكمات المسجلة ومتفاعلة مع الاستراتيجيات القطاعية والاولويات الوطنية ومستحضرة لمستوى نمو البلد واحتياجاته وإمكاناته وطموحاته على المدى المتوسط والبعيد. وعلى هذا الصعيد، نشدد على ان السياسة الوطنية ينبغي ان تركز اساسا على تحفيز البحوث التطبيقية والتطوير والتي لها آثار ملموسة على التنمية المعرفية والاقتصادية والاجتماعية،
- شاملة لمختلق الاشكال البحثية والباحثين في القطاع العام كما القطاع الخاص. غير أنه من المهم أيضا الحرص على ان يحظى الباحثين المغاربة ذوي الصيت العالمي بمعالجة تفضيلية وذلك ليس فقط بالنظر الى اسهامهم

في تلميع صورة المغرب على الصعيد العالمي، بل ايضا لتمكينهم من لعب دور اولي في تعبئة باقي الباحثين والرفع من مستواهم والرقي بشكل عام بمستوى البحث العلمي ببلادنا،

- مدمجة للبعد الجهوي والمجالى، بما يضمن الاستثمار الامثل للخصوصيات والامكانات المحلية وتقديم الايجابات الضرورية على الاكراهات المتعلقة بمختلف المجالات الترابية، وذلك في أفق بناء جهوية متوازنة و متضامنة،

- واستباقية ومستشرفة لحجم التحديات وسرعة التحولات وخاصة الرقمية والطاقية والبيئية منها.

ثانيا: تاهيل حكامة البحث العلمي بما يضمن تحفيزه وتثمين موارده البشرية ومخرجاته

إن صياغة سياسة و طنية مرجعية للبحث العلمي والابتكار لايمكن تنزيلها بالنجاعة اللازمة في إطار نفس نظام ومنطق الحكامة المعمول به حاليا، و الذي عوض ان يوفر الحوافز المؤسساتية والمادية الضرورية للرقي بالبحث العلمي وتثمينه وتحفيزه، يضعف جاذبيته ويبقيه معزولا عن بيئته واحتياجات الاقتصاد والمجتمع.

فعلى المستوى المؤسساتي، ينبغي اولا وضع تعريف قانوني للباحث و وضع نظام - Statut- محفز خاص به يوضح حقوقه وواجباته، فضلا عن اعادة النظر في الاطار المنظم للاساتدة الباحثين .كما ان الرقي بالبحث العلمي لايستقيم وسط بيئة بيروقراطية مثقلة بالمساطر وتعدد المتدخلين وتعتريها اختلالات كبرى على مستوى التدبير والتسيير والتنسيق والتتبع والتقييم. لذلك، نعتقد انه يجب الانكباب على عصرنة وتأهيل الجامعات ومؤسسات البحث لتصير مؤهلة معرفيا وأكاديمياإ اداريا ومؤمنة بأهمية المراهنة على البحث العلمي.

و في نفس السياق، يجب اعادة النظر في وضعية المركز الوطني للبحث العلمي والتقني والادوار المنوطة به. كما ينبغي تفعيل وتأهيل الاقطاب التكنولوجية المحدثة وإحداث أخرى بتوزيع جغرافي معقلن يراعى فيها ضمان ملائمة التخصصات البحثية مع الامكانات والخصوصيات الجهوية. الى ذلك، ينبغي تكثيف شبكات البحث وإدماج مغاربة العالم ووضع آليات مستدامة للتعاون والتنسيق بين الباحثين بمقومات الملاءمة والجودة، مع الحرص على الاستغلال المشترك والأمثل للموارد المتاحة.

وبخصوص الاجراءات الكفيلة بتثمين افضل للبحث العلمي، نعتقد أن الدولة مطالبة بإعطاء إشارات على هذا الصعيد عبر التنصيص مثلا على كوطا للجامعة المغربية ومؤسسات التعليم العالي العمومية في ما يخص طلبات العروض العمومية المرتبطة بالدراسات والتكوين. كما نعتقد ان التفكير في و ضع قطيعة مع بحوث الرفوف وبحوث الترقية الادارية والتنصيص على الزامية نشر البحوث الجامعية – و خاصة رسائل الدكتوراه – و التي من شأنها تجويد الانتاج العلمي وتثمينه. و في هذا السياق، نقترح خلق مرصد وطني مستقل لتتبع الدراسات والبحوث بإشراك الباحثين المرموقين وممثلي القطاع الخاص. كما انه يجب الانتقال من ربط الجامعة ومؤسسات البحث بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي من مجرد شعار الى واقع ملموس بوضع آليات مستدامة وملزمة لمختلف الفاعلين، تضمن ترجمة البحوث المنجزة في الجامعات و مؤسسات البحث و المقاولات الى مشاريع ذات مردودية اقتصادية واجتماعية.

ثالثا: رفع حجم التمويل و تنويع مصادره و تقوية مرونة تدبيره

ان تسريع وتيرة نمو الاقتصاد المغربي بشكل يسمح له من تدارك العجوزات الاجتماعية وتسريع التحاقه بالدول الناشئة يفترض حاليا تسريع وثيرة التقارب من الحدود التكنولوجية الدولية. لذلك، نعتقد ان إعطاء الأهمية اللازمة لتطوير البحث العلمي وتثمينه أصبح ضرورة ملحة. و لما

كانت احد المداخل الاساسية لهذا المطلب الاصلاحي مرتبطة بالموارد المالية، فاننا، نعتقد ان الحلول المقترحة يجب ان تذهب في الاتجاهات الأساسية التالية:

- الرفع من حجم التمويل ليس فقط الى العتبة المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين - 1% من الناتج الداخلي الخام- و التي للأسف الشديد لم يتم احترامها، ولكن ما فوق ذلك لاستدراك تراكم العجز واستحضارا لحجم التحولات التي شهدها العالم مند سنة 2000،

- تنويع مصادر التمويل وإعادة التوازن الى بنيته، من جهة تقوية تعبئة الموارد المالية من القطاع الخاص والتعاون الدولي، و العمل، من جهة أخرى، على ان لا يقتصر التمويل العمومي على تحويلات ميزاناتية، بل ابتكار أدوات جديدة، من قبيل الرسوم الشبه الضريبية وقروض الضريبة وإعادة النظر في استعمالات الحساب الخاص المحدث لهذا الغرض وغيرها من الآليات...،

- إدخال مرونة أكبر على تدبير الموارد المالية وعقلنة استغلالها. و نقترح في هذا الصدد على الخصوص العمل على إرساء نظام تمويلي مزدوج بالنظر إلى خصوصية القطاع وسرعة التحولات الواجب استباقها وتدقيق فهمها وقياس آثارها بطريقة علمية رصينة. فبالاضافة الى تمويل المشاريع البحثية المعمول بها حاليا وبشكل محتشم، نعتقد أنه من المهم إغناؤه بنظام تمويل الباحث على مدة ثلاث سنوات، و ذلك بدفتر تحملات واضحة وبمقاربة بعدية على ضوء أهداف الآداء المحددة سلفا،

- تعميم الاستعمال المشترك للموارد وتكثيف التعاون بين بنيات البحث المعتمدة،

- الاعفاء الضريبي للآليات و التجهيزات الموجهة الى البحث العلمي.

رابعا: خلق مجتمع الابتكار

اخذا بعين الاعتبار الرهانات القصوى للمجتمع والاقتصاد المغربيين وكذا التحولات العميقة التي من المنتظر أن يعرفها العالم في السنوات المقبلة خاصة تلك المتعلقة بالإنتقال الرقمي والايكولوجي والطاقي، فان اقتصاد المعرفة ووضع الابتكار في صلب الاهتمامات أصبح اكثر من أي وقت مضى ضرورة ملحة و أساسية.

غير أنه من الملاحظ أن القطاع يشكو من عدة معوقات، لعل أهمها عدم وجود بيئة محتضنة، محفزة ومثمنة للفعل الابتكاري الذي نعتقد في حزب الاستقلال أنه موجود في ثقافة المغاربة على نطاق واسع.

وتأسيسا على ذلك، نقترح مايلي:

- اذكاء ثقافة الابتكار وحماية حقوق الملكية في المجتمع بدءا من التعليم الاولي و باقي المؤسسات العاملة في حقل الطفولة و الشباب، عبر حملات تحسيسية منتظمة ومبرزة لأهمية الابتكار وللنمادج الناجحة و طنيا و دوليا،
- إحداث حاضنات للمبتكرين،

استهداف الابتكارات الصغيرة والتدريجية — Innovations incré-mentales- والمستهدفة للتحسين Innovations d'amélioration- ، وليس بالضرورة الابتكارات الراديكالية والتكنولوجية،

- تثمين الابتكارات وخلق فضاءات لتعزيز التقة بين المبتكرين والمستثمرين وإحداث ميكانيزمات قادرة على تحويل الابتكارات الى منتجات ذات قيمة اقتصادية،
- السعي الى تحقيق المعدل العالمي في نسبة الابتكار لدى المنتسبين للجامعة عبر إيلاء الأهمية اللازمة للأفكار الإبتكارية القائمة على المعرفة الأكاديمية الجامعية وتزويد المنظومة الوطنية للبحث والابتكار بنظام للبراءات وآليات للتسويق وحماية الملكية الفكرية،
- تفعيل وملائمة آليات التمويل والضمان وخاصة العمومية منها ....MarocPME, CCG, ANAPEC

المحور الثالث : محاربة الأمية والتربية غير النظامية

تقديم

لقد كان للتقارير المتتالية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم منذ سنة 1990 دورا أساسيا في تنبيه مختلف الدول إلى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعيشها. وقد قوبلت هذه التقارير في كثير من الدول، خاصة النامية منها، بنوع من التحفظ والنقد؛ نظرا لكونها تفصح عن حقائق كانت معروفة لدى فئات اجتماعية محدودة، ولكن إشاعتها من لدن المنتظم الدولي أتاح الفرصة للجميع للاطلاع عليها وقراءتها والتعليق عليها. وقد اضطلعت وسائل الإعلام، خاصة منها المكتوبة، بدور أساسي في التعريف بها لدى مختلف الفئات الاجتماعية.

ويعتبر المغرب من بين الدول التي فوجئت بالمرتبة التي احتلها في سلم التنمية البشرية. فبالرغم من المجهودات التي بذلها ويبذلها من أجل النهوض بالبلاد منذ بداية الاستقلال إلى سنة 1990 - وهو تاريخ بداية صدور التقارير حول التنمية البشرية - إلا أن الرتب المتتالية (ما بين 125 و 130) التي يحتلها بين الدول المعنية بهذا الترتيب والتي بلغ عددها 177 دولة يبين بوضوح أن ما تم في مجال التنمية لا يفي بالحاجات الأساسية لمختلف السكان.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التمدرس ومحاربة الأمية تأتي من بين المكونات الأساسية المعتمدة في تحديد هذا التصنيف .

ولتجاوز هذه الوضعية، تكلفت لجنة من الأساتذة الباحثين بإعداد تقرير مفصل عن وضعية التنمية ببلادنا منذ بداية الاستقلال إلى حدود سنة 2005، وتقديم مقترحات وتصورات لاستشراف المستقبل في أفق 2025. وتُوّجتْ أعمال هذه اللجنة بإصدار «تقرير التنمية البشرية بالمغرب» الذي وصف بكونه تقريرا يكتسي صبغة الصراحة والموضوعية.

وقد وقف هذا التقرير عند الجوانب الإيجابية والسلبية التي ميزت مسيرة النمو ببلادنا لمدة خمسين سنة الماضية، ونبه إلى أن المغرب يوجد اليوم أمام مفترقٍ طرق بين تصورين مختلفين لتحقيق التنمية؛ فإما الاستمرار فيما كان سائداً، ومن ثم فسيكون من الصعب التنبؤ بما يمكن أن يؤول إليه مستقبل المغرب، وإما اتباع مقاربة جديدة وأصيلة تعتمد التنمية البشرية منهجية للقضاء على الجهل والتخلف والتهميش والإقصاء. وهذا التوجه الثاني هو القادر على بعث روح الأمل والتفاؤل في مختلف مكونات المجتمع.

وفي سياق صدور هذا التقرير، وكذا في سياق الجهود التي تبذل حاليا بمنظور شمولي وواضح لمفهوم التنمية، من أجل استدراك الخصاص الملاحظ في ميادين عدة، ومن أجل جعل المغرب ينتقل إلى مصاف الدول المتقدمة القادرة على مواجهة تحديات العولمة والنمو التكنولوجي السريع واتساع الحريات العامة، فإن الأمية بمختلف أنواعها (الأبجدية والوظيفية والحضارية) تشكل أحد العراقيل التي تحول دون الاستثمار الجيد للطاقات والإمكانات البشرية.

وجدير بالذكر أن مجتمع الألفية الثالثة، الذي نعيش فيه اليوم، هو مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العالية، والانفتاح على فضاء الحريات والمبادرات الفردية والجماعية... وكل هذا مرتبط طبعا بما توفره المنظومة التعليمية من حيث نوعية التعليم والتكوين والتربية. وبالتالي فلا مكان فيه للجهل والأمية.

إن تعميم التعليم يعتبر مسألة جوهرية لتحقيق إنسانية الإنسان، وإخراجه من ظلمات الأمية. لكن ضمان بقائه بعيداً عن هذه الآفة الخطيرة، وضمان صقل كفاءاته ومواهبه مرتبط بعدد سنوات بقائه في المؤسسة التعليمية من جهة، وبجودة ما يتلقاه داخل هذه المؤسسة خلال تلك السنوات من جهة أخرى. إن جودة التعليم إذن هي التي تضمن الابتكار والإبداع وروح المبادرة والتواصل الجيد والمهنية في العمل، وتلك أمور أساسية في بناء التنمية البشرية، وفي تفعيلها وضمان استمراريتها.

النقطة الأولى : المفهوم و التطور التاريخي و الإشكالات:

أولا: مفهوم محاربة الأمية والتربية غير النظامية

إن مفهوم محاربة الأمية والتربية غير النظامية يشير إلى كل ما يجعل الإنسان يتحرر من مختلف القيود المكبلة لطاقاته وكل ما يجعله على الهامش ويحد من مشاركته في تفعيل محيطه واستثمار إمكانات هذا المحيط وتسخيرها لصالحه. إنه يتضمن كل ما يعرقل إحداث تنمية بشرية مستدامة في كل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وفي هذا السياق يقول جلالة الملك محمد السادس في الرسالة الملكية الموجهة يوم 11 مارس 2000 إلى المؤتمر الوطني للعصبة المغربية للتربية الأساسية ومحاربة الأمية: «إننا ندعو لاعتماد منظور شمولي، يدمج مكافحة الأمية، ضمن استراتيجية جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتأهيل المستفيدين من عملية محو الأمية للإنتاج والتكيف الأمثل مع آلياته، ومراعاة خصوصيات بيئتهم، وأوساطهم الاجتماعية، وتمكينهم من الانفتاح المستمر على مجتمع التواصل والتنافسية الذي هو مجتمع العولمة. إنها المقاربة التي تتوخى إكساب المستفيدين منها مهارات أساسية ووظيفية، تضمن لهم الكسب المشروع والعمل المنتج. وبذلك يسهم محو الأمية في القضاء على الفقر والتهميش»[6].

ثانيا :وضعية الأمية بالمغرب

عرف قطاع محو الأمية منذ الاستقلال تطورا ملحوظا، حيث شهدت الساحة المغربية مبادرات شتى تهدف كلها إلى التقليص من آفة الأمية وتأهيل المواطن المغربي ليواكب التحولات التي يعرفها العالم، وهكذا عرف ملف محو الأمية والتربية غير النظامية مجموعة من الإصلاحات في سياق الإصلاحات التي عرفتها منظومة التربية والتكوين.

6 – الرسالة الملكية التي بعث بها جلالة الملك محمد السادس إلى مؤتمر العصبة المغربية للتربية الأساسية ومحاربة الأمية المنعقد بالرباط يوم 10/03/2000.

ومن المحطات الأساسية التي عرفها مسار محو الأمية والتربية غير النظامية بالمغرب، صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي:

- اعتبر محو الأمية الدعامة الثانية التي سيرتكز عليها إصلاح التعليم والنهوض بالتكوين في المغرب، حيث اعتبر أن محاربة الأمية تعد إلزاما اجتماعيا للدولة وتمثل عاملا محددا للرفع من مستوى النسيج الاقتصادي؛ واضعا كهدف تقليص النسبة العامة للأمية إلى أقل من 20% في أفق عام 2010، على أن تتوصل البلاد إلى المحو شبه التام لهذه الآفة في أفق 2015،

- وبالنسبة للتربية غير النظامية التي تهتم باليافعين غير المتمدرسين أو المنقطعين عن الدراسة والمتراوحة أعمارهم ما بين 8 سنوات و16 سنة ينص الميثاق «على أنه يلزم وضع برنامج وطني شامل للتربية غير النظامية وتنفيذه، يهدف إلى محو أمية اليافعين والبالغين من 8 إلى 16 سنة من العمر، وذلك قبل متم العشرية الوطنية للتربية والتكوين. ويلزم السعي لإكسابهم المعارف الضرورية وإعطائهم فرصة ثانية للاندماج أو إعادة الاندماج في أسلاك التربية والتكوين، وذلك بوضع جسور تسمح لهم بالالتحاق بهذه الأسلاك.»

لكن الدراسة الوطنية التي تم إنجازها في 2012 كشفت أن نسبة الأمية لدى المغاربة الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات وأكثر تبلغ 28%، وترتفع هذه النسبة الى 38% من السكان البالغين 15 سنة فما فوق، فيما تعاني نصف المغربيات فوق سن 15 سنة (12,5 مليون) من الأمية.

ويشير آخر إحصاء للسكان أعلن عن نتائجه بداية 2015 أن عدد سكان المغرب يقارب 34 مليونا وأن قرابة ثلث السكان أميون وهو ما يكبد المغرب سنويا خسارة تقدر بنسبة 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي المقدر بحوالي 107 مليارات دولار خلال 2014.

ومن هنا يظهر أن الأهداف المحددة في الميثاق الوطني بعيدة عن التحقق.

وفيما يخص الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015 – 2030) نجد ما يلي:

..»تمكين اليافعين والشباب كافة، المنقطعين عن الدرا سة أو غير المتمدرسين، من التحرر من الأمية في أفق المدى المتو سط، مع موا صلة الجهود المبذولة في تكييف العرض التكويني مع حاجات المستفيد، في أفق الإر ساء الكلي لمقاربة نوعية تهم التقليص من النسبة العامة للأمية في أفق القضاء عليها.»

وفي هذا السياق كشفت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية في المغرب أن 10 ملايين مغربي ومغربية سنة 2014 ما زالوا يعانون من الأمية داعية إلى تسريع وتيرة العمل للقضاء عليها نهائيا في أفق سنة 2024 تحقيقا لأهداف العقد العربي لمحو الأمية.

ورغم استفادة ستة ملايين مغربي من برامج مكافحة الأمية خلال السنوات العشر الأخيرة، وبلوغ عدد المستفيدين 735 ألفا خلال 2012، يظل الهدف المنشود صعب المنال، وتسابق الحكومة الزمن لبلوغ مليون مستفيد سنويا.

ثالثا :الاشكالات التي تحد من برامج محاربة الأمية

ومن العقبات التي تواجهها برامج محو الامية والتربية غير النظامية:

- ضعف الالتقائية بين مختلف المتدخلين في تفعيل برامج محاربة الأمية والتربية غير النظامية،
- غياب التقويم لمخرجات الاستراتيجيات والبرامج،
- ضعف الحكامة الجيدة لدى مختلف المتدخلين،
- ضعف التمويل المخصص لتنفيذ برامج محاربة الأمية والتربية غير النظامية،
- مركزية القرارات مما يؤدي إلى صعوبات تنفيذها،
- تنوع منابع الأمية مما يستحيل معه مواجهتها والقضاء عليها،
- غياب البنيات التحتية الخاصة والملائمة للمستفيدين من برامج محاربة الأمية والتربية غير النظامية،

- عدم ربط محاربة الأمية والتربية غير النظامية بتنمية قدرات البحث والانخراط في مشاريع مدرة للدخل،
- غياب فرص التعلم لما بعد برنامج محاربة الأمية،
- ضعف انخراط القطاعات الاقتصادية فيها، اذ لا تتجاوز مساهمتها 3%، فالأمية بين المزارعين مثلا، حسب الأرقام الرسمية، تفوق 50%، في وقت تساهم فيه الزراعة بـ 15 الى 20% من الناتج الداخلي الإجمالي.

النقطة الثانية : توجهات اقتراحية

نقترح لتجاوز بعض الإكراهات المقترحات التالية :

- تشخيص حقيقي لوضعية الأمية ببلادنا حسب الفئات العمرية وحسب الجهات،
- تجفيف المنابع الأصلية للأمية وذلك بتسريع وثيرة تعميم التعليم والرفع من جودته،
- إتباع المقاربة التشاركية في تصور وإعداد وتنفيذ وتتبع وتقويم برامج محاربة الأمية والتربية غير النظامية،
- وضع برامج لمرحلة ما بعد الأمية،
- جعل حد للانقطاع عن الدراسة والهدر المدرسي،
- فتح أقسام خاصة للمنقطعين عن الدراسة،
- تطوير الشراكات مع مختلف الجمعيات ومختلف الفاعلين،
- إحداث أقسام قارة داخل مجموع المؤسسات التعليمية، ومؤسسات التكوين، والجامعات، وداخل المصانع والمقاولات، وأوراش العمال بمختلف أنواعها، من خلال برامج متواصلة، ومتراصة تستهدف القضاء على الأمية الأبجدية، موازاة مع الأمية النوعية، في إطار برنامج وطني متكامل،
- خلق قناة تلفزية وإذاعية خاصة بمحو الأمية بجميع أشكالها لتعميم الاستفادة منها بفعل التأثير القوي والمباشر لوسائل الإعلام والاتصال،
- دعوة كافة وسائل الإعلام الوطنية المكتوبة إلى المساهمة في المجهود

الوطني للقضاء على الأمية بتخصيص صفحات خاصة بهذا المجال حتى تكون التعبئة شاملة، وعلى كافة المستويات،

- ✯ دعوة كافة الأطر التربوية المستفيدة من المغادرة الطوعية والمتقاعدين وغيرهم إلى الإسهام والانخراط في برامج محو الأمية،
- ✯ التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال محاربة الأمية،
- ✯ ربط برامج محو الأمية ببرامج التكوين المهني،
- ✯ تشجيع المستفيدات والمستفيدين من برامج محاربة الأمية على الانخراط في مشاريع مدرة للدخل،
- ✯ إدماج المستفيدات والمستفيدين من برامج محاربة الأمية في برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتشجيعهم على تأسيس تعاونيات إنتاجية،
- ✯ تشجيع البحث العلمي في إيجاد الحلول لمعضلة الأمية ببلادنا،
- ✯ تشجيع رؤساء الجهات والجماعات المحلية ومختلف المنتخبين للمساهمة بقوة في محاربة الأمية وذلك بتخصيص جزء مهم من ميزانياتها لإنجاز برامج متنوعة في محاربة الأمية،
- ✯ إنتاج وسائل ديداكتيكية ملائمة لخصوصيات الفئات المستهدفة،
- ✯ إدخال المعطيات الجهوية والمحلية في برامج محاربة الأمية،
- ✯ اعتماد منشطين متخصصين في مجال تعليم الكبار ومحاربة الأمية،
- ✯ جعل المقاولة منفتحة على برامج محاربة الأمية من حيث التمويل والتنفيذ والتقويم،
- ✯ تهييء برامج حسب الفئات المستهدفة وذلك باعتماد مراحلهم العمرية،
- ✯ خلق تحفيزات مختلفة سواء بالنسبة للمستفيدين والمنشطين ومختلف المتدخلين في تمويل وتنفيذ برامج محاربة الأمية خاصة المقاولات،
- ✯ خلق مراكز جهوية لتكوين المنشطين ومختلف المتدخلين في تنفيذ برامج محاربة الأمية،
- ✯ وضع صيغ تعاقدية محفزة ومضمونة للمنشطين العاملين في مجال محاربة الأمية.

لجنة

الاستثمار الرياضي

مشروع برنامج تطوير الرياضة المغربية

الشباب والرياضة

في إطار الحملة الانتخابية وبمناسبة الانتخابات التشريعية يوم 07 أكتوبر 2016، فإن حزب الإستقلال ألح دائما على أن تكون الرياضة ورشا مفتوحا ونافعا، وذلك بتطوير وتحسين أدائها وتكوين أطرها من أجل أن تواكب النهضة الحضارية العلمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحاصلة الآن ببلادنا، والتي تقوت في ظل العولمة التي لايقبل قطارها التوقف والانتظار.

ولهذا كان اهتمامنا في حزب الإستقلال دائما متواصل ومفتوح على كافة شرائح الشعب المغربي ولاسيما الفئات الشبابية والمغربية والتي شكلت اهتماماته منذ تأسيسه.

ومعلوم كذلك أنه منذ العقدين الأخيرين أصبحت الرياضة تلعب كذلك دورا اقتصاديا وتنمويا ، حيث فتحت مجموعة من الأوراش وزاد الاهتمام بهذا المجال فظهرت معه صناعة رياضية بداية من تنظيم الفرجة إلى صناعة البذل الرياضية وتقديم خدمات رياضية واسعة، وإحداث مناصب للشغل .

ولذلك فليس بغريب أن تهتم وسائل الإعلام والإشهار كثيرا بظاهرة الرياضة كمنتوج متميز خصوصا وأنه يخلق رواجا اقتصاديا مهما والذي لم يبق حكرا عن الممارسين بل أصبح يستهوي العديد من المتدخلين كونه أصبح يدر أرباحا طائلة وصفقات خيالية فضلا على المزايا الاجتماعية والتنموية.

لذا فإننا في حزب الاستقلال نعتبر أن قطاع الرياضة ببلادنا قادر على كسب رهان المستقبل اعتبارا لكونه ورشا مهما من أوراش التنمية الشاملة.

ومعلوم أن المؤتمر السادس عشر لحزب الإستقلال كان محطة كبرى للإجابة عن تساؤلات الحركة الرياضية وإعطائها الفرصة لإبراز طاقاتها والتساؤل عن غياب سياسة رياضية مغربية.

لذلك خلصت اللجنة الرياضية بإعداد برنامج رياضي يهم ربوع المملكة قاطبة، مبوئا اللاعب الرياضي مكانته المشهودة في حقل الإبداع الإعلامي القانوني وممكنا المواطن المغربي فضلا على الفرجة والصحة من ممارسة الرياضة في أحسن الظروف، طبقا لمقتضيات ميثاق المنظمة العالمية للثقافة والعلوم وكذا الدستور المغربي.

ولعلنا ونحن نحاول النظر في واقع الحركة الرياضية المغربية، محتاجون في البداية إلى رصد عطاءات اللاعب والمدرب والتي كانت سببا مباشرا في ازدهار وتقدم الرياضة بكل المدن بصفة خاصة وبالمغرب بصفة عامة.

ولعل هذا كله يتجاوب ومضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى أشغال المناظرة الوطنية حول الرياضة التي انعقدت بمدينة الصخيرات أيام 24 و25 أكتوبر 2008.

لكل هذه الأسباب ظهرت الرغبة في تحويل اللجنة الرياضية إلى رابطة الرياضيين الاستقلاليين، علما بأن اللجنة الرياضية التابعة لحزب الاستقلال سبق لها أن قامت بعدة أنشطة نذكر منها على سبيل المثال :

1- تنظيم ندوة دولية «من أجل إقلاع رياضي حقيقي» سنة 2005.

2- تنظيم ندوة دولية حول «دور الرياضة في التنمية المستدامة» وذلك يوم الأربعاء 27 يونيو2012 .

3- تكريم فعاليات رياضية بمناسبة عدة لقاءات حزبية.

4- تقديم مشروع حول التغطية الاجتماعية لفائدة الرياضيين بالتنسيق مع الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمجلس النواب سنة 2014.

1- أهداف المشروع:

- تطوير والمحافظة على الصحة بفضل الممارسة الرياضية،
- توسيع قاعدة الممارسة الرياضية،
- تطوير رياضة النخبة،
- المشاركة الناجعة والفعالة في الملتقيات العالمية: عربية, افريقية ودولية.
- تشجيع الرياضة النسوية،
- الاهتمام برياضة المعاقين،
- تشجيع رياضة العمر الثالث.
- دمقرطة الممارسة الرياضية،
- التربية على أسس ومبادئ المواطنة والسلم والتعايش بفضل الممارسة الرياضية.
- الاندماج الايجابي والمساهمة في الاقتصاد الوطني بواسطة الرياضة.
- الدبلوماسية الرياضية وتحسين صورة الوطن في الملتقيات الدولية.

2 - الإستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف :

تقوم هذه الإستراتيجية على الخطوات الآتية:

- تحديد المجالات الرياضية الممكنة والمؤهلات الوطنية،
- دراسة هذه المجالات وتقييم الحصيلة،
- تحديد مواضع الخلل،
- اقتراح الحلول الممكنة بمراعاة للإمكانيات المتوفرة،
- تطبيق البرامج الفرعية حسب الأولويات،
- تقييم سنوي لهذه البرامج واقتراح الحلول للمزيد من تطويرها.

2 - 1: تحديد مجالات تطوير الرياضة المغربية:

لتحقيق هذه الأهداف وتطوير الرياضة بشكل فعال ومتساوي ومتكامل ينبغي التركيز على :

-1 رياضة الكم.

2 - رياضة النخبة.
3 - رياضة المستوى العالمي.
4 - الرياضة النسوية.
5 - رياضة الأشخاص المعاقين.
6 - رياضة العمال.
7 - قانون الرياضة.
8 - المنافسات الرياضية.
9 - المنشآت الرياضية.
10 - التمويل الرياضي.

2-2: الأولويات العامة على المدى القريب:

- التشخيص والقيام بدراسة علمية سوسيواقتصادية للممارسة الرياضية بالمغرب، والخروج بحصيلة 50 سنة من الممارسة الرياضية وتحديد مكامن القوة والضعف فيها،
- إنجاز ميثاق وطني للرياضة، يحدد أهداف الرياضة الوطنية وكيفية تطويرها في جميع مجالاتها بمختلف مناطق المغرب،
- إكمال انجاز وتفعيل مشاريع تأهيل الرياضة الوطنية،

2-3: الأولويات العامة على المدى المتوسط:

- تقييم المشاريع المنجزة على المدى القريب،
- تفعيل مشاريع الرياضية حسب الأولويات،
- المراقبة الدائمة لتحقيق هذه المشاريع ومدى نجاحها بواسطة كل الفعاليات المهتمة بالرياضة من برلمان وجماعات محلية ووزارات ومقاولات وجامعات رياضية وصحافة وطنية.

4-2: الأولويات العامة على المستوى البعيد:

- تقييم المشاريع المنجزة على المدى المتوسط، واقتراح التحسينات والحلول
- إكمال المشاريع المبرمجة،
- الوصول إلى رياضة مغربية تخضع للمعايير العالمية في الجودة والارتقاء.

3- الإستراتيجية الخاصة لتحقيق الأهداف:

	المدى القريب	المدى المتوسط	المدى البعيد
رياضة الكم:	- إعادة تنظيم الرياضة بالمقاطعات البلدية. - الأخذ بعين الاعتبار المؤهلات الخصوصية الطبيعية والجغرافية في الممارسة الراضية.	- توسيع الممارسة الرياضية على مختلف المقاطعات القروية والحضرية دون تمييز, - تطوير رياضة الكم بالتركيز على المقاطعات الحساسة والأكثر احتياج.	- الارتقاء بالرياضة للجميع كما وكيفا . - الانفتاح على الممارسات الرياضية المعاصرة والمتجددة. - توسيع قاعدة الممارسات على مختلف الأعمار في الجنسين
رياضة النخبة:	- إعادة هيكلة القطاع الرياضي بالجامعات والعصب والأندية. - إكمال مشاريع تأهيل الرياضة النخبوية	- إلزامية الاحتراف الرياضي بمختلف الجامعات	
رياضة المستوى العالمي:	- وضع برنامج لتكوين الأبطال الأولمبيين ومتابعة تقييم الانجازات - اهتمام بالنخب حسب الأولويات	- توسيع التأهيل على مختلف الفئات والأعمار في مختلف الرياضيات.	- حصد الميداليات في جميع الرياضيات الأولمبية. - تقييم الحصيلة وتشجيع كل المكونات البشرية المساعدة على تحقيق اليداليات
الرياضة النسوية:	- توسيع قاعدة الممارسة النسوية على مختلف الأعمار - توسيع قاعدة الممارسة النسوية على مختلف الجهات	- تعميم وتأطير الممارسة الرياضية العصرية على مختلف الجهات.	-انفتاح الرياضة النسوية الكمية والنخبوية ومشاركتها الناجعة في الملتقيات الدولية

رياضة الأشخاص المعاقين:	- اعادة هيكلة رياضة الأشخاص المعاقين - توسيع قاعدة الممارسة	- تنظيم بطولات رياضية محلة وجهوية ووطنية بطريقة مستمرة. - تعميم الرياضات الخاصة بالأشخاص المعاقين على مختلف الجهات.	- المشاركة الفعالة في الملتقيات الدولية. - اذخال رياضيات جديدة وتطويرها.
رياضة العمال:	- هيكلة رياضة العمال. - الزامياتها على كل الموسسات الأقتصادية	- تنضيم بطولات جهوية ووطنية.	-التطوير الكمي والنوعي اهذه الممارسة.
الرياضة السياحية	- هيكلة الرياضة السياحية وتوسيعها وفق الخصوصيات الطبيعية للجهات.	نشر الرياضة الساحية وتأهيلها وفق مؤهلات كل جهة.	- تأطير الرياضة السياحية. - ادخال الرياضات الساحية العصرية وتعميمها
التأطير الرياضي	- تحديد عدد المؤطرين الرياضيين واختصاصاتهم واعادة انتشارهم وفق الأحتياجات. - تحديد مكامن القوة والضعف في التأطير. - اعادة ترتيب الأطر الرياضية في مختلف التخصصات.	- بناء جامعات للتكوين الرياضي وتفعيل دورها في الاندماج بقطاع التشغيل. - اعادة هيكلة معاهد التكوين - التكوين حسب الاحتياجات. - التأكيد على التكوين المستمر في مختلف التخصصات داخل وخارج الوطن	- تعميم الجامعات للتكوين الرياضي بمختلف جهات المغرب. - انفتاح على الجامعات الأجنبية لتبادل الخبرات. - التكوين في الرياضهت العصرية حسب متطلبات الشباب, - التشجييع على الأبحات العلمية في مختلف التخصصات الرياضية.

قانون الرياضة:	- مراجعة القوانين الرياضية وإعادة بلورتها	- خلق قوانين رياضية تساير مستويات ومجالات الممارسة الرياضية	- تنفيذ القوانين وإعادة مراجعتها وتحيينها وفق واقع ومستجدات الممارسة الرياضية بكل المجالات.
المنافسات الرياضية:	- إعادة هيكلة البرامج الخاصة بالمنافسات الرياضيات ارتباطا بالمنافسات الدولية.	- استضافة المنافسات الرياضية العربية والإفريقية والدولية - المشاركة الفعالة في المنافسات الدولية على صعيد الأندية والجامعات.	- التميز وتحسين الترتيب في المنافسات الرياضية الدولية داخل وخارج الوطن.
المنشآت الرياضية:	- ترميم المنشئات الرياضية وإعادة عصرنتها. - إنشاء منشئات رياضية جديدة بكل الجهات حسب الاحتياجات	- إنشاء منشات رياضية تلبي رغبات كل المجالات والفئات والتخصصات.	- إنشاء منشئات رياضية وفق المعايير الدولية لاحتضان المنافسات العالمية الكبرى
التمويل الرياضي:	- توفير الامكانيات المادية اللازمة للممارسة الرياضية في كل المجالات والتخصصات بقيمة 50 بالمأة من الدولة و50 من القطاع الخاص.	- الاعتماد على الإشهار والاحتضان في التمويل الرياضي في جميع المجالات بمساهمة30 بالمأة من الدولة و70 من القطاع الخاص.	- التقنيين الكمي والنوعي للتمويين الرياضي وفق المردودية والمصداقية المتوفرة في كل المجالات - توفير الامكانيات المادية اللازمة للممارسة الرياضية في كل المجالات والتخصصات بقيمة 10 بالمأة من الدولة و90 من القطاع الخاص

خـاتمـة:

تقسم هذه الأهداف حسب الأولويات إلى المدى القريب والمتوسط والبعيد ولتحقيق هذه الأهداف، يتطلب تسطير وتحديد سياسة رياضية عبر برامج ووسائل وإمكانيات مادية وبشرية موازية مؤهلة.

ويعتبر مشروعنا هذا مرجع أساسي للمساهمة في وضع برامج مجتمعية رياضية متكاملة ومتداخلة فيما بينها بحيث تقوم على مقاربة بنيوية وظيفية ونسقية وعمودية تجعل كل مجال يؤثر ويتأثر بالمجالات الأخرى.

ولا يمكن لأي مشروع كيفما كانت واقعيته ومصداقيته أن يترجم إلى أرض الواقع بفعالية ونجاعة إلا إذا توفرت الإرادة والكفاءة اللازمتين وتوحيد المجهودات بين مختلف القطاعات الحكومية والغير حكومية.

الاستثمار الرياضي، التجهيزات والكفاءات الرياضية

منذ نشأته اعتبر حزب الإستقلال أنه من مقومات تحقيق التنمية بجميع أبعادها مرتبط بالارتقاء بالإنسان المغربي وبتأهيل العنصر البشري وكذا بناء مجتمع تعادلي متضامن ومتوازن، وبذلك أعطى الحزب الاهتمام اللازم في مرجعيته الفكرية إلى تحرير الفرد وتحرير المبادرة وإعطاء الفرص لبناء الاستحقاق وترسيخ البعد التربوي كمكون أساسي للشخصية المغربية جاعلا الإنسان هدفا وغاية.

وفي هذا الإطار يقول الزعيم علال الفاسي في كتابه النقذ الذاتي :

«أنه لابد للتربية من أن ترمي إلى تحسين أجسام الأطفال سواء في البيت أو في المدرسة ولا بد لها من العناية بالصحة البدنية لتمكن الأبناء من أن يعيشوا حتى يتعلموا ويعملوا بما علموا... ويجب أن يكون في المدرسة تعليم رياضي مصحوب بالتدريب وبإنشاء المباريات والمسابقات المتنوعة بين التلاميذ وأن تكون بها مساحات للعب.....».

كما أن الفكر الاستقلالي اهتم منذ البداية على أن يكون المواطن منتجا ومتشبعا بسلوك المواطنة الصادقة وقادرا على تحمل المسؤوليات خدمة للصالح العام، في إطار تصور شمولي للنهوض بالناشئة وبالمواطنة الحقة جاعلا من الرياضة مجالا أساسيا لصقل الشخصية المغربية وجعلها تؤمن بالقيم النبيلة.

وهكذا نجد في كتاب النقذ الذاتي أن التربية الصالحة تسهم في تكوين الأجيال التي تقدر وطنها ودينها وأمتها.

وبالطبع لايمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق التعويد على أعمال دينية ورياضية وفنية وخلقية تمكن الفرد من التحمس لما تقوم به من مروضات روحية وبدنية.

لذلك فإن حزب الاستقلال وهو يعي الدور الاجتماعي والاقتصادي والتنموي الذي يلعبه قطاع الرياضة في الحياة العامة لعموم المواطنين والمواطنات والشبان والشابات منهم على وجه الخصوص، يضع مشروع تصوره الرياضي بمختلف أنواعه وذلك من خلال :

الأهـــداف :

-1 جعل الورش الرياضي ورشا تنمويا مندمجا.
-2 توسيع قاعدة الممارسة وسط مختلف الفئات العمرية.
-3 تشجيع الممارسة الرياضية النسوية وتحقيق مبدأ المناصفة على مستوى الحركة الرياضية.
-4 الاهتمام أكثر برياضة المعاقين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
-5 دمقرطة تسيير الهياكل الرياضية الوطنية وتأهيل الموارد البشرية.
-6 إرساء تنمية رياضية مندمجة ومتوازنة ذات بعد ترابي وجهوي.

تعحديد مجالات تطوير الرياضة المغربية :

-1 توسيع رياضة الكم.
-2 زيادة الاهتمام برياضة النخبة.
-3 إعادة تأطير مجال الرياضة المدرسية والجامعية.
-4 تفعيل رياضة العمال والمؤسسات الخصوصية والاجتماعية.
-5 تحيين القوانين الرياضية وعصرنتها.
-6 الاهتمام بالمنشآت الرياضية وإحداث أقطاب رياضية.
-7 البحث عن التمويل الرياضي عن طريق الشراكات وانخراط المقاولات.
-8 اعتماد الرياضة الجهوية وذات بعد مجالي حسب خصوصيات كل منطقة أو جهة على حدة.
-9 الارتكاز على المعاهد والمراكز الوطنية لتكوين الأطر والرياضيين.
-10 إحداث مكاتب بلدية للرياضة.
-11 اعتماد التخصص والاحترافية في الممارسة الصحفية الرياضية واستعمال

التكنولوجية الحديثة.

12- الاهتمام بالطب الرياضي والنفسي.

وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف يقترح الحزب سلك استراتيجية :

أ- تحديد الأولويات العامة على المدى القريب من خلال :

- اعتماد خطة سوسيواقتصادية للممارسة الرياضية.
- إنجاز ميثاق وطني للرياضة والشباب يحدد أهداف الرياضة الوطنية وكيفية تطويرها.
- تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالرياضة : الفصول 33-31-26، وإحداث نظام خاص بالتقاعد والإستشفاء للحركة الرياضية.

ب- الأولويات العامة على المدى المتوسط :

- تفعيل مشاريع الرياضة حسب الأولويات.
- المصاحبة الدائمة لتحقيق هذه المشاريع وتقييم البرامج.

ج- الأولويات العامة على المدى البعيد :

- تقييم المنجزات واقتراح التحسينات والحلول.
- إكمال المشاريع المبرمجة.
- الوصول إلى رياضة مغربية تخضع لمعايير عالمية.
- تحيين المجلس الأعلى للشباب للرياضة

من المعلوم أنه صدر في سنة 1972 ظهير بمثابة قانون يحدث وينظم بموجبه مجلس أعلى للشباب والرياضة ، وبالتالي وجب تفعيل هذا المجلس مع تعديل بعض مقتضياته لجعله يتماشى مع المقتضيات الجديدة.

- يتولى المجلس الأعلى للرياضة وضع السياسات المنظمة للعلاقات بين الجهات والهيئات المعنية بالنشاط الرياضي لتحقيق التعاون الأمثل بينها.
- يهدف المجلس إلى الارتقاء بكافة مقومات النشاط الرياضي وتعظيم ور الرياضة لكافة المراحل السنية عن طريق تفعيل السياسة العامة للدولة في هذا

المجال ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق أهدافه.

- توسيع فرص وقاعدة الممارسة الجماعية للرياضة المقننة بين جميع فئات المجتمع للجنسين.
- وضع نظام وخطة لتنظيم الرياضات التنافسية، بما يكفل تشجيعها والتحفيز على ممارستها ووضع البرامج التي من شأنها إقامة المسابقات الرياضية.
- وضع وتنفيذ خطة للإعداد لقطاع متخصص بالبطولات الرياضية وصناعة الأبطال وحشد كافة الإمكانيات البشرية والمادية لذلك بما يضمن التمثيل المشرف في البطولات والمحافل الدولية.
- نشر الثقافة الرياضية والتأكيد على مفهوم الروح الرياضية والقيم والمبادئ والسلوكيات المستهدفة منها، وحماية العمل التطوعي والهواة من الرياضيين وتشجيع الإحتراف الرياضي.
- وضع وتنفيذ خطط إعداد وصقل وتنمية الأطر البشرية العاملة في مجالات الرياضة وتدعيم البنية الأساسية للرياضة بالدولة بما يخدم الرياضة عموما وتحفيز القطاع الخاص على الإستثمار في مجال الرياضة.
- اعتماد النظم المتعلقة بالنهوض بالرياضة، ووضع البرامج التي من شأنها تنمية البحث العلمي وتنفيذ السياسات لتطوير النشاط الرياضي.
- إنشاء وإدارة قاعدة بيانات معلوماتية للنشاط الرياضي للمساعدة في تحقيق أهدافه.
- اقتراح التشريعات ووضع اللوائح والآليات اللازمة لتحديد العلاقات والواجبات والمسؤوليات وتنظيم كافة الأنشطة المتعلقة بالرياضة، ومصاحبتها والعمل على وضع الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة للانتقال إلى الإستقلال المالي والإداري فيها بما يكفل مسايرة حركة التطور في المجال الرياضي على المستوى العالمي.
- وضع البرامج التي من شأنها الارتقاء بالطب الرياضي ومكافحة المنشطات والعقاقير الضارة في مجالات الرياضة المختلفة.

ولقد أشار دستور المملكة المغربية في بابه التاسع إلى «المجلس الإقتصادي والإجتماعي» والذي أناط به المشرع مهمة استشارية تجاه مجلس النواب ومجلس المستشارين في كل القضايا ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي وله الإدلاء برأيه في الإتجاهات العامة للإقتصاد الوطني والتكوين.

الاستثمار الرياضي، التجهيزات والكفاءات الرياضية فبراير 2017

حزب الاستقلال والاهتمام الدائم والمتواصل بالـورش الريـاضي

- السبق في تشكيل لجنة رياضية لدعم ترشيح المغرب 2004.
- تخصيص أشغال اللجنة المركزية الثانية 2004 لدور الرياضة في التنمية المستدامة.
- تقديم مشاريع قوانين أمام البرلمان وآخرها المتعلق بالتغطية الاجتماعية لفائدة الرياضيين المدرج حاليا أمام البرلمان.

عـناويـن :

- ماذا يريد المغرب من الرياضة؟
- عدم تفعيل مقتضيات الفصول 26، 31 و33 من الدستور المتعلق بالرياضة والتربية البدنية.
- عدم وجود كلمة واحدة فيما سمي بالمخطط الوطني لإعداد التراب الوطني المشكل من 51 توصية.
- المغرب لايتوفر على استراتيجية رياضية مصوت عليها من طرف البرلمان كما هو الشأن بالنسبة لباقي القطاعات (السياحة، الفلاحة، التعليم...) مخطط المغرب الأخضر (القطب الفلاحي) مخطط إقلاع - مخطط رواج - مخطط المغرب الأزرق (الشواطئ) والإكتفاء بتصريح من 5 سطور خصصت للرياضة في التصريح الحكومي 2012 والتي هي كمتمنيات وليس برامج.
دور الرياضة المدرسية والجامعية.

الرياضة النسوية.

- رياضة الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة.
- دور الجماعات المحلية (المجلس البلدي، المجلس الجهوي والمجلس الإقليمي).
- التمويل الرياضي وجعل الورش الرياضي رافعة اقتصادية مربحة لخلق الثروة.
الدبلوماسية الرياضية وغياب المغرب من مراكز القرار (وإحداث مناصب سفراء للرياضة على غرار الدول التي لها باع اقتصادي (كوريا الجنوبية وفرنسا).
- الإعلام الرياضي وإشكالية التخصص والتكوين.
- التكوين الرياضي وعدم وجود ولو كلية واحدة للرياضة على غرار باقي الدول.
- التجهيزات الرياضية (الملاعب، قاعات المغطاة، مسابح مغطاة، حلبة سباق الدراجات....).
- عدم تمثيلية الرياضة في المؤسسات الدستورية (المجلس الأعلى لحقوق الإنسان — المجلس الاقتصادي والاجتماعي - المجلس الأعلى لمنافسة وحرية الأسعار...).
- عدم تمثيلية القطاع الرياضي في البرلمان على غرار الغرف الفلاحية والتجارية أو اتحاد المقاولات العام بالمغرب (CGEM).

ورقة تقديمية :

لقد شكلت المناظرة الوطنية حول الرياضة التي انعقدت بمدينة الصخيرات يومي 24 و25 أكتوبر 2008 والتي توجت بالرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغالها، نقطة انبعاث الرياضة المغربية سيما وأن الرسالة الملكية السامية أصبحت خريطة طريق للجامعات الملكية المغربية للرياضة التي انخرطت بقوة في مضامينها إلى جانب باقي الفرقاء.

ومعلوم أن الرسالة الملكية السامية اعتبرت أن «الممارسة الرياضية أصبحت في عصرنا حقا من الحقوق الأساسية للإنسان» تماشيا مع الميثاق الأممي للمنظمة العالمية للثقافة والعلوم «يونيسكو» الذي يعتبر أن الرياضة أسمى

من حقوق الإنسان.

وهكذا جاء دستور المملكة الجديد ليترجم هذه المضامين على أرض الواقع، باعتبار أنه تناول في بابه الثاني المتعلق بـ «الحريات والحقوق الأساسية» في فصله السادس والعشرين (26) «على أنه من واجبات السلطات العمومية التدعيم بالوسائل الملائمة تنمية الإبداع الثقافي والفني والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة، كما أنه يجب عليها السعي لتطوير هذه المجالات وتنظيمها بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة».

وأن الفصل 31 أناط بالدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدر من المساواة من الحق في مجموعة من الحقوق منها : الحق في التكوين المهني ولاستفادة من التربية البدنية.

وهو نفس المنحى الذي اعتمده الفصل 33 الذي أوجب على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات مع إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي.

ولعل أهداف ومرامي المجلس المذكور ستظل متنوعة ومتعددة وهو الأمر الذي لا محالة سيجعل لائحة الفئات المكونة له مختلفة باختلاف الأنشطة ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي.

ومن بين أهم الأنشطة التي تحمل أبعاد تربوية واقتصادية وسياسية واجتماعية وتنموية نجد الرياضة.

فالرياضة تعتبر من بين أهم أوراش التنمية البشرية كما جاء في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في 18 ماي 2005 عن

مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حيث قال :

«وتأسيسا على هذه المقومات والمرجعيات والتجارب، فإن المبادرة التي نطلقها اليوم، ينبغي أن ترتكز على المواطنة الفاعلة والصادقة، وأن تعتمد سياسة خلاقة، تجمع بين الطموح والواقعية والفعالية، مجسدة في برامج عملية مضبوطة ومندمجة، قائمة على ثلاثة محاور : أولها : التصدي للعجز الإجتماعي، الذي تعرفه الأحياء الحضرية الفقيرة والجماعات القروية الأشد خصاصة. وذلك بتوسيع استفادتها من المرافق والخدمات والتجهيزات الإجتماعية الأساسية من صحة وتعليم ومحاربة للأمية، وتوفير للماء وللكهرباء، وللسكن اللائق، ولشبكات التطهير والطرق وبناء المساجد، ودور الشباب والثقافة، والملاعب الرياضية...»

وأن ذلك هو ماجسدته مقتضيات المادة 41 من الميثاق الجماعي الذي نص على وجوب إحداث لجنة رياضية ضمن اللجن الدائمة للجماعة.

لا يخفى مدى أهمية العنصر البشري في موضوع التنمية المستدامة، لا سيما متى كان هذا العنصر من الشباب الذي أصبح عازفا عن المشاركة في الحقل السياسي والإقتصادي والإجتماعي بسبب قصور التأطير، وعدم توفير فضاءات التربية البدنية التي تلعب الدور الأساسي في خلق التوازن النفسي والثقة بالنفس وروح التواصل والإنضباط والإحترام.

لهذا فإن حزب الآستقلال طالب بعدم تغييب الرياضة بمختلف أنواعها، في مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الإستشاري للشباب، لأنها ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية هامة تدل على ارتباطها الوثيق بأهداف المجلس المذكور وبتوصيات صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

1) الأبعاد الإجتماعية للرياضة :

للرياضة دور مهم في خلق نوع من التحام النسيج الاجتماعي، فمساهمتها في التنشئة الاجتماعية socialisation وتقوية الإندماج بين الفئات الاجتماعية يغطي على عجز المؤسسات التقليدية كالأسرة والمدرسة في صياغة الوعي الجماعي للإنسان المعاصر خصوصا مع إفلاس هذه المؤسسات وإخفاقاتها المتكررة في زمن العولمة.

ولقد ساهمت الأنشطة الرياضية عبر التاريخ في توجيه وتحييد العنف الاجتماعي مما حدا ببعض الباحثين إلى اعتبارها أداة للتحكم في العنف.

ولقد شغلت الرياضة مساحة كبيرة ومهمة من اهتمامات المجتمع المغربي وينبع ذلك من عدة عوامل يتمثل أهمها في التطورات الكبيرة التي شهدها المجال الرياضي على المستوى العالمي والوطني منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي على وجه التحديد، حيث لم تعد الرياضة وسيلة للترفيه بل سارت حرفة لها قواعدها الراسخة.

وهو مايجب أن تقوم به الحكومة المغربية في المجال الرياضي ووضعه ضمن أولوياتها، إضافة إلى ذلك هناك عامل الإهتمام الشعبي المكثف بالرياضة خاصة مع انتشار وسائل الإعلام وبصفة خاصة الإعلام المرئي الذي روج كثيرا للرياضة وجعل منها وسيلة للترفيه أقل تكلفة من وسائل أخرى.

والواقع أن الرياضة كانت منذ القدم محط اهتمام كبير من طرف حزب الاستقلال الذي بوأها مكانة خاصة ومتميزة في أدبياته ومؤتمراته.

هذا ويشكل القطاع الرياضي بجميع مجالاته ومستوياته موضوعاً أساسيا في العديد من الملتقيات العلمية الوطنية والدولية، وميدانا مفضلا في العديد من الدراسات والأبحاث الخاصة بالواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي للحزب. ولعل أهم ما يميز هذه الملتقيات حول الرياضة، الجهود الفكرية

والميدانية للمناضلين الاستقلاليين سواء كانوا لاعبين أو ممارسين أو مسيرين بغية تطوير الرياضة جهويا ووطنيا.

وتكمن أهمية القطاع الرياضي بالنسبة لحزب الاستقلال بكونه قادر على التحول إلى ورش تنموي وميدان تربوي إبداعي ووسيط سياسي يحتل مكانة بارزة في تطوير الشعب المغربي وجعله قادرا على المنافسة والعطاء، خصوصا إذا ماتم الاهتمام بالعنصر البشري.

وفي هذا السياق، فإن حزب الاستقلال وأطره يعرفون أن الرياضة والتربية البدنية توفر الأرضية لتعلم الانضباط والثقة بالنفس وروح القيادة و ممارسة الرياضة بصورة منتظمة ضرورية للتنمية البدنية والذهنية والاجتماعية والنفسية وتشجع الرياضة كذلك قيماً عديدة كروح الجماعة والتواصل والاندماج والانضباط والاحترام وتنقلان مبادئ أساسية ضرورية للديمقراطية كالتسامح والتعاون، كما تعلمان الإنسان القيم الأساسية لتقبل الهزيمة والانتصار، وتلعب الرياضة والتربية البدنية دوراً هاما للفرد والمجتمع.

فعلى الصعيد الفردي ، فإن الرياضة تعزز من قدرات الفرد البدنية والمعرفة العامة لديه.

أما على الصعيد الوطني، فهي تساهم في تأطير الشباب وتحقيق التنمية الاجتماعية وتطور الصحة العامة وتقارب بين مختلف الجهات.

وعلى الصعيد العالمي، فإن الرياضة لها دور إيجابي على التنمية والصحة العامة والسلم. وبإمكان قطاع الرياضة إحداث فرص عمل وثروات وأن تدر أرباحاً وموارد إضافية للدول المنظمة للتظاهرات الرياضية الكبرى.

وعلى هذا الأساس فإن حزب الاستقلال يدرك أن الرياضة لم تعد فقط تعرف بمفهوم ترفيهي بدني وإنما مزيج من المكونات التي تتداخل وتتفاعل في إطار مفاهيم الصحة والاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والبيئة، وهو ما يلزمها بتقنين العلاقات بين مختلف الفاعلين في الحقل

الرياضي داخل إطار قانوني يوضح واجبات وحقوق كل الأطراف ويساير واقع وتطلعات المجتمع المغربي.

وفي هذا الاطار، فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 58/5 بالقيم الإيجابية للرياضة والتربية البدنية واعترفت بالتحديات القائمة أمام عالم الرياضة وجعلت 2005 السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية ودعت كافة الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات إلى :

* إدراج الرياضة والتربية البدنية في برامج التنمية.
* العمل بصورة جماعية وتشكيل شراكات مبنية على أساس التضامن والتعاون.
* تطوير الرياضة والتربية البدنية كوسيلة للتنمية الصحية والاجتماعية والتعليمية والثقافية على الأصعدة المحلية والدولية.
* تعزيز التعاون بين قطاعات المجتمع المدني، ويجشع القرار رقم 58 /5 الحكومات والهيئات الرياضية الدولية على تنفيذ مبادرات شراكة بهدف دعم مشاريع التنمية المستندة إلى الرياضة التي تهدف إلى تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

2) البعد الإقتصادي للرياضة :

إن حزب الاستقلال ينظر كذلك إلى الرياضة كدعامة للتنشئة الاجتماعية والتربية وتطوير القدرات الشخصية، وهي وظائف حقيقية للأنشطة الرياضية، غير أن الأبعاد الاقتصادية والقيمة التي يسلط عليها الضوء بشكل كاف هي الأكثر مدعاة للتساؤل.

فمع عصر العولمة والاقتصاد الحر، أصبحت الرياضة تشكل إحدى المجالات الأكثر جاذبية لرؤوس الأموال ولاهتمام القوى الاقتصادية الكبرى.

ذلك لأن الرياضة تستقطب اهتمام شريحة كبرى من الجماهير التي تدخل

في اعتبارات اقتصادية لأن الفاعلين الاقتصاديين اليوم لا يتركون الفرص تمر دون توجيه الإشهارات التجارية واستغلال احتياجات المستهلك أينما حل وارتحل، إلا أنه رغم وجود الخلفية العلمية لهذه العلاقة لا يتم التركيز عليها ولا إثارة الإنتباه لها في وسائل الإعلام الجماهيرية وفي المنتديات السياسية والفكرية.

إن اختيار أي دولة لتنظيم نهائيات كأس العالم أو احتضان الألعاب الأولمبية أو تنظيم طواف للدراجات يخضع لاعتبارات اقتصادية أكثر مما يخضع لأي اعتبار آخر، مما يدفع مجموعات الضغط الإقتصادي إلى التأثير بشكل مباشر في قرارات المؤسسات الرياضية النافذة.

فالشركات التجارية الكبرى نجدها تعمل من أجل استغلال المحافل الرياضية الكبرى لأنها تتوقع زيادة في الأرباح ودفعة قوية للإقتصاد وإثارة غرائز الإستهلاك عند شريحة كبيرة من المتتبعين، إذ تتنافس كبريات الشركات المتخصصة في التجهيزات الرياضية على سوق يقدر بثلاث مليارات يورو.

وفي مجال النقل التلفزيوني وهو المجال الأكثر نشاطا وتأثيرا في الإقْتصاد الجديد، حيث يعتبر وسيلة لبث الإشهارات التجارية وتقنيات التسويق التي تؤثر في عادات المستهلكين، كما تؤثر الرياضة في مجال النقل الذي يعد عصب التجارة الوطنية والدولية، فكل القطاعات البرية والجوية والبحرية تنشط حركيتها بحركية الرياضيين وجماهيرهم، ناهيك عن حركية الأموال وجلب المستثمر الأجنبي.

فالرياضة ذات ارتباط وثيق بالساحة لأنها فرصة لتمكين السائح الوطني والأجنبي من اكتشاف المناظر الطبيعية والمآثر التاريخية للبلد.

لهذا فالبعد الاقتصادي للرياضة بالمغرب غير محدود الأفق بل إنه يزداد أهمية كلما تطورت الرياضة وكلما كثرت محافلها وملتقياتها.

وأن كل هذه الأوراش تم التطرق إليها في أشغال المناظرة الوطنية للرياضة المنعقدة أيام 24 و25 أكتوبر بمدينة الصخيرات والتي توجت بتلاوة رسالة ملكية حول الرياضة.

وعليه لابد من استحضار أهمية مضامين الرسالة الملكية السامية وإدراج الرياضة بمختلف أنواعها ضمن أهداف ومكونات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والبيئي وكذا المجلس الأعلى لحقوق الإنسان وباقي الهيئات والمؤسسات.

ولأن الرياضة تحمل أبعادا مختلفة وذات مرامي اجتماعية واقتصادية وتربوية ولأنها غير محدودة جغرافيا، وتمثل إحدى أوجه العولمة، فإنه لابد وأن تكون حاضرة بقوة في المقترحات والآراء التي يستطيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقديمها في إطار دوره الإستشاري الذي يضطلع به تجاه الحكومة ومجلس النواب ومجلس المستشارين طبقا للفصل 94 من الدستور.

ولما نحى المغرب سياسة الجهوية لتفعيل مشروع التنمية المحلية فإن حزب الاستقلال يرى أنه لابد من خلق امتداد ترامي وتفعيل مشاركة كل الجهات المغربية في الدور المهم الذي هو منوط بالورش الرياضي.

لجنة البيئة
والتعمير وإعداد التراب
الوطني والتنمية الأفقية

مشروع تقرير لجنة البيئة والتعمير وإعداد التراب الوطني والتنمة الأفقية

تقديم

لا شك أن التنمية كمفهوم و كبرنامج عمل بات يتصدر قائمة الأولويات في القضايا التي تشغل جميع الدول إيمانا منها على أنها السبيل الوحيد لتبوء المكانة المتميزة المتوخاة، وغني عن البيان، ونحن نتناول الإشكال في سياق حزبي التذكير أن حزب الاستقلال قد عمل دوما و بشكل متواصل على السعي لتوفير الآليات الضرورية لتحقيق التنمية على مختلف الأصعدة.

ويتفق خبراء الاقتصاد على التمييز بين مفهومين: النمو والتنمية ، إذ يعني النمو الزيادة الحقيقية في الناتج القومي ونصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية محددة، أما التنمية، فتعني بالإضافة إلى ما يعنيه النمو، تناقصا في عدد العاطلين عن العمل وعدد اللذين يعيشون في فقر مذقع، وتحسنا مستمرا في توزيع الدخل بين الفئات و مناطق البلد الواحد، وتلبية الحاجيات الأساسية للإنسان من مأكل وملبس وتعليم ومسكن وعلاج وترفيه، إلخ....

وتنطوي التنمية في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغير في المجتمع الذي تتوجه إليه، و بالطبع فهذا التغيير من الممكن أن يكون ماديا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي و التكنولوجي لذات المجتمع، وقد يكون معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقليدهم و ميولهم، و هو ما بات يصطلح عليه اليوم بالتنمية الأفقية.

وتظل التنمية الأفقية مرتبطة دوما بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، غير أنها في الأخير تبقى كلا متداخلا ومنسجما، وتكون ناجعة وفعالة عندما تتوجه في تعاطيها مع الأسئلة المجتمعية إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان والمجتمع، عبر مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية والثقافية والبيئية، ولهذا فالتنمية لن تكون غير تحسين لشروط الحياة بتغييرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي، ولعل إعداد التراب الوطني يعتبر المدخل الهام بل الأرضية الوحيدة المنتظر منها احتضان كل جهود التنمية باعتباره المجال الذي تتقاطع فيه كل أنشطة الدولة.

إعداد التراب الوطني ...المفهوم

ارتبط إعداد التراب الوطني بشكل وثيق بالعديد من المواضيع الآنية، من قبيلا اللامركزية، والجهوية، والحكامة، والتنمية.

و إعداد التراب مفهوم واسع كل يعرفه بحسب تخصصه، «فبالنسبة للجغرافيا يعتبر بمثابة إعادة توزيع للموارد الطبيعية و البشرية، أما بالنسبة للاقتصاد فهو وسيلة للتوزيع المناسب للأنشطة الاقتصاديةو للتنمية المحلية و الجهوية و هناك من يجمع بينهما، و يعتبر إعداد التراب هو السياسة الاقتصاديةو الاجتماعية المعقلنة، التي يتبعها الإنسان لاستغلال الموارد الطبيعية و تحسين جودة المجال أو الوسط الترابي الذي يمارس فيه مختلف أنشطته، و في نفس السياق نجد من يعرف إعداد التراب على أنه « علم و فن يهدف إلى تنظيم و توزيع الفضاء الجهوي و الوطني لمختلف الأنشطة البشرية حسب حاجات الفرد و الجماعة».

وبالرغم من تعدد التعاريف التي أعطيت لإعداد التراب الوطني يبقى الرابط المشترك بينها هو أنه سياسة تهدف إلى الحد من الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية بين مختلف جهات المملكة و إلى تحقيق التوازن المجالي و العدالة الاجتماعية و ذلك من خلال توزيع أفضل للسكان و الأنشطة على مستوى التراب الوطني، من أجل التغلب على كل التحديات الديمغرافية و الاقتصادية و البيئية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات و إمكانات كل منطقة.

اختصارا هو مجموع المساعي الهادفة إلى تحقيق التنمية الافقية في أبرز تجلياتها.

إعداد التراب الوطني.. السياق التاريخي

شكلت الاختلالات و الفوارق التي عانت منها مختلف جهات المملكة، و غياب النظرة الشمولية في تخطيط المجال و اختلال التوازن الذي تتخبط فيه البوادي و المدن و مجموع التراب على مستوى توزيع الساكنة و الأنشطة، دافعا أساسيا لاتخاذ تدابير و إجراءات قصد التخفيف من حدة تمركز القطاعات الإنتاجية و تنظيم التزايد المستمر للساكنة، و كانت أولى بوادر سياسة إعداد التراب الوطني سنة 1968 مع سياسة التنمية الجهوية التي رمت إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين جهات المملكة، و قد تبلورت في ظل المخطط الخماسي 1973-1977 مع إحداث الجهات الاقتصادية السبع، و التي اعتبرت تهيئة المجال من الأمور الضرورية لتحقيق التنمية و إنجاح الجهوية بالمغرب، و هو ما رسخه المخطط الثلاثي 1978-1980 الذي ركز على ضرورة وضع سياسة لإعداد التراب الوطني بالموازاة مع وضع تصميم للتهيئة لتحقيق التنمية، و تعزز مسار بلورة سياسة إعداد التراب الوطني بالمخطط الخماسي1981- 1985الذي أضاف القرى،حيث أنجزت تصاميم الهيكلة القروية للحد من المشاكل التي استفحلت بهذا الوسط، و تلى ذلك المخطط الخماسي 1988-1992 الذي أطلق عليه اسم مسار التنمية، و ركز بدوره على تهيئة المجال الحضري و القروي و الجهوي لضمان الاستقرار و التوازن على مستوى توزيع الساكنة و الأنشطة الاقتصادية و توزيع الثروات و الإدارة و تدبير المجال، غير أن فعالية هذه المخططات ظلت محدودة بسبب الإختلالات الكبرى التي كان يعاني منها المغرب، إلى جانب ضعف الإمكانيات و اعتماد منهجية قطاعية لم تعط أكلها،إذ لم يعرف المجال تطورا ملموسا بل تكرست الفوارق بين الجهات على مختلف المستويات اقتصادية، اجتماعية،و مع حكومة التناوب تم اعتماد سياسة جديدة تجلت في طرح مسألة إعداد التراب الوطني للحوار، و قد أطلق على هذا الورش سنة 2000 الحوار الوطني

لإعداد التراب ، انبثق عنه الميثاق الوطني لإعداد التراب الوطني سنة 2001 الذي مثل إطارا قانونيا و توجيهيا حدد المعالم الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني و اعتبر أساس التصميم الوطني لإعداد التراب الوطني الذي أخذ شكله النهائي سنة 2003 ، و كان لحزب الاستقلال أثر في تحقيق هذه الطفرة الى جانب باقي مكونات حكومة التناوب التوافقي.

و قد شكلت ثلاثية: الحوار— الميثاق— التصميم الوطني ركيزة متينةمن شأنها أن مكنت من إرساء سياسة ترابية واضحة المعالم، و بلورة التصاميم الجهوية و كذا تفعيل مفاهيم اللامركزيةو اللاتمركزو الديمقراطية كدعائم أساسية اختارها المغرب لبناء مشروعه التنموي، خاصة و أن المغرب قد تبنى نظام الجهوية المتقدمة التي تجعل من إعداد التراب الوطني أولى أولوياتها لتحقيق التنمية المستدامة.

سياسة إعداد التراب الوطني و الاختيارات الكبرى:

تتمثل التوجهات و الاختيارات الكبرى التي وضعتها سياسة إعداد التراب الوطني من أجل تحقيق التنمية الشاملة و المندمجة في كل جهات البلاد، في ما يلي :

- تنمية العالم القروي : و ذلك من خلال اتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى تنمية القرى و التخفيف من التباين بينها و بين المدن عن طريق تشجيع الإستثمار و تنويع الأنشطة الإقتصادية؛
- تأهيل الإقتصاد الوطني: عبرتحديث البنيات الإقتصادية و تحسين مناخ الإستثمار و تنويع الأنشطة الإقتصادية بالبوادي و تأهيل الصناعة بالمدن من خلال إعادة إنتشارها .
- تدبير الموارد الطبيعية و المحافظة على التراث :بترشيد تدبير الموارد المائية و المحافظة على التراث الغابوي و الإهتمام بالتربية البيئية .
- تأهيل الموارد البشرية :كمحو الأمية و تعميم التعليم و الرفع من جودته و تطوير البحث العلمي و الرفع من مهارات الفلاحين و الحرفيين،

- حل إشكالية العقار:و ذلك بالتحكم في السوق العقارية بالمدن و الحد من المضاربات و حل البنية العقارية المعقدة بالبوادي . (أراضي الجموع، الكيش ،الأحباس، إلخ...).
- السياسة الحضرية :اعتماد التنمية الإجتماعية كأداة للتنمية الحضرية (المدن) ومحاربة السكن العشوائي ووضع أسس لتنمية المدن اقتصاديا و اجتماعيا.

سياسة إعداد التراب الوطني..إيجابيات التبني و البلورة

لعل من حسنات اعتماد سياسة إعداد تراب وطني هو الحرص على التبلور التدريجي، استجابة لحاجة مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحاجة التنمية الحضرية والقروية، والتعمير، إلى جانب توفير أداة لتحقيق حكامة السياسات العمومية عبر تنسيق مختلف السياسات القطاعية، في إطار من التشاور والتشارك، و في نفس السياق، تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وإدماج التنمية المستدامة في السياسات القطاعية، وإلى تحديد التزامات الجميع في حقل حماية البيئة والتنمية المستدامة بوضع نظام للمسؤولية البيئية ونظام للمراقبة.

و يبقى من بين مكاسب اعتماد سياسة إعداد التراب الوطني السعي للارتقاء بالجهوية إلى جهوية متقدمة بحكم دستور 29 يوليو 2011، الذينص في فصله الأول/ فقرة 4،على أن « التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة»، والذي يربط بين التأهيل الاجتماعي والقضاء على التفاوتات المجالية، أي يربط بين التنمية البشرية والتنمية المجالية.

و من هذا المنطلق، يلزم التشديد على العلاقة التلازمية بين توجهات إعداد التراب وأهداف الجهوية الموسعة.

ولما كانت أهداف ومهام إعداد التراب في تفاعل وانسجام دائمين مع تنوع المجالات ومع التغيرات والتطورات التي تعرفها الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والبيئية والمؤسساتية لمجال معين، وكذا مع تحديات الأوراش الكبرى المهيكلة للدولة في كل اللحظات التاريخية الحاسمة، كان من الطبيعي جدا أن يحتل قطاع إعداد التراب الصدارة ضمن ورش المشروع الترابي المندمج للجهوية المتقدمة، من أجل التوطين الترابي الحكيم والمعقلن لمضامين السياسات القطاعية المختلفة.

سياسة إعداد التراب الوطني..واقع الحال

التحديات و الإكراهات :

رغم كل ما تحقق في مجال بلورة سياسة لإعداد التراب، تمكن من بلوغ الأهداف المسطرة لتحقيق التنمية المنشودة،لا ضير في الإقرار بأن هذه الأخيرة ما زالت تعاني من عدة معيقات تكمن أساسا في ضبابية التصور وضعف الاقتناع بالرؤية الترابية، وفي الإهمال الناتج عن عدم التفعيل، وفي التراجعات، والفراغات التي تحول دون التطور المضطرد لسياسة إعداد التراب.

وتعاني سياسة إعداد التراب الوطني من تحديات كبرى تتباين بين الاقتصادي والمجتمعي والتنموي،والبيئي، جراء ارتفاع وتيرة التزايد السكاني، ومعه ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الساكنة النشيطة، ما ينجم عنه تفاقما لمظاهر التهميش الاجتماعي ثم التباين السوسيو مجالي. وإجمالا يمكن القول،ان أهم معيقات سياسة إعداد التراب تمس جانب التصور والمنهجية، وكذا جوانب تنظيمية ومؤسساتية، دون إغفال السياسات المواكبة وآليات الرصد واليقظة، وتطبيق الإستراتيجيات والمخططات والبرامج التنموية، والتمويل، وحكامة السياسات العمومية.

فبخصوص التصور والمنهجية، يمكن الإشارة إلى أنها تتجسد في ضعف الإيمان لدى المسؤولين بأهمية سياسة إعداد التراب في إنجاح المشروع المجتمعي المرغوب، و تفاوت في درجات الاقتناع لدى الفاعلين العموم

والخواص بضرورة المقاربة الترابية في التعاطي مع أي نشاط تنموي اجتماعيأو اقتصادي كمنظور وفعل،ثم تغاضي البعض عن الإقرار بأن الفضاء الترابي مجال لتدخل كل الأنشطة، ومن ثمة كل القطاعات، و عدم وعي الجميع وعدم تسليمه، رغم النص الدستوري، بأن الاختلالات الاجتماعية لا تنفصل عن الاختلالات المجالية، وأنهما معا وجهان لواقع واحد، و من بين انعكاسات ضبابية التصور يمكن ذكر عدم أجرأة جل مقتضيات الميثاق الوطني لإعداد التراب المتصلة بالجانب التشريعي والتنظيمي، علاوة على غياب قانون حول إعداد التراب كان من شأنه التمكين من إعطاء القوة الإلزامية والإجرائية لتفعيل آليات وأدوات تنفيذ توجهات السياسة الوطنية لإعداد التراب ، دون نسيان غياب قوانين قطاعية ومجالية كقانون المناطق الجبلية، وتقادم قوانين أخرى كتلك المتعلقة بالغابة والماء.

و من حيث الجوانب المؤسساتية، تجب الإشارة إلى تجميد نشاط المجلس الأعلى لإعداد التراب و عدم انتظام دوراته و اجتماعات اللجنة الدائمة لإعداد التراب الوطني،إضافةإلى تأخر إحداث اللجن الجهوية لإعداد التراب رغم أهميتها في اكتمال البناء المؤسساتي الترابي.

و للتدليل على الأعطاب المؤسسية، التي تعوق السير السليم يمكن الإشارة إلى كون المجلس الأعلى لإعداد التراب و منذ عقد دورته الأولى سنة 2004 ، لم ينعقد إلا متم شهر يوليوز 2016 تحت شعار "إلتقائية السياسات العمومية رهان إعداد التراب"، و لم تنجح هذه الدورة في أن تكون في مستوى الانتظارات و التطلعات حيث اكتفت بعرض نتائج خلاصات توصيات للدورة الأولى للمجلس الأعلى لإعداد التراب، إضافة إلى المساهمة في إثراء النقاش حول السياسة الوطنية لإعداد التراب في ضوء تنزيل ورش الجهوية المتقدمة اعتمادا على منطوق القانون التنظيمي للجهات ووفق منظور حكامة شمولية، والتشاور حول نتائج تقييم التصميم الوطني ومشروع قانون إعداد التراب، بغية إعطاء القوة الإجرائية للهياكل

والأدوات المتعلقة به، والتداول حول دور المجالس العليا والهيئات التشاورية وميكانيزمات التنسيق فيما بينها.

و فيما يتعلق بحكامة السياسات العمومية وجب التذكير في هذا الصدد، بغياب ثقافة العمل الجماعي البين - وزاري أو البين- قطاعي، وضعف بنية آليات التنسيق والتحكيم أو انعدامها كليا، إن على المستوى الوطني أو المحلي، و كذا قيام الهندسة الحكومية على الترضيات و التسويات بين الرغبات الذاتية عوض رهان الحكامة التدبيرية للشأن الحكومي، و كذا غياب ثقافة البناء التراكمي القائمة على مبدأ الاستمرارية مع الإصلاح في السياسات.

و على مستوى الآليات، يمكن تسجيل ضعف الدور الاندماجي للتخطيط الاستراتيجي المجالي الذي يمكن أن تلعبه مختلف التصاميم والمخططات الوطنية والجهوية والمحلية لإعداد التراب الوطني والتعمير، والذي وازاه ضعف من حيث تنفيذ سياسة إعداد التراب، انعكس سلبا على التخطيط الاستراتيجي لإعداد التراب إذ لايعمل بسلاسة وانسياب، مما حال دون قيامه بدوره التوجيهي والاندماجي التنموي الترابي على الوجه الأكمل.

وفيما يخص الرصد واليقظة، وجبت الإشارة إلى عدم تفعيل تعميم تجربة النظام الدائم لرصد وجمع المعطيات حول الهجرة الداخلية، وهامشية دور المرصد الوطني لإعداد التراب في تتبع الدينامية الترابية، وعدم التوفر على آليات إحصائية فعالة، خاصة على الصعيد الجهوي وما دون الجهوي، وافتقاد أنظمة قوية للإعلام الجغرافي تكون في خدمة كل الفاعلين العموميين.

و يتميز واقع سياسة اعداد التراب الوطني ببلادنا كذلك بالفشل من حيث التطبيق السليم للاستراتيجيات الوطنية والمخططات والبرامج التنموية الكبرى، وعدم البلورة الفعلية لإحداث مجموعة من مصادر التمويل التي

يكون بوسعها دعم التنافسية، وتمويل الدراسات العملياتية للمشاريع ، وعقد الشراكات مع السلط المحلية بخصوص مشاريع مهمة لإعداد التراب.

سياسة إعداد التراب الوطني...مقترحات و حلول

أمام واقع الحال هذا، وبناء على تقييم نتائج مجموعة من التجارب والخبرات في مجال سياسة إعداد التراب الوطني،داخل وخارج الحدود،خلص مهتمون ومتخصصون الى الحرص على دعم التراكمات والمكتسبات الوطنية الخاصة بإعداد التراب الوطني، وتثمين هياكل إعداد التراب الوطني عبر تفعيل أدوارها المحورية (المجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني، اللجنة الوزارية الدائمة لإعداد التراب الوطني، اللجن الجهوية لإعداد التراب)،والسعي للتعجيل بإصدار قانون حول إعداد التراب الوطني، مع اعتماد إعداد التراب الوطني كآلية لتحقيق الملاءمة والاندماجية بين السياسات العمومية الترابية، و استقطاب الاستثمارات الخاصة، و كذاملاءمة اختصاصات ومهام القطاع الوزاري المكلف بإعداد التراب الوطني مع المفاهيم الجديدة للجهوية المتقدمة والتنمية المحلية المستدامة،و السعي الحثيث لمراجعة التصميم الوطني لإعداد التراب، إلى جانب الحرص على إحداث صندوق وطني للتنمية الترابية

ومرصد للدينامية الترابية، وتعزيز العمل التشاوري والتشاركي بخصوص تعميم تصميم التنظيم الوظيفي والتهيئة، والتصميم التوجيهي الإقليمي للتجهيزات ذات الاستعمال الجماعي (المخطط الاستراتيجي الإقليمي)، والمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، وذلك حتى يتسنى حقا بلورة استراتيجية وطنية تخص المسالة العقارية والسياسة الواجبة الاتباع بخصوصها، انطلاقا من اعتماد المقاربتين الترابية و المجالية قصد تمكين الوحدات الترابية من وضع مخططاتها الاستراتيجية و القطاعية، و أيضا

عدم التراجع عن التعاطي مع قضايا التنمية القروية بمنظور ومقاربة التنمية المجالية، المكرسة للأفقية، وللشمولية والاندماجية،وتطوير المسلك التعاقدي بين الدولة والجهات كقاعدة تشاركية مساهمة.

ويرحب المتعاطون لشأن إعداد التراب الوطني،بضرورة إعادة النظر في «سياسة المدينة» والعمل على تصورها في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية، وبنائها وفق دليل أجرأتها، وعلى أساس ـ خاصة ـ تصميم التنظيم الوظيفي والتهيئة، وذلك من أجل المراهنة على التخطيط الترابي قصد إنجاح مشروع الجهوية المتقدمة، وتحقيق التنمية المستدامة المتوازنة لجميع التراب المغربي، دون نسيان تقوية وتثبيت الإرادة السياسية، وتعميق الوعي لدى الجميع، بمعطى إسهام إعداد التراب في مشروعنا المجتمعي.

استخلاصا ، فإن إعداد التراب سيظل مسالة إرادة، و تخطيط، و تدبير، أو ممارسةباعتبار أن تهيئة التراب إشكالية معقدة ومتعددة المستويات، ويتمثل تعقدها في ارتباطها بميادين متعددة وكثيرة وقطاعات تجسد الأزمة فيها على طول مراحل التخطيط والإنتاج والتدبير والإدارة، كما تشكل إسقاطات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

ومن خلال ما سبق ذكره، نستشعر الرهانات والتحديات التي تفرزها اللحظة التاريخية التي يعيشها بلدنا، والتي تسائل في العمق الاستراتيجيات القطاعية والمخططات التنموية الترابية، حيث من المفروض واللازم النهوض بها، وتمكينها من أدوات و آليات الاشتغال و التفعيل الضرورية فدور سياسة إعداد التراب مستقبلا، محوري واستراتيجي من أجل تهييء المناخ الملائم وتوفير شروط النجاح لجميع الإجراءات والتدابير المرتبطة براهنية الإصلاحات المطروحة للتفعيل، وفي مقدمتها الحكامة الجيدة، العدالة الاجتماعية والترابية، التنمية البشرية،و وضع التوجهات الاستراتيجية في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على الموارد الطبيعية

وإقامة التجهيزات وتوفير شروط الأداء المتميز للنسيج الاقتصادي الوطني والجهوي،وأخيرا ضبط التوازن داخل المجتمع وبين مختلف مكونات التراب الوطني، كتنظيم سوق الشغل ومحاربة الفقر والأمية والرعاية الاجتماعية والمحافظة على التراث الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

إن الخلل الحقيقي يكمن في الهوة السحيقة بين الواقع والممارسة من جهة، وفي انعدام الواقعية الإجرائية والتتبع الدائم لما يخطط له، من جهة ثانية، و في غياب إرادة حقيقية للإشراك ونيات صادقة في التخطيط العقلاني والمحكم بعيدا عن الهواجس الأمنية والأهداف الطبقية.

ختاما يلزم توضيح أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والحضرية والبيئية تتطلب الإرتقاء بالأداء العمومي إلى مزيد من الالتقائية والانسجام والتنسيق وإلى إعمال آليات التخطيط والاستشراف في تدبير المجالات وتنميتها تنمية مستدامة.

التعمير

التعمير و العمران...المفهوم و النشاة

تشكل العمارة التعبير الطبيعي والتجسيد المادي للمستوى الفكري والثقافي وللمعتقدات الدينية والروحية المميزة لتلك الحضارة ولفظة العمارة هاته تحيلنا على لفظة أخرى من نفس أسرتها هي العمران. والعمران هو واقع الاستقرار في المدينة. والعمران هو مصطلح اقترحه ابن خلدون في مقدمته للدلالة على نمط الحياة بوجه عام. ومن هذا العمران ما يكون حضريا ومنه ما يكون بدويا. وقد استلهم ابن خلدون المصطلح من الهدي القرآني «هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها». والعمران في اللسان العربي هو نقيض الخراب. والثابت أن الظاهرة قد اتسعت كثيرا وأصبحت لأهميتها موضوع انشغال لدى معظم الدول لما يتولد عنها من مشاكل يستوجب حلها التدخل عن طريق مجموعة من العمليات والإجراءات التي

تشكل في مجموعها ما يصطلح عليه بالتعمير.

لكن التعمير بمفهومه المعاصر سيعرف نقطة انطلاقه مع الثورة الصناعية، حيث عرفت أوربا الغربية حركة تمدن على نطاق واسع، الأمر الذي ساعد على استقطاب يد عاملة من البوادي، فظهرت عدة مساكن وأحياء كتجمعات سكنية تستقر فيها حيث أصبحت تشكل تلك الأحياء نواة لتجمعات سكنية ضخمة مما دفع السلطات العمومية لدول أوربا الغربية إلى التفكير في ضرورة تنظيم المدن. كما أن الحربين العالميتين الأولى والثانية كانتا فرصتين للسلطات الإدارية المختصة بقطاع التعمير لبلورة الإطار القانوني والمؤسساتي على أسس ومبادئ حديثة كما وردت في مؤتمر أثينا حول التعمير سنة 1933.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن التعمير كتشريع عصري قد مر بأكثر من مرحلة، ففي فرنسا مثلا انتقل من سن ما يعرف بالتعمير التنظيمي الذي هو عبارة عن أوامر ونواهي وأذون خلال الخمسينيات إلى ما يسمى بالتعمير العملياتي الذي يعد بمثابة مناهج وآليات لتنفيذ المخططات العمرانية وتجسيدها ميدانيا خلال الستينيات ليتم في السبعينيات الأخذ بمفهوم التعمير التشاوري الذي ينجم عن تشاور يتم بين الدولة والجماعات المحلية، وبينهما وبين المنعشين العقاريين، إلى الأخذ في الثمانينيات باللامركزية على مستوى الاختصاص، بعدما تم نقل قضايا التعمير إلى المجالس البلدية بمقتضى قانون 07 يناير 1983 بشأن توزيع الاختصاص بين المجالس والمحافظات والجهات والدولة . أما في هولندا فقد تم إصدار قانون تصاميم التهيئة سنة 1901 وقبلها أعلنت السويد أن كل مدينة ينبغي أن يكون لها قانونها التوسعي وذلك من خلال قانون 1874.

وإذا كان للتعمير في الدول المتقدمة مفهوم وقائي ومستقبلي مبني على وجود نظرية منظمة ومهيكلة، فإن هذا المفهوم في الدول النامية يعد عملية وقائية باعتباره تنظيما من جهة، وعملية علاجية من جهة أخرى باعتباره

يهدف إلتسوية الأوضاع القائمة المتميزة بالعشوائية.

تطور قطاع التعمير بالمغرب...الكيفية و الإيقاع

أما في المغرب، فإن كلمة التعمير تعد حديثة النشأة. لكن ذلك لا يلغي التنظيم الذي كانت تعرفه بعض المدن المغربية العتيقة، حيث أحيطت المدن بالأسوار وتمحورت حول المسجد والسوق المركزي وتميزت بوجود العديد من الأحياء الوظيفية المتخصصة وخاصة في الصناعات اليدوية والتجارة (النجارون، الحدادون، الخرازون، سوق الذهب، سوق الفضة وغيره)، وكانت نتيجةهذا التطور العمراني والمعماري إرثا تاريخيا جد هام من المدن المتطورة في شكلها وتنظيمها ودورها الاقتصادي، ففي بداية القرن العشرين تميزت البنية الحضرية بالمغرب بعنصرين هامين:

- محور ثلاثي من المدن العتيقة في شمال المغرب، يربط بين مدن فاس وتطوان والرباط ومحور ثنائي يربط بين مدن مراكش وتارودانت في الجنوب؛
- وجود العديد من المدن الصغيرة والمتوسطة العتيقة التي لعبت دورا هاما في التواصل التجاري والتأطير الحضري والمقاومة ضد الأطماع الأجنبية(وجدة، تافلالت، صفرو، شفشاون، الصويرة، أزمور...).

إن استقراء عناصر البنية الحضرية بمختلف هذه المدن العتيقة يبين مدى أهمية الانشغالات الدينية والاقتصادية والأمنية في اختيار الموقع ونمط البناء وتوجيه التوسع الحضري.غير أن التعمير بمفهومه الحديث لم يعرفه المغرب إلا بعد خضوعه لنظام الحماية الفرنسية، بعدما عملت هذه الأخيرة على إدخال لبناته الأولى انطلاقا من مجموعة من الإجراءات القانونية والمؤسساتية المتمثلة في إصدار التشريعات وإحداث الهياكل الإدارية المكلفة بتطبيقها. إلا أن الإدارة الفرنسية لم تكن تنظر إلى المجال المغربي نظرة تنموية كما نصت على ذلك بنود معاهدة الحماية بقدر ما كانت تهدف

إلى استغلاله واستنفاد خيراته الطبيعية وتسخير موارده البشرية وذلك في إطار تقسيم العمل الدولي وبسط هيمنة الدول الأوربية على مستعمراتها. لقد نتج عن ذلك تعميق عوامل التهميش والفوارق الاجتماعية وتولدت عنه أطروحة «المغرب النافع» و» المغرب غير النافع»التي تحكمت في اختيارات الحماية.

ومن بين أبرز القرارات التي اتخذها المستعمر والتي كان لها وقع كبير على الظاهرة العمرانية وتأثير واضح في خلخلة ذلك المحور الداخلي المتوازن الذي طبع المجال المغربي قبل الحماية، نذكر تلك المتعلقة بتحويل العاصمة من فاس نحو الرباط وذلك لأسباب أمنية، حيث اعتبرت السلطات الفرنسية وجود نخبة معارضة للحماية بمدينة فاس عاملا يهدد مصالحها خاصة وأن عناصر المقاومة بالداخل لم يتم القضاء عليها. ومن القرارات المؤثرة كذلك إنشاء ميناء الدار البيضاء الذي اعتبر من أكبر موانئ إفريقيا، بالإضافة إلى إحداث مدن جديدة كالقنيطرة التي كانت تحمل اسم ليوطي وفضالة المعروفة حاليا بمدينة المحمدية.كما تم تقسيم المجال الترابي إلى مناطق للمراقبة المدنية ومناطق الحكم العسكري. هذه القرارات كانت كافية لإضفاء طابع اللا توازن على مجموع المجال الترابي المغربي، حيث نتج عنها فوارق جهوية لازال المغرب يعاني منها إلى اليوم.

لقد عمد المقيم العام الفرنسي ليوطي منذ 1912 إلى إحداث مرفق للتعمير مكلف أساسا ببناء المدن الأوربية والسهر على سلامة المدن العتيقة. ولم يكن ليوطي يولي أي اهتمام لتوسع المدن، إلا أن المشكل سيطرح بحدة مع الانفجار الديموغرافي والهجرة القروية، بعدما كلف ليوطي المهندس المعماري الفرنسي هنري بروست H.Prost بالإشراف على مرفق التعمير. فموازاة مع الإطار المؤسساتي عملت الإدارة الحمائية على وضع الإطار القانوني لقطاع التعمير بإصدار ظهير 16 أبريل 1914 المتعلق بتصفيف الأبنية والتصاميم الموضوعة لتهيئة المدن وتوسيع نطاقها

والحرمات والجبايات المفروضة على الطرق.ويعتبر هذا القانون أول قاعدة مكتوبة تهم التعمير بالمغرب مستقيا بعض مبادئه وقواعده من تشريعات أجنبية وخاصة منها التشريع المصري والتشريعات المحلية لمدينة لوزان السويسرية وستراسبورغ الفرنسية.

وقد تمت تقوية وسائل عمل الإدارة بظهير 31 غشت 1914 حول نزع الملكية والذي نص على مسطرة مشابهة لتلك التي ينص عليها القانون الفرنسي الصادر بتاريخ 21 أبريل 1914. وخلال هذه الفترة كانت المهام المرتبطة بإعداد وثائق التعمير بيد قسم الأشغال العمومية. وفي سنة 1920 أصبحت مصالح أخرى تساعد المديرية العامة للأشغال العمومية في هذه المهام، حيث تضمنت مديرية الشؤون المدنية المنظمة بظهير 23 أكتوبر 1920 قسما مكلفا بإعداد وإنجاز مخططات تهيئة المدن.

تنظيم المجال و أولى إرهاصات التخطيط الحضري

لقد تميزت هذه المرحلة بوجود أزمة في التخطيط وخلل على مستوى التدبير العمراني ساعد في ذلك اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939 التي واكبها هروب العديد من الأوربيين وخاصة الفرنسيين منهم إلى المغرب، مما دفع بالمسؤولين آنذاك لتدارك الموقف خصوصا أن الأزمة أصبحت تطال سكان الأحياء الأوربية، ولهذه الغاية تم استدعاء إيكوشار Ecochard سنة 1946 قصد إصلاح الأخطاء المرتكبة، حيث عمد إلى وضع تصميم لمدينة الدار البيضاء والذي زكى في جزء منه اختيارات بروست H.Prostمن خلال ارتكاز التصميم الجديد بدوره على تنطيق دقيق يمكن من الحفاظ على التوزيع والتكامل الوظيفيين للمجال مع تبني بعض مظاهر التجديد المتمثلة في محاولة احتواء التوجه التلقائي لمدينة الدار البيضاء عن طريق تحويله إلى اختيار رسمي. كما نهج إيكوشار سياسة اللامركزية الصناعية ورفض فكرة الفصل بين السكان الأوربيين والسكان المغاربة بالإضافة إلى اختياره التصميم الخطي الذي يروم ربط الدار البيضاء

بمدينة فضالة (المحمدية) علما أن تصميمه قد جاء بمشروع الطريق السيار للربط بين الدار البيضاء والرباط. ورغم ذلك فإن مخطط إيكوشار لم يحظ برضى العديد من الأوربيين بالمدينة، الشيء الذي أدى إلى الاستغناء عن خدمات واضعه سنة 1953 أي سنة واحدة بعد المصادقة النهائية على التصميم، لكن ذلك لم يمنع من متابعة تطبيق هذا التصميم إلى ما بعد عهد الاستعمار.

وعلى المستوى المؤسساتي فقد عرفت هذه المرحلة إعادة النظر في الهيكلة الإدارية، حيث تم نقل وضع التصاميم العامة للتهيئة والتصفيف إلى مصلحة مراقبة البلديات والتعمير التابعة لمديرية الشؤون السياسية بقرار للمقيم العام بتاريخ 10 يناير 1946. لكن النمو السريع للمدن والمشاكل التي ترتبت عن ذلك استوجب تنسيقا أكبر، نتج عنه إحداث مجلس أعلى للتعمير بمقتضى قرار المقيم العام المؤرخ في 08 أكتوبر 1945. وفي سنة 1955 تم إحداث مديرية التعمير التابعة لوزارة الداخلية. لقد تم فرض هذه الهيكلة الإدارية في مناخ يتسم بأزمة حضرية خانقة واكبه سياسيا معارضة قوية للحركة الوطنية، وقانونيا إصدار تشريع جديد متعلق بالشؤون المعمارية لم يغير من الاتجاهات السابقة بشكل جوهري، بل عدل فقط بعض مقتضيات ظهير 1914 التي لم تعد في مجملها تتلاءم والمعطيات الجديدة آنذاك في ميدان السكنى والتعمير.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن مقتضيات قانون 1952 عملت على تطبيق مضامين التصفيف ومخطط التهيئة، ونصت على ضرورة إلزامية رخصة البناء، ومساهمة السكان المجاورين للطرق في بناء وإصلاح شبكة الطرق العمومية. كما عمل هذا القانون على توسيع المناطق التي يشملها التخطيط الحضري بغية تحقيق عنصر الشمولية والقراءة المستقبلية للمجال الحضري. وعلى عكس القانون السابق، فإن قانون 1952 أعطى للإدارة سلطة توقيف تسليم رخص البناء خلال فترة إعداد مشروع تصميم التهيئة،

وذلك حتى لا يتم خلق عراقيل تحول دون تنفيذ تصميم التهيئة أو يؤدي إلى إرغام الإدارة على تغييره أو تعديله بعدما أصبح جاهزا مصادقا عليه.

وفي هذا السياق ، أعطى القانون سلطة تقديرية في ما يخص منح أو منع إعطاء رخص البناء خلال تلك الفترة التي يتم فيها إعداد التصاميم. كما نص القانون على تصميم التنطيق لتفادي تلك العراقيل كذلك أمام تنفيذ سياسة التعمير المتبعة من قبل الإدارة المعنية بذلك.

وموازاة مع ذلك، تم إصدار ظهير 30 شتنبر 1953 بشأن التجزئات وتقسيم العقارات الذي عدل ظهير 14 يونيو 1933 المتعلق بالتجزئات العقارية والذي تم تعديله بظهائر أخرى مؤرخة على التوالي في 07 غشت 1934 و06 أبريل و07 أكتوبر 1937، حيث إن ظهير 1953 قد عرف التجزئة بشكل دقيق موضحا مختلف أنواعها سواء منها المعدة للسكن أو ذات الغرض الصناعي أو التجاري، كما بين بعض التقسيمات التي لا تعتبر تجزئة.

لقد سمح ظهير 1953 للإدارة بممارسة مراقبة صارمة على الملاكين عن طريق الترخيص أو المنع من أجل تفادي وجود تجزئات سرية. ورغم المستجدات التي جاء بها كل من ظهيري 1952 و1953 ، فإنهما لم يستطيعا حل المشاكل المطروحة، ليظل المجال المغربي مفتقدا إلى الانسجام والتوازن مع استمرار ظاهرة المضاربة العقارية والسكن غير اللائق بشتى أشكاله أمام ضعف إن لم نقل غياب مراقبة رسمية له.

لقد ورث المغرب -بعد الاستقلال- أزمة عمرانية مبنية على سياسة التمايز بين «مغرب نافع» «ومغرب غير نافع» حيث وجدت الإدارة المغربية نفسها أمام تحديات حاولت تجاوزها من خلال برامج التنمية والمخططات الاقتصادية والإصلاحات الإدارية التي لم تف بالمقصود. وإن عدم الاستقرار المؤسساتي في قطاع التعمير إنما ينم عن غياب رؤية واضحة للتعامل مع

مشاكله ويشكل وجها من الوجوه الدالة على فشل الدولة بهذا الخصوص؛ ينضاف إلى ذلك إن تعدد المتدخلين الذي مرجعه لطبيعة التعمير الأفقية، الأمر الذي يستوجب إيجاد ميكانيزمات واضحة للتنسيق بينهم وضمان النجاعة في التدخل، طالما أن الإشكال لا يكمن في التعدد بقدر ما يكمن في مدى ضبط الخيوط الناظمة للمجال.

جدول يبين انتقال قطاع التعمير بين وزارات ما بعد الإستقلال

الفترة الزمنية	الوزارة المكلفة
- دجنبر 1955 – يوليوز 1967	- وزارة الأشغال العمومية
- يوليوز 1967 – أبريل 1972	- وزارة الداخلية
- أبريل 1972 – أبريل 1974	- وزارة التعمير والسكنى والبيئة
- أبريل 1974 – أكتوبر 1977	- وزارة السياحة والتعمير والسكنى والبيئة
- أكتوبر 1977 – أبريل 1985	- وزارة السكنى وإعداد التراب الوطني
- أبريل 1985 – مارس 1998	- وزارة الداخلية
- مارس 1998 – نونبر 2001	- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والبيئة والإسكان
- نونبر 2001 - أكتوبر 2007	- الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالتعمير والإسكان
- أكتوبر 2007 - يناير 2012	- وزارةالإسكان والتعمير والتنمية المجالية
- يناير 2012 - ماي 2015	- وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة
- ماي 2015 - فبراير 2017	- وزارة التعمير وعداد التراب الوطني

بالإضافة إلى ذلك، فقد قام المشرع بإصدار ظهير 25 يونيو 1960 بشأن التكتلات القروية، الذي يعد أول نص يصدر بعد الاستقلال في ميدان التعمير بخصوص التجمعات القروية التي لم يسبق أن تم تنظيمها تشريعيا، ليسري الظهير المذكور على المناطق التي لا يشملها ظهير 1952، حيث نص على وثيقة تعميرية هي تصميم التنمية، كما تضمن مقتضيات همت

التجزئة العقارية والبناء بالمنطقة المشمولة بتصميم التنمية. وقانوني 12-90 المتعلق بالتعمير و90-25 المتعلق بالتجزئات والتجمعات السكنية والتقسيم سنة 1992 وصولا إلى قانون الضابط العام للبناء سنة 2013؛ كل ذلك من أجل تنظيم وضبط واحتواء الإشكالات المتفاقمة في القطاع.

وأمام ثقل المهام التي أضحت تتحملها الإدارة المركزية خاصة في ميدان التخطيط العمراني من جهة، وأمام عدم قدرة الجماعات المحلية على تحمل المسؤولية بسبب ضعف إمكاناتها وإمكانياتها في هذا الميدان في ظل استفحال الأزمة الحضرية من جهة أخرى، عمدت الدولة إلى العمل على تقوية وسائل تدخلها عبر محاولة تنويعها باعتماد وسائل جديدة إضافية عن طريق إحداث مؤسسة «الوكالة الحضرية» كأداة لضبط المجال وكإطار مؤسساتي يسهر على التطبيق الفعال للنصوص التشريعية في ميدان التعمير.

الوكالات الحضرية آليات تقنية في خدمة الجماعات الترابية

هذا، وقد تم إنشاء أول وكالة حضرية سنة 1984 مباشرة بعد الأحداث التي عرفتها مدينة الدار البيضاء سنة 1981، تلك الأحداث التي أدت إلى تقسيم المدينة إلى عدة عمالات وتقسيم العمالات إلى عدة بلديات، مما نتج عنه تعدد الجماعات المحلية، الأمر الذي جعل من بين أهداف إحداث الوكالات الحضرية هو التنسيق على مستوى التخطيط والتدبير العمرانيين نظرا لما يحتاجه التخطيط العمراني من مهنية وما يتطلبه ضبط العمران من كفاءات، واعتبارا كذلك لخصوصيات التعمير كميدان التقاء مختلف القطاعات. بهذه القناعات عملت السلطات العمومية على إحداث الوكالة الحضرية للدار البيضاء من أجل وضع حد للنمو الفوضوي للدار البيضاء الكبرى ومن أجل خلق تهيئة متناغمة لهذا التجمع. فإلى حدود هذا الوقت كانت مسؤولية التخطيط العمراني وظيفة من وظائف السلطة المركزية.

لقد شكل إحداث الوكالة الحضرية أول تجديد نوعي في البنية الإدارية

المشرفة على قطاع التعمير. فبعد النجاح النسبي للوكالة الحضرية للدار البيضاء في ضبط وتنظيم توسع المدينة، بادرت السلطات العمومية إلى إحداث وكالات حضرية غطت كبريات المدن المغربية كفاس والرباط وسلا وأكادير ومراكش كمرحلة أولى تلتها مدن بني ملال ثم طنجة ووجدة وتازة والحسيمة وتاونات ومكناس وتطوان والقنيطرة وسيدي قاسم وآسفي والجديدة وسطات وبن سليمان وخريبكة، تلتها بعدذلك مدن الخميسات وقلعة السراغنة وخنيفرة وورزازات والرشيدية والداخلة؛ تلاها بعد ذلك تغطية كافة التراب الوطني.

إن أهمية الوكالات الحضرية تكمن في اعتبارها ميدان التقاء مجموعة من المصالح المتضاربة والمتشعبة. فمن جهة، هناك الملاك العقاريون الذين يهدفون تحقيق أكبر ربح ممكن، وهناك الطبقات الفقيرة التي تبحث عن إطار عيش ملائم، ومن جهة أخرى هناك السلطات العمومية التي تروم ضمان توازن معين من أجل تحقيق الاستقرار الذي يعد ضروريا لكل تنمية.

بالموازاة مع ذلك، عرف دور الجماعات الترابية تطورا ملحوظا منذ حصول المغرب على الاستقلال، فهذه الجماعات التي لم تكن خلال فترة الاستعمار سوى أجهزة استشارية تسهر سلطات الحماية على تعيين أعضائها وتأطير اجتماعاتها، أضحت خلال فترة الاستقلال وحدات منتخبة ذات سلطات استشارية وأحيانا تقريرية في الأمور ذات الصلة بالشؤون المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن التدخل الجماعي في ميدان التعمير يعاني من صعوبات جمة، تتمثل في الاكراهات الناجمة عن النمو الديموغرافي وتزايد الحاجيات الضرورية للسكان وضآلة الوسائل المتوفرة لديه. بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تتجلى بالأساس في إخضاع قطاع التعمير بالجماعات الترابية للحسابات السياسية الضيقة.

التعمير ورهان مواجهة كبرى التحديات والإشكاليات:

عرف قطاع التعمير بالمغرب وجود وتناسل إشكاليات عدة على مر العقود من التخطيط والتدبير العمرانيين؛ وإذا كنا لا نبخس الجهود الجبارة والموارد المهمة المرصودة للرقي بالأنسجة العمرانية؛ فإن الطريق لا تزال طويلة وغير معبدة للوصول للنتائج المتوخاة؛ ويمكن تفصيل محاور الإشكالات المطروحة كالتالي:

1. إشكالية التخطيط العمراني:المنظومة الحالية تتطلب تقليص عدد الوثائق العمرانية المعتمدة مع تبسيط مساطر إنجازها والمصادقة عليها؛ مع ضرورة خلق تمفصلات واضحة فيما بينها مع وثائق إعداد التراب، وذلك من أجل أن تكون منظومة التخطيط العمراني أكثر نجاعة.
2. إشكالية التدبير العمراني:المنظومة المعمول بها حاليا تتميز بكثرة المتدخلين وتشتت المسؤوليات ما يؤدي إلى هدر الطاقات وفي نفس الوقت ضعف نجاعة التدبير؛ خاصة فيما يتعلق بتنزيل النصوص النظرية على واقع ميداني شديد التعقيد والتحول وبطئ مساطر الترخيص وعدم فعالية المراقبة والزجر.
3. إشكالية التعمير العملياتي:الأدوات الحالية للتدخل والأجرأة لا تزال محدودة جدا وتكاد تقتصر على التجزئة العمرانية كأداة قانونية للتدخل، الأمر الذي يتطلب تطويرها عبر تقنين تلك المستعملة عمليا في غياب إطار قانوني مؤطر كالمدن الجديدة، وإضافة أدوات أخرى كالتهيئة التشاورية وغيرها، بما يُمكن من تنويع أدوات التدخل حتى تكون قادرة على التعاطي مع مختلف الحالات وحتى تسهل إمكانية التعمير الفعلي للمناطق المفتوحة للتعمير وكذا تنزيل مضامين وثائق التخطيط العمراني وبالتالي الحد من تطور التعمير العشوائي.
4. إشكالية تعبئة العقارات في المناطق المفتوحة للتعمير والتخفيف من

تعقيدات العقار بمختلف صورها؛ الأمر الذي يُفاقم الأزمات المرتبطة بالسكن والإستثمار والتوسع الحضري المعقلن؛ ويفتح الباب بمصراعيه أمام لوبيات العقار للهب الأسعار من جهة واستفحال السكن الهامشي غير المهيكل من جهة أخرى؛ مما يعطي صورة قاتمة عن أحوال الساكنة الهشة وكذا صورة حواضرنا وبلادنا بصفة عامة.

5. إشكالية تمويل التعمير باعتبار ذلك من أكبر التحديات التي تواجهالجماعات ومختلف الفاعلين في تطوير وتدبير المدن، بعدما اعتبر أن الأدوات الحالية تبقى محدودة وغير كافية، الأمر الذي يتطلب البحث عن آليات جديدة وفعالة للتمويل.

التعمير و تعاطي السياسات العمومية مع الغش كاليات المطروحة:

لقد دأب مدبرو الشأن التعميري على التدخل من خلال البرامج والمبادرات التوجيهية أحيانا والتصحيحية أحيانا أخرى؛ وذلك في سبيل ضبط وتيسير سبل تنظيم المجال وتوفير الآليات التقنية والقانونية الكفيلة بمساعدة متخذي القرار على التحكم في التطور العمراني للمراكز والمدن؛ وذلك من خلال:

← الشق القانوني:

إن التعمير من الميادين المثيرة للجدل وهو يتميز بالصعوبة والتعقيد، أما المشرع فيتدخل بين الحين والآخر لتقويم اختلالات السياسة العمرانية؛ وقد تميزت الفترة الأخيرة بتعزيز الترسانة القانونية للتعمير من خلال إصدار قانونين هامين:

- المرسوم رقم 2.13.424 الصادر في24 ماي 2013بالموافقة على ضابط البناء العام:

ويهدف هذا القانون إلى:

- تحديد شكل و شروط إيداع ودراسة طلبات وتسليم الرخص
- إعمال مبادئ الحكامة الجيدة
- إصلاح المنظومة المحددة لتسليم رخص التعمير
- تبسيط المساطر الإدارية المعتمدة وتوحيدها
- ضبط وتقليص آجال مختلف المراحل وتوحيد الوثائق المكونة لملفات طلبات الرخص
- تدقيق اختصاصات وتحديد مسؤوليات مختلف المتدخلين
- تشجيع التدبير اللامادي لمختلف مساطر الحصول على رخص التعمير

ويشكل الشق الأخير من القانون في مادتيه 47 و48 المتعلقتين بالتدبير اللامادي لمساطر تسليم رخص البناء من نقاط الضوء المهمة في هذا النص الهام.

- القانون 66.12 مراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناءالصادر في 19شتنبر 2016

إن ميدان المراقبة يشكل بيت القصيد في الأزمة العمرانية التي يعرفها المغرب من جهة ولتداخل العلاقات في هذا الشأن بين الأجهزة الإدارية والأجهزة القضائية من جهة أخرى. وكما لا يَخفى على المُتَدخل في ميدان التعمير؛ فإن عدم إيلاء الأهمية اللازمة لتتبع ومراقبة الأنسجة العمرانية المُهَيكلَة وغير المُهيكلَة والمشاريع المرخصة قيد الإنجاز تترتب عنها آثار وخيمة على المجال الترابي والمعيش اليومي للساكنة على كافة المستويات؛ إذ كيف تُبذل جهود جبارة وتُرصَد مبالغ مهمة وأطر مختصة في إعداد وثائق التعمير وعقد اللجان المختصة لدراسة ملفات البناء قبل ترخيصها؛ فيما تبقى المراقبة الميدانية —كآلية للتتبع- دون مستوى التطلعات فيما يتعلق بالرصد والضبط والزجر؛ لِنَخْلُصَ دون ذلك - في نهاية الأمر- لعمل قاعدي جبار في التخطيط المكتبي والترخيص يقابله هَدْرُ للمَجْهود المَبْذول على مستوى التنفيذ على أرض الواقع.

لذا؛ فإذا كانت روح كل القوانين والدوريات التي كان معمولا بها قبل صدور القانون الحالي تهدف أساسا للضبط الميداني للتعمير وجعله خاضعا لمعايير التخطيط والتدبير القبليين من لَدُنِ المُتَدَخِّلين المَعْنِيين وِفْق النصوص المؤطِّرة؛ فإن مستجدات القانون 12-66 نجحت إلى حد كبير في وضع الأصبع على مَكْمَنِ الدَّاء واستدراك مواضع القصور في النصوص السابقة على مستوى تحديدِ المهام وكيفية التدخل مع اختصار المساطر وتقوية الصلاحيات حسب خطورة المخالفات على النحو الذي يحقق النتيجة المرجوة في مجال عمراني متغير ويستجيب للمتطلبات التنظيمية والصحية السليمة.

← الشق المؤسساتي:

يعد تعميم تغطية التراب الوطني بمؤسسات الوكالات الحضرية من أهم الإنجازات المؤسساتية المنجزة؛ فعلى مدى أزيد من 30 سنة على تأسيس أول وكالة حضرية بالمغرب لمدينة الدار البيضاء في 1984؛ ثم تم بعد ذلك تغطية كافة التراب الوطني بالوكالات الحضرية على مراحلإلى حدود أخر جيل من الوكالات الحضرية برسم سنة 2013.

وإذ يعد هذا التوجه المؤسساتي صائبا في شكله؛ فإن دعمه من خلال توسيع وتنويع صلاحيات الوكالات الحضرية يعد مطلبا ملحا للرفع من نجاعتها وفاعليتها للوصول للنتائج المرجوة في التعمير على المستويات المحلية والجهوية والوطنية.

متطلبات اساسية و جوهرية للرقي بقطاع التعمير:

هذا و قد دعا حزب الاستقلال غير ما مرة في ما يخص تدبير القطاع إلى تجاوز المُعيقات التي يطرحها والتي لا تنتهي بتشخيص واقع الحال؛ وإنما تتطلب العكوف على إعداد حزمة متكاملة من المقترحات العملية على المستوى القريب والمتوسط والبعيد؛ وذلك لغاية النهوض بمجال التعمير واحتواء الآثار المجالية السلبية الناجمة عنه.

وتتمثل جملة المقترحات في إعادة النظر في كل هذه الاشكالات الخمس المذكورة سلفا؛ وذلك من خلال وضع إجراءات سريعة لإخراج النصوص القانونية الشاملة (مدونة التعمير كنموذج) والتي من المفروض أن تجيب عن كل هذه الإشكالات، خاصة وأن منظومة التعمير المغربية قد عرفت عددا مهما من محاولات التطوير منذ عقود من الزمن، وإنجاز العديد من مشاريع القوانين، إلا أنه يُسجل دائما تأخر واضح في إخراجها في الوقت المناسب؛ مما يعمق التناقضات و التفاوتات المجالية على مستويات عدة كما يحرم المشتغلين بالميدان ورؤساء الجماعات الترابية والمسؤولين الترابيين من أدوات التدخل والضبط الترابي المنشود.

- مراجعة وتوحيد النصوص القانونية المتعلقة بالتعمير في إطار مدونة التعمير.
- تقوية الصلاحيات والإختصاصات وآليات التدخل الميداني مع تقليص عدد المتدخلين؛
- الرقي بأداء الوكالات الحضرية وتدعيم استقلاليتها عبر فك ارتباطها ورهن قراراتها بالمجالس الإدارية وذلك من خلال تحويلها إلى هيئة مركزية (من قبيل مندوبية سامية للتخطيط والتعمير)؛ مع تخويلها الصلاحية الكاملة والأدوات والإمكانيات اللازمة لتنفيذ السياسات الحكومية الأفقية المتعلقة بالتعمير وملحقاته.
- تقليص وتوحيد مساطر الإعداد والمصادقة على وثائق التعمير المختلفة من خلال سد الثغرات القانونية —غير المحددة للآجال- وكذا الاكتفاء بالحد الأدنى من المتدخلين؛ مع التنصيص على إشراف الوكالة الحضرية على مختلف مراحل الدراسات انتهاءا بالمصادقة على المشاريع.
- تنظيم القطاعات الحكومية المرتبطة بالوزارة المعنية مع توزيع واضح ومعقلن للصلاحيات والإختصاصات ومجالات التدخل (خاصة فيما يتعلق بحالة المفتشيات الجهوية للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني) .

توفر الإرادة السياسية والإشراك الكامل للمعنيين أولوية حتمية للنهوض الحقيقي بقطاع التعمير

إن كسب رهان تطوير وتحديث ميدان التعمير، رهين بمدى إدراك كل الفاعلين والمسؤولين والمواطنين بأهمية قطاع التعمير وخطورة تركه ينمو بشكل عشوائي في ظل الحلول الترقيعية والمعالجات الاختزالية والتقزيمية للمشاكل المطروحة. مما يتطلب حل الإشكالات بمقاربة شمولية لرفع التحديات الآنية والمستقبلية التي يقتضيها الاندماج في الحركة العالمية مع المحافظة على جوهر حضارتنا وتاريخها والاستفادة من المكتسبات العلمية التي حققتها الإنسانية في العقود الأخيرة.

وخلاصة القول، فإن التدخل العمومي في ميدان التعمير بالمغرب في حاجة إلى الموضوعية والمسؤولية والإحترافية والتقييم.

لقد أكدت تجربة التعمير بالمغرب الحاجة إلى تدليل التباين الحاصل بين الجانب النظري والممارسة عبر استحضار مقاربة واقعية ؛وذلك من أجل تفادي الحلول الترقيعية التي تعمد إلى تأجيل الأزمات دون حلها. لذا فإن المتدخلين العموميين في ميدان التعمير مطالبون اليوم بالعمل على إبعاد هذا المجال من الاحتكار السياسي في اتجاه منطق التهيئة؛ وذلك حتى لا يصبح التعمير أداة للتهدئة دون أن يكون أداة للتهيئة. وبعبارة أخرى، أن يتجاوز أولوية الهاجس الأمني على التنمية المستدامة الموروثة عن الاستعمار.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن قضايا التعمير بالمغرب ما زالت تعالج بمعزل عن قضايا إعداد التراب. فإن كانت وثائق التعمير ليست خططا اقتصادية، فإنها بالتأكيد ضرورية لكل تنمية كانت اقتصادية أم اجتماعية، حيث أن اهتمامها بالقضايا العمرانية لايجب أن ينفصل عن اهتمامها بقضايا التنمية في كل أبعادها، مادام التمدين ليس غاية في حد ذاته، وإن كان كل تدخل فيه يكتسي بشكل أو آخر صبغة اقتصادية أو اجتماعية أو هما معا.

البيئة

الدعامة البيئية وآفاقها بالمغرب

إن ما ميز قمة ريو المنعقدة سنة 1992 هو وعي المجتمع الدولي بالرهانات البيئية التي أضحت تفرض نفسها أكثر فأكثر على الاختيارات التي تتخذها الدول في مجال البيئة وعلى رأس هذه الرهانات استشراف مستقبل مضمون للشعوب الحالية والمستقبلية ينسجم مع رأسمالها الايكولوجي.

غداة هذه القمة عمل المغرب على إحداث قطاع وزاري مكلف بالبيئة تسيره كتابة دولة فرعية تابعة لوزارة الداخلية. ولمدة عشرين سنة عرف هذا القطاع تطورات جد هامة تمثلت أساسا في توسيع نطاق سلطاته ومهامه سنة 2000 والزيادة الهامة في ميزانيته منذ 2005 وكذا تعزيز قدراته وتوسيع تغطيته الترابية. إذ أن الوعي بالرهانات المذكورة قد أدى إلى خلق انسجام تدريجي لدى الأطراف المتدخلة. فالمنظمات الغير حكومية تنظمت وشكلت بديلا محليا فعالا والفاعلون الاقتصاديون وعوا بأهمية دورهم فانتظموا في لجان أو مجموعات للتفكير والعمل كلجنة التنمية المستدامة التي أحدثها الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنة 2006.

لقد كان التطور ملحوظا خاصة مع ارتقاء الخطاب حول حماية البيئة نحو مفهوم التنمية المستدامة هذا المفهوم الواسع الذي يفرض خلق آليات جديدة للتبادل والرصد ومخططات عمل دقيقة تجعل من المغرب فاعلا ملتزما برؤية مستقبلية تتخذ من الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة مرتكزا لها.

1. التزام حتمي:تفعيل العمل البيئي

إن عزم المغرب على جعل البيئة أولوية وطنية أمر تم تأكيده في أعلى مستوى للدولة.

ويتمثل هذا التفعيل من خلال ما يلي:

- تعزيز الإطار المؤسسي: غداة قمة ريو 1992 عمل المغرب على إحداث قطاع للبيئة لتنسيق العمل الحكومي في مجال المحافظة على البيئة. وقد تعزز عمل هذا القطاع على مر السنين من خلال الأهمية التي أولاها للبيئة والإمكانيات التي وضعت رهن إشارته. وحاليا يتموقع هذا القطاع داخل وزارة كبرى تجمع أيضا قطاعات الماء والطاقة والمعان. بالطبع تتدخل في هذا المجال أيضا قطاعات عمومية وشبه عمومية وأيضا القطاع الخاص, كما أن المغرب يتوفر على مؤسسات ومجالس تساهم في اتخاذ القرار في إطار التشاور والمشاركة بين جميع الفاعلين.

- تعزيز الإطار القانوني : يتم إصدار عدة قوانين بيئة وفقا للمبدأ 11 من إعلان ريو الذي يدعو الدول إلى إصدار تدابير تشريعية في مجال البيئة. تم السهر على تكييف المعايير الايكولوجية والأهداف والأولويات البيئية والتنمية. لقد تم انجاز تقدم ملحوظ في المجال القانوني خصوصا عن طرق الميثاق الذي يمنح قيمة دستورية للبيئة. لقد تم ترجمة هذا التوجه بالمصادقة على مجموعتين من النصوص: القوانين التي تحافظ على البيئة : قانون الماء، دراسة التأثير على البيئة، قانون الحفاظ ومحاربة انبعاث الملوثات الجوية، قانون تدبير النفايات الصلبة، قانون المناطق المحمية، قانون الحقائب والأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل وقوانين جديدة تهم التنمية المستدامة أهمها قانون الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وكذا الوكالة المغربية للطاقة الشمسية. وهناك نصوص أخرى في طور الانجاز أهمها القانون الإطار المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

- تعزيز المواكبة والتقييم والوقاية : من خلال خلق المختبر الوطني للبيئة وكذا المراصد البيئية (المرصد الوطني للبيئة، المراصد الجهوية للبيئة وللتنمية المستدامة)، ومن خلال تحديد مؤشرات التنمية المستدامة، إنشاء لجنة وطنية ولجن جهوية لدراسة التأثير على البيئة عرفت عدة

محطات : من سنة 1994 إلى غاية 2003 كانت هذه الدراسات تنجز بطريقة طوعية بواسطة المقاولين أو تحت طلب الجهات المانحة أو نتيجة حساسية وهشاشة الوسط المستقبل للمشروع أو نتيجة التحكيم في وجهات النظر المتعارضة بشان استخدام الأراضي. في مرحلة ثانية من سنة 2003 إلى غاية 2008 تم إصدار قانون دراسة التأثير على البيئة، ورغم غياب نص تطبيقي تم وضع مسطرة لانجاز دراسة التأثير على البيئة، ومع سن النص التطبيقي لهذا القانون سنة 2008 دخل مسلسل دراسة التأثير على البيئة منعطفا جديدا تميز بتفعيل دور اللجنة الوطنية لدراسات التأثير على البيئة بالإضافة إلى لامركزية هذا المسلسل عن طريق خلق لجن جهوية لدراسة التأثير على البيئة والاخد بعين الاعتبار رأي الساكنة المعنية بالمشروع عن طريق التحقيق العام. وتطلب هذا بدل مزيد من الجهود في المجال التنظيمي وتبني منهجية هيكلية من اجل انجاز المسا طير وتقوية قدرات المتدخلين المحليين.

- تعزيز الآليات الاقتصادية والمالية: من خلال إحداث صناديق بيئية وطنية (الصندوق الوطني للبيئة، صندوق مكافحة التلوث الصناعي، صندوق التطهير ومعالجة المياه العادمة، صندوق التنمية الطاقية...)، إضافة إلى إحداث آليات جديدة للتعاون (إعانات، اتفاقيات، شراكة عمومية\خاصة) من اجل دعم التدابير المتخذة في مجال حماية الموارد والمجالات.

- تعزيز التعاون الدولي : المشاركة في المجهودان الدولية عن طريق الوفاء بالالتزامات وانجاز مشاريع التعاون على المستوى الجهوي وتقوية التعاون جنوب جنوب وكذا التعاون الثلاثي.

- تعزيز النشاط التحسيسي والتواصلي: تعتبر مساهمة المواطن في

الحفاظ على البيئة شرطا أساسيا لتعميم عمليات بيئة ـ مواطن. وبذلك تكون الدولة مواكبة وداعمة لحركية الجمعيات ونشاطها.

تبنت وزارة التربية الوطنية على شاكلة المكونات الحكومية الأخرى وفاعلين في المجتمع المدني رؤية تعتمد على المحافظة على البيئة كأولوية كبرى. أنشطة هذه الوزارة تهدف أساسا إلى جعل المدرسة فضاء للتربية البيئية. عدة برامج تم انجازها:

- تعزيز وتطوير التربية في المجال البيئي والتنمية المستدامة ؛
- إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في المقررات التربوية ؛
- تعميم برنامج المدارس القروية ؛
- تعبئة الفاعلين التربويين بخصوص المشاكل البيئية ؛
- إنجاز برامج التحسيس والتربية البيئية في المؤسسات التعليمية ؛
- جعل من تلميذ اليوم مواطن مسؤول في الغد ؛

وبالرغم من هذا التعزيز، ما فتئت المشاكل البيئية تتسع في مستويات ترابية مختلفة اذ ان التقارير حول الواقع البيئي التي أنجزتها الدولة تسجل خطورة الوضع فثمة تراجع حاد للموارد الطبيعية وللمحيط الحياتي للساكنة بسبب تلوث الهواء وتلوث المياه القارية والبحرية والتصحر وتراجع الغطاء النباتي الغابوي والتنوع البيولوجي للساحل وكذا مخاطر المطارح العشوائية للنفايات، الخ.

إن لهذا الوضع تأثيرات سلبية على صحة الساكنة وكذا على سيرورة النمو الاقتصادي بسبب نفاذ عدد من المواد الطبيعية الضرورية للتنمية المستدامة للبلاد. أمام هذا الوضع تركز العمل مؤخرا على الدعم البيئي المؤسس على برامج واسعة النطاق مثل البرنامج الوطني للتطهير ومعالجة المياه العادمة والبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية.

2. دراسات التأثير في البيئة

يفرض القانون 12-03 انجاز دراسة التأثير البيئي للمشاريع التي من شأنها أن تحدث تأثيرات سلبية على المحيط البيو-فيزيائي والبشري بسبب موقعها أو طبيعتها. وتكون معنية بذلك جل مشاريع البني التحتية. يعهد بهذه المشاريع إلى لجنة وطنية مختصة بدراسة التأثير على البيئة من اجل المصادقة إذا الاستثمار يتجاوز 200 ملون درهم. ويهم هذا القانون الأشخاص الذاتيين والمعنوي ينفي القطاعين العمومي والخاص، ويحدد عقوبات خاصة إضافة إلى العقوبات ذات الطابع العام والمرتبطة بالمسؤولية المدنية و/أو الجنائية.

- تدبير النفايات : يهدف القانون 28-00 إلى وقاية و حماية صحة الإنسان والحيوانات والنباتات والمياه والتربة والأنظمة الايكولوجية والمواقع والمناظر الطبيعية والبيئة بصفة عامة، ضد التأثيرات الضارة للنفايات. ويعمل هذا القانون على تعريف النفايات وتصنيفها ويحدد التزامات تخص تدبيرها والتخلص منها. ويحدد القانون انه لا بد من تقليص النفايات حجما وضررا خلال دورة حياتها، كما يضع التزامات تهم أنواع النفايات. ويهم القانون مالكي ومنتجي ومستغلي النفايات.
- الطاقة المتجددة والفعالية الطاقية: يهدف للقانون 13-09 إلى تطوير موارد الطاقات المتجددة على الصعيد الوطني. ويؤسس إطارا قانونيا يتيح آفاق إنشاء واستغلال محطات لإنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من موارد للطاقات المتجددة. ويحدد هذا القانون المبادئ العامة المفروض اتبلعها والنظام التشريعي القابل للتطبيق. بما في ذلك التسويق والتصدير. وسيتم مستقبلا نشر ظهائر تنفيذية بهذا الخصوص كما يناقش حاليا مشروع قانون حول الفعالية الطاقية، من شأنه ان يفرض على المقاولات القيام بمراجعات طاقية ابتداء من عتبة استهلاك معينة، كما يتم تهييئ قانون للفعالية الطاقية في البناء.
- تدبير الموارد المائية: يأتي القانون 10-95 لتكملة ثلاثة ظهائر

(1925-1919-1914) تصنف المياه في المجال المائي للعمومي. ويحدد هذا القانون نظاما للحفاظ على الماء وحمايته. ويمنع البناء في مقدمة الضفاف وفوق مجاري المياه والقنوات وكل حاجز يعيق التدفق الحر للمياه. ويمنع هذا القانون أيضا إنشاء أو إزالة أي خزان أو مزرعة أو فلاحة داخل المجال المائي العمومي. ينظم القانون كذلك التدبير المؤسساتي للمياه ويحدد العقوبات.

- تلوث الهواء: يرمي القانون 13-03 إلى الحفاظ على جودة الهواء ومحاربة انبعاث الملوثات الجوية التي قد تضر بصحة الإنسان والحيوان والتربة والجو والبيئة بصفة عامة. ويطبق هذا القانون على كل شخص مادي أو معنوي يملك أو يستعمل أو يستغل بنايات أو منشآت معدنية أو صناعية أو تجارية أو فلاحية أو منشآت للصناعة التقليدية أو للسيارات أو لآليات ذات محرك أو أجهزة الاشتعال أو حرق النفايات. ويفرض عدة عقوبات محددة. بالنسبة لحالة التلوث الهوائي الناجم عن قطاع النقل تم اقتراح برنامج عمل على المدى القريب والمدى المتوسط. يهم هذا البرنامج تحسين جودة الوقود والسيارات وكذا نظام مراقبة جودة الهواء وتدبير التنقلات الحضرية.

المناخ: تأثير محلي وتحدي شامل: تشكل التغيرات المناخية رهانا هاما يواجه الاقتصاد والتنمية الوطنية. بحيث تعتبر هشاشة المغرب اتجاه التغيرات المناخية مرتفعة وذلك لاعتبارات التالية:

- الدور الهام لقطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني حيث يشكل 15% من الدخل الوطني الخام كما انه يشغل 40% من الساكنة .

- محدودية نجاعة آليات تدبير المخاطر والكوارث الطبيعية.

- ضعف قدرة القطاعات ذات تنمية مرتفعة في المجالات الحضرية على خلق فرص شغل جديدة.

لا شك أن عناية المغرب بالمسألة المائية تشكل مثالا واضحا تجدر دراسته

عن قرب. بالنظر إلى موقعه الجغرافي يتميز المغرب بمناخ شديد التباين يطبعه نظام مطري غير منتظم من حيث المكان والزمان فالإمكانيات من حيث الموارد المائية الطبيعية تقدر ب 22 مليار متر مكعب في السنة، منها 18 مليار سطحية و 4 مليار جوفية، أي ما يعادل 730 متر مكعب لكل نسمة وهي نسبة تدل على نقص في الماء لأنها اقل من 1000 متر مكعب. ويمكن أن تتراجع هذه الكمية إلى 530 متر مكعب في أفق سنة 2030 تحت وطأة التغيرات المناخية.

التوصيات

توجيه إستراتيجية التنمية القروية القائمة على المقاربة الإقليمية عبر المساهمة في تمويل مشاريع ذات أهداف خاصة تنصب على:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية ؛
- تحسين الحصول على الماء ؛
- المحافظة على التنوع البيولوجي ؛
- استباقية الفيضانات ؛
- تحسين ظروف العيش والسكن والصحة ؛

فمن الضروري مع ذلك تقويم الإستراتيجية المغربية للتنمية الحضرية لتكون مستدامة من اجل مواجهة التحديات المتبقية فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي والتحضر والتحكم في التلوث. إن الاقتراب من أصحاب القرار المحليين هو مفتاح النجاح وسيكون بالتأكيد مدعما أكثر بقانون الجهوية المتقدمة.

الى جانب هذا نقترح:

- قيام التخطيط العلمي السليم على مستوى الدولة بالنسبة للمنشآت الصناعية الجديدة، وذلك بتصميم خريطة علمية جغرافية لتوزيع الصناعات الجديدة ذات الطبيعة الملوثة وعلاج أسباب التلوث في المصانع.
- استخدام المساعدات التي تقدمها المظلمات الدولية في معالجة

التلوثمثل مشروع لايف الذي تموله الأمم المتحدة للعمل على تحسين البيئة وتنميتها ومعالجة التلوث .
- التنسيق بين تشريعات السلامة والصحة المهنية على مستوى الدولة.
- تطبيق قوانين الترخيص والسلامة المهنية وصحة البيئةعلى المصانع المطلوب إقامتها في المناطق الحرة .
- سرعة إنشاء وزارة مستقلة لشئون البيئة، وكذلك إنشاء معاهدات متخصصة في الجامعات لحماية البيئة .

ختاما تحاول الحكومات والمنظمات الدولية أن تحمى الإنسان وبيئته من التلوث، فنجد أن الإنسان في سعيه للتقدم زاد من استخدام الأساليب التكنولوجية والعلمية الحديثة ، وما بصاحبها من آثارجانبية سواء في الجو أو في البر أو في البحر ، ومن ثم فان المطلوب أن يسعى الإنسان بإمكاناته المتاحة إلى درء خطر التلوثالذي يتعرض إليه وصنعه بنفسه فهو الذي لوث وحطم البيئة.

خاتمة

إن قطاعات إعداد التراب الوطنيو التعمير والبيئةستظل دوما أعمدة وقواعد أساس لبناء صرح التقدم والازدهار، و لدعم المسار الديمقراطي، و توفير الإطار الكفيل بتحقيق التنمية المستدامة.

ومن ثمة وجب السعي الحثيث و الجاد لمواجهة والتغلب على مختلف الإكراهات والعوائق التي تعرفها هذه القطاعات متفردة ومجتمعة، وتعزيز سياساتها واستراتيجياتها الالتقائية، في سياق من التكامل والتشاور والتشارك، وفي إطار من الوضوح و الشفافية.

ولعل هذا التقرير التركيبي المتناول لهذه القطاعات التي ينتظم خيطها الرفيع و الرابط حول تحقيق التنمية في مختلف مستوياتها و تجلياتها، والذي يبقى ثمرة اجتهاد متخصصين في مجالاتهم ومعنيين،من شأنه

تجسيد تلك الصورة التي ذهبنا إليها، وتأكيد كون هذه القطاعات تبقى هاجسا أولا لتحقيق الاقلاع المنشود نحو عوالم الرخاء والنماء، وتحسين مؤشر العيش محليا وجهويا ووطنيا، من خلال توفير إطار العيش الكريم واللائق للمواطن، وضمانالخدمات الأساسية والضرورية اللازمة بشكل سلس يتناغم و رغبة المملكة في تحقيق التنمية المستدامةعلى غرار باقي البلدان ذات الأسبقية في هذا الشأن.

وختما يلزم التأكيدمرة أخرى ان حزب الاستقلال اعتمد دائما حين أشرف على تدبير دواليب هذا القطاع حزمة تدابير واجراءات توخى منها تحقيق النهوض بشؤون البلاد التنموية، والمواكبة الإيجابية لمختلف الأوراش الهامة التي يعطي انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وقد راعى التوفر بجميع هذه القطاعات على الإرادة السياسية الحقيقية، التي تجعل من خدمة الوطن و المواطن قضيتها الكبرىن انطلاقا من إيمانه العميق بالرهان التنموي الاجتماعي الاقتصادي و ما له من انعكاسات ايجابية.

لجنة الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد غير المنظم والهشاشة والفقر والعالم القروي

مشروع تقرير لجنة
الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد غير المنظم
والهشاشة والفقر والعالم القروي

مقدمـــة

تشكل وثيقة الحزب حول التعادلية الاقتصادية والاجتماعية مرجعه الأساسي الذي يحدد رؤيته وطموحاته من أجل إعادة تشكيل العلاقات بين الفرقاء الاقتصاديين والسياسيين داخل المجتمع في اتجاه تنمية اقتصادية قوية ومستديمة وعدالة اجتماعية فعلية واحتكام تام إلى الديمقراطية عبر مؤسسات تمثيلية فعالة تصونها وتغذيها على الدوام ملكية دستورية يمثل جلالة الملك محمد السادس أبهى تعبيراتها.

وإن حزب الاستقلال الذي يتطلع إلى جعل مؤتمره السابع عشر محطة لتثبيث القيم والمرجعيات وتوضيح الرؤية لكافة الشعب المغربي من خلال تموقعه داخل الحقل السياسي الوطني كقوة تجمع بين شرعية الرصيد التاريخي الزاخر وعمق التجدر والقرب الشعبي والانفتاح على العالم للاستفادة من التجارب والنجاحات والإخفاقات الدولية، ليعتبر أن الإشكالية الاجتماعية وما يصاحبها من انسداد الآفاق وتدمر شعبي، أولويته الوطنية القصوى خلال العشرية القادمة، رفضا منه لعقلية التعايش مع الفقر والهشاشة والتزاما منه بتقديم البدائل البنيوية التي تضع حدا لتلاشي الكرامة لذا المواطن والانهزام أمام وضع متردي لا يقبل الحزب بالتطبيع معه كقضاء وقدر.

إن البدائل التي يقدمها مؤتمرنا السابع عشر للشعب المغربي تدعم بشكل لا يدع مجالا لأي تردد أو توافقات سلبية، تموقعه واصطفافه إلى جانب الطبقات الشعبية من أجل الارتقاء بها إلى أن تصبح خزان توسيع وإغناء الطبقة

الوسطى عبر وضع مقومات وآليات مجتمع ينطلق إلى المستقبل بوثيرة نمو واحدة وموحدة وبتوزيع عادل لنتاج المجهود المشترك وباللجوء إلى إقصاء ايجابي لصالح الفئات المستضعفة كلما استلزمت الظروف ذلك، وبإعادة التشغيل الفوري لسلم الارتقاء الاجتماعي الذي يعتبر الدخل المنصف والقار والمستديم والتعليم الفاتح للآفاق والمفجر للقدرات محركاه الأساسيين.

ومن خلال هذه الاختيارات التي يعتبرها الحزب جوهرية لديه لإحقاق الكرامة لكل المواطنين واستتباب الاستقرار الفعلي والمستديم، يقارب الإشكالية الاجتماعية عبر محورين أساسيين:

I. المثبطات المزمنة لطموح ارتقاء بلدنا إلى مصاف الدول الصاعدة

II. شروط وآليات التنمية المدمجة

I. المتبطات المزمنة لطموح الارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة

1- الفقر والهشاشة

على الرغم من الجهود التي يبذلها بلدنا للتقليص من حدّة الفقر والهشاشة بين المواطنين فإنّ الإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الدولية والوطنية الرسمية لا زالت ترسم صورة قاتمة عن الأوضاع الاجتماعية ببلادنا، مؤكدة أنه على الرغم من مختلف الأوراش والمبادرات التي انطلقت في السنوات الأخيرة، فإن الوضع الاجتماعي في المغرب لا زال مقلقا جدا.

ذلك أن الأزمة الاجتماعية التي تعيشها بلادنا تعد جد معقدة و بنيوية لدرجة كونها تهدد التماسك والاستقرار المجتمعي بفعل تفاقم الفقر والتهميش و مظاهر الحيف الاجتماعي الذي تعاني منه شرائح واسعة من شعبنا، سواء على المستوى المادي المتمثل في انعدام الدخل الكافي لتلبية الحاجيات الأساسية أو على المستوى المجالي المتمثل في مأساوية الوضع المعيشي وانسداد الآفاق في العالم القروي على وجه الخصوص اللذين تعتبر الهجرة المكثفة إحدى تجلياتهما.

وإن من تجليات الفقر والهشاشة وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية واسعة تتسم بالحرمان على مستوى الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والولوج إلى السكن اللائق والتعليم والصحة، وبصفة عامة الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. مما يجعل شرائح واسعة من مواطنينا خاصة في العالم القروي غير قادرين على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيى حياة كريمة.

ويعود الفقر والهشاشة الذين تعاني منهما ملايين الأسر المغربية، بوجه الخصوص إلى:

- ضعف الاستثمار الجاد والنافع في الكفاءات البشرية الذي يتجلى في تدني المستوى التعليمي وتدهور الخدمات الصحية والبطالة الهيكلية خاصة في صفوف الشباب والشروط الرديئة للسكن، وعدم تكافؤ الفرص، والإعاقة الجسدية والعقلية، وضعف التجهيزات الأساسية لاسيما في القرى.
- فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة
- سوء توزيع الدخل و الثروات مما يؤدي إلى غنى البعض القليل وفقر شرائح شاسعة من المجتمع بما فيها تلك المؤهلة لكي تكون من الطبقة المتوسطة.

2- العالم القروي فضاء الفقر والهشاشة بامتياز

يشكّل العالم القروي انشغالا سياسيا بالغا بالنظر إلى أهمّيته الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. إذ يغطي 90 % من المساحة الإجمالية للمغرب، ويمثّل 40 % من ساكنة البلاد، ويضم 85 % من الجماعات ب1282 جماعة قروية من بين 1503جماعات، كما تمثل الفلاحة ما يصل إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب.

رغم حجمه والإقرار بتوالي وتعدد البرامج التي تستهدف تنمية العالم القروي منذ الاستقلال، إلا أن النتائج تضل جد محدودة، إذ أن آثار برامج

ومشاريع التنمية القروية تبقى دون مستوى تطلعات وحاجيات السكان، الشيء الذي يظهره استمرار تسجيل ضعف البنيات التحتية وانتشار المناطق المعزولة وضعف الخدمات الأساسية وقلة البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في سياق يشهد تزايدا لظاهرة الهجرة القرويّة والتحوّل الديمغرافي وتفشي الأمية في صفوف نسبة عالية من السكان.

وهذا ماكشفت عنه معطيات آخر الدراسات الرسمية حول الفقر والهشاشة في العالم القروي، التي بينت أن 79.4 % من فقراء المغرب يوجدون في العالم القروي، من بينهم 64 % في وضعية هشاشة، كما أن 1.3 مليون لا يستفيدون من الربط بشبكة الكهرباء و60 % لا يستفيدون من الربط المباشر بشبكة الماء الشروب و97 % من ساكنة العالم القروي لا يرتبطون بشبكات الصرف الصحي 24 % منهم يجدون صعوبات في الولوج إلى الخدمات الصحية، بل وأن 75 بالمائة من وفيات الأمهات المغربيات أثناء الولادة هي من نصيب النساء القرويات لأسباب كثيرة ترتبط بالشبكة الطرقية وسوء توزيع الخريطة الصحية.

3- الاقتصاد غير المهيكل واجهة الفقر والهشاشة في المدن

حسب منظمة العمل الدولية يتمثل الاقتصاد غير المهيكل في جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال أو الوحدات الاقتصادية، الذين لا تشملهم في القانون آو الممارسة، الترتيبات النظامية كليا آو على نحو كاف. وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة لاسيما تقديم أو إنتاج أو بيع أو امتلاك السلع الممنوعة قانونا.

وما فتئ هذا القطاع يشغل قسطا كبيرا من اقتصاديات الدول الأقل تقدما أو التي هي في طريق النمو حيث إنه يمثل أكثر بكثير من القطاع المنظم. ففي إفريقيا مثلا يشغل القطاع غير المهيكل من 60 % إلى 90 %، وفي أمريكا اللاتينية من 50 % إلى 60 % وفي آسيا من 45 % إلى 85 % وفي أمريكا وأوروبا تتراوح النسب ما بين 5 % إلى 25 %.

يعرف الاقتصاد غير المهيكل في بلادنا تناميا مستمرا حيث يمثل ما يقارب 60 % من النشاط الاقتصادي وبلغ رقم معاملاته السنوي برسم سنة 2014 ما يقارب 280 مليار درهم، بمعدل 6,7 % سنويا في المتوسط، كما ويبلغ إسهامه في الناتج الداخلي الإجمالي 14,3 % برسم نفس السنة عبر تدخله في جميع المجالات الاقتصادية بدون استثناء من صناعية وفلاحية وتجارية وخدماتية، ويجتاح المدن والمراكز الهامشية على حد سواء، بل حتى البوادي عبر إقامة مشاريع غير منظمة وغير مرخص لها. كما بلغ عدد الوحدات الإنتاجية غير المهيكلة في القطاعات غير الفلاحية 1,68 مليون وحدة ويساهم في تشغيل 2,4 مليون شخص.

ومن تم يعتبر الاقتصاد غير المهيكل في بلادنا كوسيلة هامشية لتوفير مصدر للدخل، التجلي الاقتصادي والاجتماعي بامتياز لظروف اجتماعية يسودها الفقر والبطالة والأمية والتمييز بين الجنسين، كما والمعبر عن إرادة وعزم لدى الفاعلين فيه أن يبقوا بمنأى عن التأطير النقابي الذي يصون حقوق الشغيلة وعن التعقيدات الإدارية والتكاليف الاجتماعية والجبائية التي تحد من قدرتهم التنافسية ومن حرية تصرفهم في السوق.

II. شروط وآليات التنمية المدمجة

1- محاربة الفقر والهشاشة في العالم القروي

يعد تحقيق طفرة التنمية الاجتماعية محورا استراتيجيا بالنسبة لحزبنا والهدف الملح بامتياز الذي يختصه بالأولوية المطلقة حتى يكون لمفهوم المواطنة والكرامة الثقل البشري والمجتمعي والسياسي والكوني الواجب. إلا أن حزب الاستقلال يعتبر من منظور الواقعية والمسؤولية وعدم تسويق الوهم للمواطنين، أن طفرة التنمية الاجتماعية رهينة بتطبيق نموذج اقتصادي وتنموي جديد ضمنه برنامجه الانتخابي لتشريعات 2016. إنه لا استمرارية لأي طفرة اجتماعية دون تنمية اقتصادية تضع البلد على سكة الكفاءة

والإنتاجية والتنافسية وتكافؤ الفرص والعدالة في اقتسام الجهد والنتائج.

ومن خلال هذا المنطق يحدد الحزب آليات طفرة التنمية الاجتماعية في مجال محاربة الفقر والهشاشة بكل تجلياتها سواء في العالم القروي أو الاقتصاد غير المنظم، كالآتي:

1.1 رافعة الاقتصاد الاجتماعي كمصعد لتوفير الدخل المنصف

والقار والمستمر

من أجل تحقيق هذا الهدف البنيوي والاستراتيجي، يرى الحزب ما يلي :

- الارتقاء بقطاع الاقتصاد الاجتماعي إلى آلة لثورة صناعية حقيقية في العالم القروي من شأنها أن تخلق فرص مكثفة للتشغيل وقيمة مضافة محلية ضخمة وتعمل على تثبيت الساكنة القروية وتوضيح الرؤية لها، مع العمل على تسخير وسائل وطاقات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر من بين ما يجب أن يستثمر في هذا الاتجاه؛
- تكثيف وتثمين العرض الضخم المتوفر ولكن المفتت والقليل التثمين، حتى يستفيد اقتصاد بلدنا من طلب وطني ودولي في تزايد مستمر، وذلك عبر توجيه الدعم العمومي في هذا المجال إلى خلق «أقطاب محلية وجهوية للتجميع والتثمين والتجويد» تضطلع شركات تقنية مملوكة لتكتلات من التعاونيات والمجموعات ذات النفع الاقتصادي بتدبيرها وضمان إعداد منتوجات مطابقة للمواصفات الدولية بها؛
- مراجعة نظام تمويل المنتجين الصغار الفرادى أو المجتمعين داخل تعاونيات أو جمعيات أو مجموعات ذات النفع الاقتصادي، عبر آلية مبتكرة تقوم على مقاربة ثلاثية الأبعاد يتضافر فيها المنتج والممول والمسوق، تقوم على تعاضد المشتريات والتحكم في جودتها وأسعارها وتوضيح الرؤية للأطراف الثلاثة المعنية وتخفيض نسب الفائدة؛
- الارتقاء بقطاع الاقتصاد الاجتماعي إلى حرفة دولية للمملكة مدرة للتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي وتنمية الصادرات؛

- العمل على أن تذهب أرباح القطاع ليس للوسطاء السلبيين ولكن للمنتجين الصغار والتعاونيات والمقاولات جد الصغرى من خلال دخل منصف، وللمستهلك الوطني والدولي من خلال سعر بيع عادل، ولصادراتنا الوطنية من خلال أسعار تنافسية وكميات مجمعة وضخمة وذات جودة عالية؛
- توجيه الجهد الضروري لحلقة التسويق والتصدير والتوزيع التي تشكل قطب الرحى في التحسين البنيوي والمستمر والمنصف لدخل المنتج الصغير من خلال التشجيع على إنشاء تعاونيات تجارية و/أو شركات تجارية تجمع العرض وتسوقه وتوزعه محليا ودوليا لحساب تعاونيات الإنتاج والمجموعات ذات النفع الاقتصادي والمنتجين الصغار الفرادى. كما وعبر تدعيم المؤسسات العمومية المتخصصة في هذا المجال من خلال فتح رأسمالها للتعاونيات والمجموعات ذات النفع الاقتصادي والمنتجين الصغار الفرادى والمقاولات جد الصغرى؛
- وضع إطار قانوني للتجارة التضامنية والمنصفة.
- خلق بورصة إلكترونية وطنية ومواقع للتجارة الإلكترونية للمساهمة في تسويق منتوجات الاقتصاد الاجتماعي على المستوى الدولي؛
- وضع نظام للتغطية الصحية للفاعلين في القطاع عبر آلية مبتكرة تقوم على تعاضد التعاقدات في هذا المجال وتمويلها أساسا من خلال مداخيل المنتجين؛
- تسهيل ولوج الشركات التقنية والتجارية للصفقات العمومية والحرص على شفافية هذه الصفقات؛
- إحداث وكالة وطنية للاقتصاد الاجتماعي تضطلع بتدبير ومواكبة وتنسيق الاستراتيجيات المحددة ووضع وتتبع ومراقبة دفاتر تحملات الشركات التقنية والتجارية

المملوكة لفاعلي الإنتاج وتقييم النتائج وتحيين الاختيارات المحددة وإعداد برامج للتكوين عن بعد والتحكم في مسارات الإنتاج والجودة وتتبع وتقييم نتائجها؛

و من شأن هذه التدابير العملية المتناغمة والمتكاملة كليا مع أهداف وأنشطة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، أن تخلق فرص عمل مكثفة في العالم القروي وقيمة مضافة عالية محليا وأن توفر دخلا منصفا ومستمرا وقارا للساكنة القروية بعيدا عن الوساطات السلبية وأن ترقى بهذا القطب الحيوي من اقتصادنا الوطني من مستوى المحلية الهشة إلى مستوى العالمية.

2-1 رافعة الانتقال التدريجي من الاقتصاد غير المهيكل إلى اقتصاد مهيكل كوسيلة للحكامة والتنافسية الاقتصادية

يرى الحزب ضرورة الانتقال التدريجي من الاقتصاد غير المهيكل إلى اقتصاد مهيكل دون أي ارتباك أو إرباك لقطاعات مشغلة جدا ومنتجة للقيمة المضافة، وذلك بتفعيل التدابير التالية :

- تحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر الإدارية؛
- تطوير وتعميم الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية للعمل؛
- تحفيز المبادرة على خلق المقاولة الذاتية بالمواكبة والتأهيل والتكوين؛
- ضمان الحقوق الأساسية للعمل والتمثيل النقابي؛
- إقرار مقاربة ضريبية تفضيلية للاقتصاد غير المهيكل في أفق إدماجه، تقوم على:
  - إعفاء كلي من الضريبة على الأرباح خلال الخمس سنوات الأولى للتصريح؛
  - الإعفاء من مساهمة المشغل في التكاليف الاجتماعية خلال نفس الفترة؛

- تحديد الضريبة على الأرباح في حدود 5 % خلال الثلاث السنوات الموالية ثم 10 % بعد هذه المدة.

أما على المستوى المؤسساتي فيعتزم الحزب :

- ← إحداث وكالة وطنية لإدماج الاقتصاد غير المهيكل؛
- ← وضع تنظيم للمهن والحرف؛
- ← تعزيز جهاز تفتيش الشغل؛
- ← مراجعة مدونة الشغل.

3- 1 رافعة المشاريع الكبرى والبنيات التحتية كآلية لتدعيم تجهيز البلد

وكمصعد للحد الأدنى من الكرامة

يراهن الحزب على إعطاء الانطلاقة لبرنامج وطني طموح يتوخى تزويد العالم القروي بالتجهيزات الأساسية المرتبطة بحاجيات السكان من طرق ومسالك ومستوصفات وربط بشبكة الماء والكهرباء. كما يتوخى خلق فرص تشغيل مكثفة ومستديمة للساكنة القروية عبر مشاريع محددة ومضبوطة في الزمان والمكان.

وتتكون هذه المشاريع من :

- ← تحويل مياه الأمطار المنهمرة سنويا وباستمرار على منطقة الشمال والتي تضيع بشكل شبه كلي داخل البحر، إلى منطقة السايس التي تتوفر على أراضي فلاحية شاسعة جدا وخصبة وتشكو شح المياه، وذلك عبر طريق سيار مائي مكون من قنوات مائية باطنية؛
- ← تحويل كميات هامة من مياه الأمطار المنهمرة سنويا على منطقة الغرب والتي تتسبب في فيضانات جارفة وتضيع بكميات ضخمة داخل البحر، إلى منطقتي الحوز وسوس - ماسة اللتين تعدان خزانا فلاحيا ضخما لبلدنا يعاني بدوره من شح المياه ويعيش تحت تهديد اندثاره كلية على المدى القريب؛
- ← إنشاء محطات جهوية لتنقية المياه العادمة من أجل إعادة صبها واستعمالها

في السقي الفلاحي؛

- إطلاق برنامج 10 ملايين هكتار من التشجير على مدى عشر سنوات سيهم كل الجهات القروية والجبلية للمملكة وسيمكن من خلق فرص شغل مكثفة دون ما سيذره إنتاج خشب هذه الغابات من مداخل وفرص عمل في الصناعة الخشبية التي ستنشأ؛
- إحداث مشاريع سياحية وبيئية للمناطق الجبلية في كل جهة حسب خصوصياتها ومؤهلاتها واستجلاب استثمارات وطنية ودولية ومشهود لها بالتخصص؛
- تغطية حاجيات العالم القروي والمناطق الجبلية من الكهرباء والماء الصالح للشرب والطرق والمسالك القروية والمراكز الصحية؛
- إقرار تسعيرة مخفضة للكهرباء والماء الصالح للشرب بالعالم القروي والمناطق الجبلية.

1.4 رافعة التمدرس والتعليم كمصعد للإرتقاء الاجتماعي

يستهدف الحزب إقرار نظام تعليمي مختلف بالعالم القروي على مستوى التنظيم ووثيرة التدريس عبر إنشاء أقطاب المعرفة:

- تتكون «أقطاب المعرفة» من قاعات للدرس وأخرى للأكل ومن غرف للنوم؛
- يتم التحصيل الدراسي لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع عبر برامج مكثفة بالنسبة لكل فوج، حيث يقيم التلميذ في «قطب المعرفة»، إما من يوم الاثنين صباحا إلى يوم الأربعاء مساء، وإما من يوم الخميس صباحا إلى يوم السبت مساء، ويتكفل «قطب المعرفة» بتنقل الطفل وتمدرسه ومأكله ومبيته؛
- يتم التنسيق مع الآباء الذين لديهم أكثر من طفل بالنسبة للتسجيل في الأفواج؛
- تحويل التلاميذ المتفوقين بعد المستوى الإعدادي، إلى الثانويات العمومية المتميزة في مختلف المدن المغربية وضمان تمدرسهم ومأكلهم ومبيتهم على حساب الدولة؛
- توفير «منح التميز» للتلاميذ الحاملين لشهادة الباكلوريا بامتياز، من أجل

إتمام دراساتهم في المدارس والجامعات الكبرى الدولية على حساب الدولة؛

← تخصيص نسبة من التلاميذ الحاملين لشهادة البكالوريا ابتداء من ميزة مستحسن من ذوي الأسر المقيمة بالعالم القروي، لدخول المعاهد والكليات الوطنية الكبرى خارج نظام المعدلات المشترطة من طرفها؛

1. 5 رافعة التدبير ومنابع التمويل

نشدانا للفعالية والكفاءة والتقائية المجهود العمومي، يختار الحزب إحداث وكالة وطنية مختصة في تنمية العالم القروي تضطلع بالتفعيل والمواكبة والتتبع والتنسيق والمراقبة والتقييم السنوي لكل الأوراش والمشاريع المبرمجة على كافة الأصعدة و في كل المجالات.

واعتبارا لكون المال قوام الأعمال فإن الحزب يحدد المنابع الضرورية لتمويل كل المشاريع كالتالي :

1- تخصيص النصيب الواجب من ميزانية الدولة ومن ميزانيات المبادرة الوطنية والمغرب الأخضر للتنمية القروية؛

2- بيع بعض ممتلكات الدولة التي توجد في المراكز الحضرية ذات السعر المرتفع جدا وتخصيص مداخلها كليا لهذا التمويل؛

3- جلب المساعدات والتمويلات وبرامج التنمية الدولية؛

4- فرض ضريبة على الفلاحة المتوسطة والكبيرة؛

5- تنظيم اكتتاب وطني من أموال الزكاة لتشجير 10 ملايين هكتار على مدى عشر سنوات ؛

6- جلب تمويلات المؤسسات الوطنية والدولية الكبرى وفعاليات المجتمع المدني الوطني والدولي.

خاتمـة

إن حزب الاستقلال يعتبر أن الفقر والهشاشة بكل مظاهرهما وتجلياتهما وانعكاساتهما وكل ما تحملانه من تهديد للاستقرار الاجتماعي، صنيعة فشل استراتيجياتنا العمومية المتعاقبة ورداءة اختياراتنا وقراراتنا وحكامتنا، إذ الفقر ليس مطلقا لا قضاء ولا قدرا يجب تقبله والتعايش معه.

وبقدر ما هو كذلك فإن محاربته ليست منة بل إحقاق للعدالة الاجتماعية والكرامة وحقوق المواطنة الحقة التي تجعل المواطن يعتز بانتمائه لبلده ولوطنه ويرفع رأسه عاليا بين أقرانه.

ومن تم فإن الرؤية والتدابير والمقاربة التي اختارها الحزب في هذا المجال الحيوي لا تتوخى مطلقا دغدغة الخواطر ولا تهدئة الألم أو ترميم الجروح الاجتماعية الغائرة بغية تخدير وتنويم الشرائح الواسعة من مواطنينا في البادية والمدينة التي تعاني ويلات الفقر والهشاشة.

إن سياسة تضميد الجراح والتنويم الجماعي بشتى الوسائل لا تعدو أن تكون آلة مدمرة لإعادة إنتاج الفقر والهشاشة واستغلالهما كخزان انتخابي تحقيري أو كورقة ضغط على مؤسسات البلد كلما أتاحت الأمور ذلك.

إن حزب الاستقلال يأمل من صميم وجدانه وقناعاته الراسخة أن ترقى رؤيته وتدابيره ومقاربته لمحاربة الفقر والهشاشة إلى مستوى التفعيل تحت اسم «برنامج محمد السادس لطفرة الكرامة والتنمية الاجتماعية «.

والحزب بقدر ما يؤمن بالمبادرة والحرية الفردية المشروطة بإعداد أحسن مناخ وطني ودولي لنجاحها، وبتكافؤ الفرص بين كل الفاعلين وبالقضاء على كل مظاهر الريع الاقتصادي، فإنه على نفس القدر من الإيمان بوجوب إحداث قطب موازي قوي للمبادرة الجمعية يحظى بالمواكبة والدعم المطلقين للدولة.

إن الليبرالية الفردية الفعالة والمواطنة ليست ولا يمكن أن تكون الاختيار

الأوحد والقطب الأوحد في بلد يمثل فيه المقاول والمنتج الصغير 90 % من الفاعلين الاقتصاديين. فعلى الدولة أن تنتشل نفسها على وجه السرعة من فخ الليبرالية المتوحشة المعمقة للفوارق الاجتماعية والفقر والهشاشة والهجرة المكثفة وتعدد الوتائر بين الفاعلين، التي أبانت نتائجها الكارثية أن بلدنا أكثر ليبرالية من أعظم الاقتصاديات الليبرالية ومن المؤسسات المالية الدولية نفسها.

مثلما أن اللجوء إلى تسميات لا تعدو أن تكون تجميلية وتسويقية مثل الليبرالية الاجتماعية، من أجل تبييض الوجه القذر لليبرالية المتوحشة في بلدنا، لن يتعدى دوره در الرماد على العيون وبيع الأحلام التي سينكشف أنها مجرد كابوس ومضيعة للوقت. إن الليبرالية الاجتماعية هي البديل الذي أصبحت تلجأ له الدول المتقدمة اقتصاديا والتي لا تتعدى فيها نسبة الفقر والهشاشة بشقيها القروي وغير المهيكل 10 إلى 15%، من أجل إصلاح الآثار السلبية لنظامها الليبرالي المتبع والذي تستفيد منه إيجابيا 90% من ساكنتها. وبلدنا بعيد مطلقا عن هذا النموذج على كافة الأصعدة.

إن الفعالية والنتائج الاقتصادية المرضية ومصلحة المجتمع والوطن هم الذين يجب أن يملوا علينا اختياراتنا وليس أبدا دغمائية اقتصادية متجاوزة ولا تقنوقراط بدون امتداد ولا رصيد شعبي ولا مصالح فئوية رثة وضيقة.

إن على الدولة أن تضطلع بدورها كاملا كمتدخل استراتيجي وكحاضنة لقطب ثان في البلد يقوم على الليبرالية الجمعية من خلال الاقتصاد الاجتماعي المهيكل والتنافسي والفعال الذي سيلعب هو أيضا دوره كاملا في خلق النمو الاقتصادي والتشغيل المكثف والقيمة المضافة العالية محليا والرفع من مستوى الصادرات، إضافة إلى تحقيقه للتنمية الاجتماعية كهدف أسمى.

إن الحزب يقدم للبلد من خلال هذا التنظير الاقتصادي المؤنسن والواقعي

والعملي، نموذجا اقتصاديا متفردا يقوم على التزاوج والتعايش بين اقتصاد السوق واقتصاد القرب وبين الليبرالية الفردية والليبرالية الجمعية.

إن هذه المقاربة التي يعتبر حزبنا منظرها والحامل لقيمها والقادر على تفعيلها هنا والآن تحت القيادة النيرة لملك الفقراء، هي أداتنا الفعالة من أجل الانتقال من مقاربة الإقتتات المعتملة في قطاع ذي مؤهلات وطاقات بشرية وطبيعية وإنتاجية جد ضخمة، إلى مقاربة تنموية واقعية وطموحة لبلوغ أهداف إعادة تشغيل سلم الارتقاء الاجتماعي والتوزيع العادل لنتاج الجهد المشترك والتوسيع البنيوي للطبقة الوسطى ووضع كل الفاعلين على وثيرة نمو واحدة وترسيخ الاستقرار الأمني والاجتماعي والارتقاء ببلدنا في مرحلة أولى إلى مصاف الدول الصاعدة.

لجنة

الاسكان والصحة

مشروع تقرير لجنة الاسكان والصحة

قطاع الاسكان

تقديم:

يعتبر قطاع الاسكان من اهم القطاعات التي تحظى بالأولوية ضمن السياسة الاقتصادية والاجتماعية لأغلب دول العالم، وذلك بالنظر لأهمية السكن في حياة الأفراد، فالسكن يعد رابطا بين الانسان والمجتمع ، وبقدر ما يكون لائقا ومريحا، بقدر ما يفلت الانسان من مخالب الظلم الاجتماعي: ذلك أن السكن هو الذي يمكن من تحقيق التفاعل الانساني والمجتمعي، والذي يكون ايجابيا في حال التوفر على إطار عيش يحفظ الكرامة ويصون الاسرة. و قد كرس حزب الاستقلال دوما في كل الحكومات التي شارك بها و تقلد أمور تدبير هذا القطاع ، كرس أمر و ضرورة توفير الإطار الكريم للمواطن، ولهده الغاية رصد كما من الاستراتيجيات، والخطط منها ما اتت أكلها، و منها ما جابهت إكراهات حالت دون بلوغ المقصود منها، وسيحاول التقرير التالي رصد ذلك بتفصيل

وعلى غرار باقي دول العالم، ووعيا منه بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لقطاع الإسكان أعطى المغرب إهتماما واسعا لهذا القطاع من خلال تعبئة كل طاقاته لمواجهة مشاكل الاسكان ،بجلب الاستثمار لهذا القطاع الحيوي ،وتوفير أكبر عدد من الوحدات السكنية والتجهيزات الجماعية بغية الوصول إلى تلبية طلبات مختلف شرائح المجتمع التي تزايدت مؤخرا في ظل التزايد الديموغرافي الكبير، و تنامي التوسع العمراني.

الإسكان...سياق تاريخي...و تراكم لإرث سلبي

أحدث الاحتكاك الحضاري المباشر بين المغرب وفرنسا، عدة نتائج شملت مختلف المجالات، مما أفرز عدة عوامل أثرت بشكل كبير في

التطور الذي عرفته المدن المغربية عموما والمنزل المغربي العتيق خصوصا حيث تحول من مجال واسع يجسد الهوية و الابداع الفني والتراث و رقي على مستوى توزيع وظائفه الى مجال صغير الحجم لا يستجيب لنمط عيش الساكنة المغربية. وهو ما عبر عنه إيكوشار بالقول: «ان التحولات الاقتصادية الجديدة بالمدن جلبت ساكنة القرى وخصوصا الفقيرة للعمل بالمدن، وتحملت معها عاداتها في السكن والتساكن إما متزاحمة داخل البيوت في المدن الأصيلة أو الاستقرار بضواحي المدن الكبرى داخل النوالات وأشكال الخيام أو السكن داخل البراريك.

وقد وجد المغرب نفسه بعد حصوله على الإستقلال تحت و طأة ارث سياسة الإستعمار في مجال التعمير والإسكان، حيث بلغت نسبة النمو الحضري أكبر المعدلات، بسبب نزوح الوافدين على المناطق الحضرية رغم الإختيارات الإقتصادية والبرامج التنموية التي نهجتها الدولة بعد الإستقلال، و نظرا لضعف فرص الشغل بهذه المدن وتنامي عدد العاطلين وتدهور المستوى المعيشي للسكان، لم تعد المدن قادرة على إيواء هذا العدد المتزايد من السكان، مما ترتب عنه تكدس الطبقات الفقيرة بأحياء الصفيح في ضواحي جل التجمعات الحضرية.

و قد أضحت هذه الظاهرة واقعا ملموسا يفرض نفسه على السلطات العمومية التي تحاول معالجته بشتى الوسائل و الحلول كالإدماج وإعادة الهيكلة و توزيع البقع الأرضية بأثمنة رمزية و التدخل بالقوة في بعض الأحيان عن طريق تجريف البراريك والدور التي بنيت بطريقة عشوائية.

كما ترتب عنه ايضا ظهور السكن العشوائي بإنشاء مباني ومناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها ومتعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد ، وهي مخالفة للقوانين المنظمة للعمران باعتبارها تعرقل التخطيط الحضري وتوسيع المدن بشكل منسجم، وقد لعبت مجموعة من العوامل دورا رئيسيا في ظهور هذا

النوع من السكن بالمغرب، وعلى رأسها ارتفاع التمدن الناتجة عن الهجرة من البوادي و القرى المغربية من جهة، والذي يترتب عنه ارتفاع الطلب في مجال السكن، و قلة الأراضي المجهزة للبناء، وكذا ارتفاع قيمة العقار بسبب المضاربات العقارية. وأمام تدني الوضعية الإقتصادية لغالبية الفئات الإجتماعية بالمناطق الحضرية، أصبح اللجوء إلى السكن الغير اللائق حلا جوهريا لتخطي أزمة السكن.

وقد مر قطاع الإسكان بالمغرب من عدة مراحل، تباينت باختلاف السياسات المتبعة، وكان لأغلب هذه الاستراتيجيات آثارا راوحت بين السلب والإيجاب.

والجدير بالذكر ، هو عدم تناغم التزايد الديموغرافي (نسبة النمو السكاني بالمغرب 3 بالمائة) مع حضيرة تنامي الوحدات السكنية بالبلاد،

ومنذ عقد الستينيات من القرن العشرين، عاش الوطن تحت ضغط تزايد سكاني عجل في ولوج مرحلة تمدن متسارعة الوتيرة تميزت بتوسعة الكثير من المدارات الحضرية، و إحداث أحياء كبرى ضواحي العديد من المدن.

ويسجل لحكومة التناوب الأولى أنها حاولت ضخ دماء جديدة في هذا القطاع ، لتفادي انهياره التام، و محاولة إيجاد حلول لتجاوز العجز من حيث الوحدات السكنية.

وما بين 2003 و2008 سجل قطاع العقار انتعاشا قويا وشكل قاطرة للاقتصاد الوطني طوال هذه الفترة، غير أنه مع مطلع سنة 2009عرف القطاع ركودا جراء الأزمة الاقتصادية العالمية ، وللخروج من هذا الوضع صدرت التعليمات الملكية للحكومة باقتراح دعم مشجع للسكن الأجتماعي، لتشهد فترة ما بين 2010 – 2012 ، اعتماد عدة تجارب رائدة وقتها ، رمت إلى تنويع و تكثيف المنتوج السكني لشرائح عريضة من المواطنين

و خلال الفترة من 2012 إلى 2015 ، تمكنت المصالح المختصة بوزارة

الإسكان من تقليص العجز السكني بنسبه 50 في المائة من 800 ألف وحدة سكنية سنة 2012 إلى 500 ألف أواخر 2015، و إعلان 12 مدينة بدون صفيح بين سنتي 2012 و 2016، ما مكن من تحسين ظروف السكن .

الترسانة القانونية لقطاع الاسكان:

ينظم قطاع السكن عبر جملة من النصوص التشريعية يعود أصلها إلى فترة الحماية. وقد بذلت عدة جهود منذ ذلك الحين، من أجل ملائمة النصوص القانونية لتطور المجتمع، إلا أن الترسانة التي وضعت خلال فترة الحماية لم تخضع بعد للتعديلات اللازمة لمسايرة التحولات السريعة التي يعرفها القطاع: ففي العديد من الحالات، تتم معاينة تفاوت بين النصوص القانونية والواقع أو على الأقل صعوبة تأطير النصوص للتحولات المسجلة. وهذا الوضع ينطبق أساسا على النصوص القانونية المتعلقة بالتعمير، والتجزئات، والعقار.

على مستوى آخر، نلاحظ تبسيط مساطر رخص البناء وإقامة التجزئات، والإجراءات الاستثنائية في علاقة مع وثائق التعمير من أجل تشجيع الاستثمار خاصة في مجال السكن الاجتماعي. إلا أن هذا التبسيط، الغير مؤطر بالشكل الكافي من الناحية القانونية، يؤدي إلى اختلالات هامة مرتبطة بالتخطيط الحضري وانسجام التنمية الحضرية.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى غياب نصوص قانونية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السكن الموجه لبعض الفئات الاجتماعية (الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة).

السياسات العمومية في مجال الاسكان:

ان التزايد السكّاني الذي شهده المغرب، جعل من الاهتمام بالسكن مسألة لا يمكن فصلها عن مخططات التنمية البشرية والاجتماعية التي سطرتها مختلف الحكومات المتعاقبة. وقد أدت التحولات والتغيرات الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية التي شهدها المغرب منذ استقلاله إلى تفطن الدولة المغربية بأنّه لا يمكن نجاح أي عملية تنمية في أي مجال وعلى أيّ صعيد ما لم تصاحبها سياسة رشيدة في مجال الإسكان والتعمير، قصد ضمان استقرار المواطن الذي هو عامل بشري ثابت ومحرك أساسي في مختلف قطاعات التنمية. ومن هنا تكمن الأهمية الكبرى لقطاع الاسكان وحساسيته في تحسين الإطار المعيشي للمواطن مهما اختلف مستواه وأصله الاجتماعي ومهما اختلفت الجهة التي ينتمي إليها، وهكذا حددت الحكومات المتعاقبة قطاع الاسكان كأحد القطاعات ذات الأولوية.

وتهدف سياسة الدولة في مجال السكن أساسا إلى توفير العرض السكني المتنوع والملائم لمختلف الشرائح الاجتماعية، من خلال برامج إنعاش السكن الاجتماعي والسكن منخفض التكلفة وسكن الطبقات المتوسطة، وخلق المدن الجديدة والأقطاب الحضرية، وكذلك من خلال محاربة أوضاع السكن غير اللائق ومدن الصفيح، ومن ثم، فإن هاجس توفير السكن اللائق والقضاء على العجز السكني يحتل مكانة هامة في كل البرامج الحكومية.

ومن أهم هذه البرامج التي تهدف إلى محاربة السكن غير اللائق وتكثيف العرض السكني وتنويعه، وتحسين ظروف السكن، وضبط السوق العقارية، نذكر:

- برنامج مدن بدون صفيح
- سياسة المدن الجديدة.
- برنامج السكن الاجتماعي ذي تكلفة 00, 250.000 درهم وبرنامج السكن منخفض التكلفة ذي تكلفة 00, 140.000 درهم؛
- برنامج سكن الفئات المتوسطة؛
- برنامج إعادة تأهيل المآثر التاريخية وبرنامج معالجة السكن المهدد بالانهيار
- برنامج التأهيل الحضري بالأحياء ناقصة التجهيز
- برنامج سياسة المدينة

كما يتجسد تدخل الدولة في هذا المجال في مواكبة المنعشين العقاريين ودعم تدخلاتهم في مجال الاستثمار العقاري وخاصة ما يتعلق بإنتاج وتسويق السكن الاجتماعي الموجه للفئات ذات الدخل المحدود، والإسهام في مشاريع القضاء على السكن غير اللائق.

برنامج مدن بدون صفيح

لقد شكل الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في 20 غشت 2001 بمناسبة ثورة الملك والشعب، والذي وضع القضاء على السكن غير اللائق من ضمن الأولويات الوطنية، المرجع الأساسي للإستراتيجية الجديدة للقضاء على السكن الصفيحي في إطار البرنامج الوطني «مدن بدون صفيح». ولقد أعطيت انطلاقة هذا البرنامج سنة 2004، يستهدف 380.714 أسرة موزعة على 85 مدينة، وقد عرف تسريع وتيرة تفعيله ليصل عدد المدن التي تم إعلانها خالية من السكن الصفيحي إلى 56 مدينة.

وترجع أسباب عدم الانتهاء من برنامج مدن بدون صفيح حتى الآن لعدد من العوامل المرتبطة أساسا باستعصاء استخلاص مساهمة السكان المستفيدين من البرنامج، وكذا ارتفاع عدد ساكني دور الصفيح نتيجة الضغط الذي تعرفه العديد من المدن، والهجرة من العالم القروي صوب الحواضر، مع ما أنتجه هذا الوضع من سوء في التحضير بشكل كاف لاحتضان هؤلاء الوافدين، ودخول «سماسرة السكن العشوائي» على الخط.

ومن ضمن الإكراهات التي تعوق هذا البرنامج أيضا المشاكل العقارية وتتمثل في عدم توفر العقار العمومي الكافي، وتواجده بمناطق خارجة عن مدار التهيئة وبعيدة عن الأحياء المستهدفة، وتزايد عدد الأسر القاطنة بدور الصفيح والناتج عن ضعف المراقبة وتطور ظاهرة المضاربة في مدن الصفيح.

وتبقى صعوبة ترحيل الأسر بسبب تفضيل البقع على الشقق، منح قروض، البعد عن الأحياء المستهدفة.. إضافة إلى مشاكل تقنية (شبكات الربط الخارجي، وضعف وتيرة إنجاز التجهيزات العمومية الضرورية) من بين العراقيل التي تقف حاجزا أمام تخليص هذه المدن من براريكها.

برنامج إعادة تأهيل المآثر التاريخية وبرنامج معالجة السكن المهدد بالانهيار

يندرج برنامج ترميم وإعادة تأهيل المآثر التاريخية وبرنامج معالجة السكن المهدد بالانهيار في إطار الجهود الحثيثة الرامية إلى تأهيل المظهر المعماري وتحسين ظروف عيش الساكنة وتمكينها من الخدمات الضرورية .إضافة إلى ترميم وإعادة تأهيل البنايات والتجهيزات العمومية للقرب وتنشيط الحركة الاقتصادية. وتعزى الانهيارات التي تشهدها المنازل القديمة بالمدن العتيقة بالاساس إلى جانب عامل التقادم وغياب الهياكل الداعمة وضعف الجودة وغياب الصيانة، وأيضا لعدد من العوامل ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية. من قبيل تقسيم الملكية بين سكان ومستأجري أو مالكي هذه المنازل وبالتالي ظهور تصدعات وتشققات في جدران البنايات. مما يترتب عنه عدم تحمل أي طرف مسؤولية الصيانة. فضلا عن الكثافة السكانية المرتفعة وما تشهده بعض المنازل من تكدس للأسر في منزل واحد. كما تنضاف إلى ذلك عوامل الطقس التي تؤدي إلى تآكل الجدران بسبب الرطوبة وتهاطل الأمطار. ويعتمد برنامج ترميم وإعادة تأهيل المآثر التاريخية وبرنامج معالجة السكن المهدد بالانهيار على استراتيجية شاملة للتنمية المحلية تستحضر مختلف المجالات السوسيو- اقتصادية والثقافية والعمرانية. وذلك وفق تصور يراعي الأولوية في تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان وتوعيتهم بالانخراط في مسلسل تنمية مدينتهم وترشيد استغلال الموارد المحلية المتوفرة. انطلاقا من جعل التشارك أحسن وسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة. وحسب الوزارة الوصية. فإن عدد الدور الآيلة للسقوط على الصعيد

الوطني يبلغ 114 ألف مسكنا. مع العلم أنه معطى غير قار. مما جعل الدولة ترصد مبالغ مهمة خلال الفترة 2003 - 2011 لمعالجة هذه المعضلة استفادت منها 87 ألف و500 أسرة. ورغم ذلك فإن حل هذه الإشكالية بكيفية أكثر نجاعة يتطلب المزيد من الجهود وانخراطا أكبر من طرف الفاعلين المعنيين من مواطنين وسلطات محلية ومنتخبين.
ومن بين الإجراءات الأساسية التي يتم اتخاذها ايضا من طرف الوزارة الوصية على القطاع من أجل معالجة معضلة انهيار المباني التي تمس - حسب معطيات رسمية - 31 مدينة عتيقة و740 ألف أسرة، منح الدعم المادي للأسر المعنية بهدف مساعدتها على إيجاد سكن بديل. وإعطاء الأولوية لهذه الأسر للاستفادة من برامج السكن الاجتماعي، على اعتبار أن معالجة هذه الظاهرة يرتبط أساسا بالعمل على ضمان التقائية وتكاملية البرامج ذات الصلة. علما بأن أبرز المعيقات التي تعترض الجهود الرامية إلى القضاء على هذا التهديد ترتبط. على الخصوص. بإشكالية الحكامة وعدم تنفيذ قرارات الإفراغ الصادرة في حق قاطني هذه الدور، علاوة على عدم وضوح الوضعية العقارية.
واعتبارا للخطر الداهم الذي أضحى يتهدد أرواح مواطنين أبرياء بسبب البنايات الآيلة للسقوط. أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس. نصره الله تعليماته السامية بتشكيل لجنة تتولى القيام بإحصاء شامل للمساكن الآيلة للسقوط بمختلف المدن العتيقة للمملكة. كما أعطى جلالته أوامره بإيلاء الأولوية لمعالجة هذه الحالات مع اتخاذ التدابير الاستعجالية والضرورية لإعادة إسكان قاطني هذه المساكن التي يتعين إعادة تأهيلها أو هدمها.
وفي هذا الصدد قررت هذه اللجنة . التي يترأسها رئيس الحكومة . إطلاق عملية إحصاء دقيقة وشاملة لمجموع المنازل الآيلة للسقوط. وكذا إطلاق برنامج استعجالي لإعادة إسكان قاطني المنازل المهددة بالسقوط والموجودة في حالة حرجة مع رصد الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.وتتألف هذه اللجنة من ممثلي القطاعات الوزارية الأساسية المعنية. وهي وزارة الداخلية ووزارة السكنى ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الاتصال.

التأهيل الحضري للاحياء ناقصة التجهيز

وفي نفس السياق، اعطيت انطلاقة مجموعة برامج تخص التأهيل الحضري للاحياء ناقصة التجهيز بمجموعة من الاحياء بمختلف مدن ومراكز المملكة، ومشاريع أخرى تندرج ضمن سياسة المدينة تمخضت عنها 504 اتفاقية بغطاء مالي ذو تكلفة 12 مليار درهم.

وتروم مثل هذه المشاريع تحقيق رؤية مندمجة ومتكاملة للتطور العمراني والمجالي، وتجاوز مجموعة من الاكراهات المرتبطة بالنقص في التجهيزات الأساسية وتحسين ظروف السلامة الصحية لساكنة الأحياء المستهدفة وكذا تعميم ربطها بشبكات الماء الشروب والكهرباء والتطهير، وتقوية الشبكة الطرقية وتعزيز ربطها بمختلف أرجاء المدينة.

وكما تهدف هذه المشاريع ايضا الإدماج العمراني للسكن ناقص التجهيز، في إطار نسيج حضري مهيكل عن طريق تحسين الواجهات ومعالجة الاختلالات العمرانية والإدماج الاجتماعي لقاطني هذه الاحياء من خلال إنجاز البنيات الأساسية ذات الصلة من مدارس ومرافق صحية ومراكز اجتماعية وثقافية وملاعب رياضية وخلق أنشطة مدرة للدخل وإعطائها وظائف جديدة، وتحفيز إدماج شباب الأحياء التي تعاني من الهشاشة في الحياة العملية عن طريق تكوينهم وتطوير قدراتهم ومهاراتهم المهنية.

وعلاوة على ذلك يسعى هذا البرنامج إلى تحسين وسط العيش والمحيط البيئي من خلال ترصيف الأزقة وبناء ساحات عمومية وخلق مساحات خضراء وتعزيز خدمات النظافة وجمع النفايات المنزلية، وحماية التجمعات السكانية المستهدفة من خطر الفيضانات ومعالجة النقط التي تعاني من بعض التشوهات المجالية وإحداث فضاءات ترفيهية ورياضية للمساهمة في صقل مواهب الشباب والأطفال وإبراز مؤهلاته، وتمكين هذه الاحياء من بنية مؤسساتية متكاملة تضم جميع المرافق الأساسية.

البرنامج الوطني للسكن الاجتماعي

يعتبر برنامج السكن الاجتماعي من أهم البرامج والاستراتيجيات المختلفة التي اعتمدتها المملكة في هذا المجال ولاسيما في الجانب المتعلق بتوفير سكن ملائم بأسعار في متناول الفئات ذات الدخل المحدود. وقد ارتكزت السياسة العمومية لقطاع السكن من جهة على تقليص العجز السكني بإنتاج وحدات سكنية جديدة وإنعاش العرض من السكن ومحاربة الفقر والتهميش بالوسطين الحضري والقروي ومن جهة أخرى على التحكم في تنامي دور الصفيح.

ويظهر البرنامج الوطني للسكن الاجتماعي ضمن البرامج السكنية الطموحة التي أطلقت خلال السنوات الماضية، والذي أحدث دينامية قوية في قطاع العقار بفضل ما تضمنه من إجراءات تحفيزية وتسهيلات ضريبية، شجعت المنعشين العقاريين على مضاعفة استثماراتهم في صنف السكن الاجتماعي، وبالتالي المساهمة في امتصاص جزء كبير من العجز الحاصل حيث أن هذا الأخير انتقل من 120.000 وحدة سنة 2002، إلى 800.000 وحدة سنة 2008 ليصل إلى 560.000 وحدة سنة 2014.

ولقد عملت الحكومة المغربية على تشجيع السكن الاجتماعي واللائق، وتضعه ضمن أولوياتها، في سياق تنويع وتكثيف العرض في مجال السكن، وتحسين ظروف وإطار عيش السكان، كما تراهن على تقليص العجز السكني إلى النصف رغم ما يواجه قطاع السكن في المغرب من مشاكل وتحديات مرتبطة بالتوسع الحضري والزحف القروي وازدياد الطلب على السكن.

ويهدف البرنامج الوطني للسكن الاجتماعي إلى دعم الرقي الاجتماعي من خلال تيسير الولوج إلى الملكية، فضلا عن دمقرطة الحصول على السكن لفائدة جميع المواطنين. فاعتبارا للصعوبات التي يطرحها الحصول على سكن في ظل سوق مفتوحة، فإن السكن الاجتماعي يمكن من الاستجابة

لحاجيات فئة عريضة من الأسر وفتح آفاق جديدة أمام الفئات المعوزة للحصول على سكن لائق وبشروط تفضيلية.

ولا تقتصر هذه المشاريع على المساكن ذات التكلفة المنخفضة فحسب، بل إنها عمليات مندمجة تتألف في غالبيتها من سكن اجتماعي يصاحبه سكن من الصنف المتوسط (السكن الاقتصادي)، والفيلات، مما يتيح إحداث نوع من التآلف والاندماج الاجتماعي بالأحياء السكنية، الأمر الذي لم يكن متاحا في نماذج السكن الجماعي التي كانت معتمدة في السابق. ويحرص القائمون على إنجاز هذه المشاريع السكنية ذات الطابع الاجتماعي على ضمان توفر شروط الجودة ومتانة البناء وراحة السكان، من خلال توفير منتوج سكني منجز وفق بناء معماري حديث يحترم الاندماج الجيد مع الموقع والتدبير الأمثل للمساحات وتوفير مساحات خضراء.

هكذا، وإلى جانب تحسين ظروف عيش الفئات ذات الدخل المحدود، فإن هذه المشاريع الكبرى الخاصة بالسكن الاجتماعي (250 ألف درهم للوحدة)، والسكن الاجتماعي منخفض التكلفة (140 ألف درهم للوحدة)، والتي يصاحبها تفعيل برنامج «مدن بدون صفيح»، وتنزيل سياسة التنمية المجالية، كفيلة بتثمين وتحسين المشهد الحضري، وتعزيز الدينامية الاقتصادية التي تشهدها مختلف مناطق المغرب مع الحفاظ في الوقت نفسه، على تناغم وجمالية المشهد العمراني.

وتعكس مختلف الأوراش المفتوحة في مجال السكن، حرص السلطات العمومية على النهوض بالمجال الاجتماعي، كأحد الأوراش المحورية، التي سخر لها المغرب إمكانيات مهمة خلال السنوات الماضية، وعيا منه بأن تحقيق التنمية البشرية عبر توفير السكن اللائق وتحسين الخدمات التعليمية والصحية والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، تعد السبيل الأمثل للدفع بعجلة التنمية المستدامة، الشاملة، المنصفة والعادلة.

وقد أعطى برنامج السكن الاجتماعي دفعة قوية لسياسة محاربة السكن غير اللائق سواء تعلق الأمر بالبناء العشوائي أو مدن الصفيح، خاصة أنه يمكن من إدماج المواطنين في المجتمع المتمدن، وتمكين الفئات الاجتماعية المعوزة من الولوج إلى السكن اللائق.

سياسة المدن الجديدة

نشأت فكرة المدن الجديدة إستجابة لعدة مشاكل في المدينة الحالية، وتعتبر العوامل التي تدفع العديد من الدول المتقدمة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة لإنشاء مدن جديدة تكاد تكون متشابهة إلى حد بعيد. فالمدن الجديدة عموما تظهر نتيجة لأسباب إجتماعية وإقتصادية من أجل سد الحاجات البشرية، هذا بالإضافة إلى أن أسباب سياسية تتصل بصفة خاصة باستراتيجية الدولة لإعادة توطين السكان بطريقة تتفق وحدودها السياسية ولعلها من أهم العوامل الإجتماعية التي ارتبطت بنشأة تلك المدن، تلك المتصلة بالمشكلة السكانية من حيث التوزيع والكثافة والنمو، وما يتصل بها من أسباب ترتبط بتحسين ظروف المعيشة لكافة أعضاء المجتمع.

ان سياسة المدن الجديدة، والتي تسير جنبا إلى جنب مع برنامج طموح للقضاء على دور الصفيح، تم تبنيها أيضا كبديل وجيه وناجع للقضاء على السكن غير اللائق، والتخفيف من الضغط على المدن، وخصوصا، طرح سكن يتلاءم وحاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية ومنها أساسا الفئات ذات الدخل المتوسط. وتمتاز هذه المدن الجديدة، التي تدعمها تصاميم مديرية مرتبطة بالتجمعات السكنية الكبرى بتوفرها على وعاء عقاري في المتناول: أراضي الدولة، الأراضي الجماعية (الكيش)، فضلا عن استفادتها من مزايا خاصة في مجال الهندسة المعمارية، والتجهيزات، واحترام البيئة.

وفي هذا الإطار، أخذ المغرب على عاتقه إحداث 15 مدينة جديدة، في أفق سنة 2020، موزعة على التراب الوطني قصد الحد من النمو الديمغرافي

المتوقع في المجال الحضري، وباعتبارها بديلا عن التوسع غير المتناسب للمدن الكبرى. وتروم هذه الفضاءات الحضرية الجديدة، المزودة بالعديد من التجهيزات الحضرية والمساحات الخضراء ومحطات معالجة المياه العادمة ونسيج اقتصادي هام، استيعاب النمو العمراني الذي يتم بطريقة غير متحكم فيها بالشكل المطلوب، وبالخصوص، على مستوى التجمعات السكنية التي تعرف نموا ديمغرافيا مرتفعا. وستمكن هذه المراكز من إعادة توازن حقيقي لتهيئة التراب، وضبط السوق العقاري، وذلك بتقديم سكن وفضاءات للأنشطة بأثمنة معقولة وفي إطار حضري مناسب، وظروف جيدة للخدمة والتجهيز، وبيئة سليمة.

وتعد سياسة المدن الجديدة سياسة طموحة تهدف إلى تنمية الضاحية من جهة، و الإستجابة لحاجيات السكان والقضاء على المدن الصفيحية والسكن الغير الائق من جهة أخرى و ذلك لتوفرها على تجهيزات وخدمات متنوعة إضافة إلى إنفتاحها على مختلف الشرائح الإجتماعية.

فالمدينة الجديدة يجب أن تستوفي لجميع متطلبات ساكنيها من مرافق عمومية ومدارس ومستشفيات ومناطق صناعية و أن لايقتصر المفهوم لمجرد مدن للنوم.

الاخلالات والاكراهات التي يعاني منها قطاع الاسكان:

ان قطاع السكن رغم ما عرفه من دينامية مثيرة للانتباه خلال السنوات الفارطة لازال يعاني من عدة اختلالات، حيث تعترض سياسة الدولة في مجال السكن جملة من المشاكل والإكراهات المرتبطة أساسا بآليات الحكامة والتدبير وتشعب تدخلات الفاعلين المؤسساتيين والخواص في هذا القطاع. ويمكن ان نجملها في مايلي:

- على المستوى التشريعي نسجل قدم النصوص التشريعية يعود أصلها إلى فترة الحماية وعدم ملاءمتها لتطور المجتمع

- في مجال السياسة العمومية فقد اتخذت التدخلات العمومية أشكالا مختلفة شكلا ومضمونا بما في ذلك مستوى تعبئة العقار العمومي، تخصيص الموارد المالية والوسائل التقنية والعملية. إلا أن طريقة تخصيص الاعتمادات تعاني من توزيع متفاوت بين الوسطين الحضري والقروي.
- تعقد المساطر والإجراءات الإدارية المتعلقة بالترخيص بالبناء وإحداث التجزئات العقارية وتسلمها، من الناحية العملية، بفعل تعدد الجهات الإدارية المتدخلة في هذه المساطر وضعف التنسيق بينها، وذلك رغم صدور المرسوم رقم 424.13.2 الصادر في 24 ماي 2013 بالموافقة على ضابط البناء العام، الذي عمل على تبسيط المساطر وآجال منح الرخص؛
- تسجيل تفاوتات في تنفيذ البرامج بين جهات ومدن المملكة. إذ أن آثارها تدخل في نطاق عمليات التصحيح والإصلاح أكثر منها في إطار سياسات تنموية.
- ندرة الأملاك العقارية الصافية القابلة للتعبئة داخل وحول المدارات الحضرية الرئيسية.
- غياب التنسيق والالتقائية في تدبير الاحتياطيات العقارية الموجودة وتحديد الحاجيات من العقار، سواء على المستوى المحلي أو المركزي، مما يقف حاجزا أمام إنجاح المشاريع المتعلقة بمحاربة السكن غير اللائق ومواكبة التنمية الحضرية، مما أدى إلى وجود 12 في المئة من الحظيرة (أزيد من 554 ألف مسكن) تعرف بعض المشاكل المتعلقة بالهشاشة من خلال السكن غير القانوني، والسكن المهدد بالانهيار، والسكن المتواجد بالمناطق المعرضة للخطر، وما تبقى من دور الصفيح.
- عدم ملاءمة التنطيقات المعتمدة بوثائق التعمير، في بعض الأحيان، للبرامج السكنية العمومية؛
- ارتفاع تكلفة الأرض كعنصر في المشاريع الاستثمارية السكنية بحيث قد يصل

إلى 50 في المائة من التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع في بعض المدن، في حين يجب أن لا تتجاوز 20 في المائة في أقصى الحالات؛

- الارتفاع المهول لأثمنة العقار داخل المجال الحضري نتيجة استفحال ظاهرة المضاربة العقارية وغياب آليات فعالة لضبط ومراقبة السوق العقارية؛

- عدم ملاءمة العرض السكني مع الطلب، حيث يلجأ المنعشون العقاريون إلى إنتاج الوحدات السكنية دون دراسة مسبقة للطلب، حيث أن هناك وجود أزيد من 516 ألف و841 مسكنا شاغرا داخل الوسط الحضري بالمغرب، وهو الأمر الذي يعكس أزمة كبيرة على المستوى العقاري، بإرتفاع نسبة العرض مقابل إنخفاض في نسبة الطلب، و أن 80 في المئة من حظيرة السكن تتركز في ثماني جهات كبرى مما يؤدي إلى تفاقم المخزون في بعض المناطق مقابل النقص الحاد في مناطق أخرى، في غياب مواكبة الدولة لهؤلاء المنعشين الذين يعانون من بطء تسويق المخزون؛

ويعتبر دور العقار في قطاع السكن أساسا لتأمين الولوج إلى الملكية العقارية، ومن ثم، فإن هاجس توفير العقار يحتل مكانة هامة في كل المشاريع السكنية والتجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية، حيث يقدر الطلب السنوي على العقار الحضري ب 4.000 هكتار والتي تبقى غير كافية لسد الطلب حيث يعتبر الخصاص العقاري من العوامل المساهمة كذلك في أزمة السكن، وذلك يتجلى في:

- تراجع الاحتياطيات العقارية بما فيها العقارات التابعة للدولة والجماعات الترابية، وبطء عملية التصفية القانونية للعقارات العمومية بسبب النزاعات العقارية القائمة فيما بينها من جهة، وبينها وبين الأغيار من جهة أخرى؛

- غياب آليات فعالة لتجديد الاحتياطيات العقارية بما يمكن من مواكبة الحاجيات المتزايدة من العقار الموجه للاستثمار في قطاع السكنى وخصوصا في محيط المدن الكبرى؛

- جمود بنية العقار وصعوبة تكوين الأرصدة العقارية في غياب آليات سياسة عقارية ناجعة، إضافة إلى المضاربات العقارية والأثمنة المرتفعة.
- تم تسجيل نواقص بادية للعيان، خاصة بالوسط القروي وضواحي المدن الكبرى. إذ أن التحسن العام في ظروف السكن يخفي تفاوتات بين الوسطين الحضري والقروي وبين الجهات.
- تسارع وتيرة إنتاج الوحدات السكنية المطابقة للمعايير، وأيضا غير المطابقة للمعايير.
- بُعد مناطق إعادة الإسكان من مناطق الأنشطة المكثفة والخدمات، رغم جهود تعبئة عقار الدولة في مشاريع السكنى، وهو الأمر الذي يطرح جملة من المشاكل المتعلقة باندماج ساكنة مناطق إعادة الإسكان في مراكز المدن بسبب غياب وسائل نقل فعالة.
- أهمية المنجزات على المستوى الكمي، لكن تسجيل تقدم قليل على مستوى الجودة الحضرية والمعمارية وفي مجال الملاءمة مع الظروف المناخية والممارسات الثقافية للسكان.
- يتم التعاطي مع موضوع السكنى بشكل قطاعي ويبقى غير مدمج بالشكل الكافي ضمن منظور شامل للتنمية الترابية. يتطلب تنفيذ برامج السكنى التنسيق بين القطاعات الحكومية على المستوى المركزي مع تركيز على المستوى المحلي بالنسبة لتسيير العمليات.
- غياب التقييم المستمر من أجل مواكبة تنفيذ البرامج، الدراسات التقييمية القليلة والمنجزة غالبا في إطار شراكات مع الجهات المانحة، يفضي إلى عدم ترصيد ومراكمة الفاعليين المعنيين بالشكل الكافي لنتائج تلك الدراسات.
- يحظى قطاع السكنى بتتبع منتظم على المستوى المركزي، استنادا على المعطيات المحلية المستقاة من المديريات الجهوية للإسكان والمراصد

المحدث خصيصا لمجال السكنى. إلا أن هذا التتبع غالبا ما ينحصر في الجوانب الكمية للبرامج ولا يتناول الجوانب السوسيو اقتصادية، والإدماج الحضري اللهم ما يتصل بالمعيقات العملية لتسيير المشاريع.

تدابير مقترحة من اجل دعم قطاع الاسكان:

ان هذا الوضع يفرض ضرورة إقرار الحكامة في التدبير ووضع اسراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الاكراهات القائمة، مع إبداع آليات جديدة لتطوير منظومة السكن وطرح تصور اجتماعي شامل لمعالجة إشكالات السكن في علاقته بالتعمير والسياسة الترابية، من أجل الاستجابة للحاجيات المجتمعية الملحة، وتحفيز الفاعلين الاقتصاديين على الاستثمار المنتج والرفع من الجودة، اضافة الى:

- تبني تخطيط محكم يهدف إلى تطوير سياسة السكن الاجتماعي لتلبية الانتظارات المتجددة للفئات المعنية ومواجهة الخصاص المسجل، وأيضا تطوير سياسة سكنية جديدة لفائدة الطبقات الوسطى بتدابير مغايرة.
- تحسين مناخ الاستثمار في مجال السكن من جهة، ورفع التحديات للتمكن من احترام المعايير المعتمدة والرفع من المهنية وتقوية المردودية.
- إقرار نظام جديد لتدبير المدن يضمن الفعالية في التسيير والنجاعة في التدبير ويسمح بإعادة النظر في دور ومهام المنتخبين وسلطات الوصاية.
- الحرص على اندماج البرامج وتجميع الإمكانيات وإدماج السياسة السكنية ضمن رؤية استراتيجية لتنمية المدينة.
- إصلاح وتعميم نظام التخطيط الحضري، بالاعتماد على التخطيط الاستراتيجي من أجل بلورة المشروع الحضري المنسجم للمدينة عبر تأطير المدن بمخططات استراتيجية تدمج الضواحي ضمن رؤية استشرافية تقوم على التشاور والشراكة.
- مراجعة النظام الضريبي لقطاع العقار بهدف جلب المزيد من الاستثمارات

وتخفيض العبء الضريبي سواء من جانب الأسر أو المنعشين العقاريين، مع خلق ضرائب متخصصة تبعا لمجالات التدخل (السكن الاجتماعي، الكراء، السكن السياحي، الأنسجة القديمة...

- إعفاء جزئي من الضريبة على الأرباح وتعميم الاستفادة من استرداد الضريبة على القيمة المضافة، مع جعل الجودة والسلامة عنصرين أساسيين للاستفادة من التحفيز الجبائي.
- تقديم تحفيزات عقارية وجبائية للتعاونيات السكنية وخلق إطار جديد لتنمية العمل التعاوني في مجال السكن، مع تقديم تحفيزات ضريبية للاستثمارات التي تهم المساكن التي لا تتعدى قيمتها العقارية 500 ألف درهم.
- عدم التعاطي مع موضوع السكنى بشكل قطاعي ولكن ضمن منظور شامل للتنمية الترابية تقتسمه جميع القطاعات الحكومية سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي وذلك لإرساء سياسة شمولية ومندمجة وذات طابع استراتيجي.

لقد استعرضنا في هذه الورقة قراءة لوضعية قطاع السكن بالمغرب والسياسات العمومية التي تم تبنيها من اجل النهوض بهذا القطاع الحيوي، والتي يمكن القول انها تفتقد الرؤية الشمولية والاستراتيجية من اجل تجاوز الاكراهات المسجلة، وتمكين هذا القطاع من الإسهام الفاعل في دينامية التنمية، في ظل التحولات التي يشهدها المجال الترابي بفعل الدينامية الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية المتسارعة التي يعرفها المغرب.

الجزء الثاني: قطاع الصحة

تقديم

تضع لجنة الصحة المنبثقة عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع عشر لحزب الاستقلال هذا المجهود بين أيدي المؤتمرين تحت شعار «التزام ومسؤولية». ويأتي اختيار هذا الشعار بناء على أن حزب الاستقلال، وهو يستحضر كافة التحديات والمخاطر المطروحة على بلادنا، يدعو إلى ترسيخ هاذين المبدأين الرئيسيين بشتى تجلياتهم في المغرب الحديث لكونهما يشكلان الضمانة الرئيسة لتطوير مجتمع متماسك وقوي ومتقدم تسوده قيم الديمقراطية و العدالة الاجتماعية والتضامن.

إن اقتراح قيمة الالتزام نابع من أنه ذلك الارتباط القوي و المتين بقضية في كل الظروف و الأحوال و ملازمتها و التمسك بها كما لا يجب تجزئتها أو تقزيمها. لذلك نعتبر أننا برفعنا لشعار الالتزام نجدد عهدنا للارتباط بالقضايا الانسانية العادلة و قضايا الأمة الاسلامية و العربية وقضايا الشعب المغربي بشتى روافده و مكوناته.

كما نجدد التزامنا الوطني متشبثين بالواجبات قبل الحقوق مستحضرين دستور 2011 و ما يطرحه من التزامات مشتركة على المجتمع و الدولة و الأفراد. كما نجدد التزامنا الحزبي بإقرار الوسطية وتحقيق العدالة الاجتماعية بالمغرب، وهو ما ينير طريقنا في طرح المسألة الاجتماعية ببلادنا و خصوصا في شقها الصحي في استحضار تام لالتزامات المغرب الدولية و ما تفتضيه من مجهودات و إصلاحات كبرى لكسب الرهانات المتمثلة في التمتع الفعلي بالحقوق.

ولايكتمل الالتزام دون اقترانه بالمسؤولية و التي تقتضي ضرورة تحمل الأمانة في المساهمة الفعلية في الأوراش المطروحة علينا و التواجد الفعلي في كل المحطات المصيرية، و تحقيق الحضور النوعي في كل حقول العمل

الجماعي و الانخراط الجدي في الحركية المجتمعية لضمان التأثير وبلوغ الأهداف المتوخاة.

كما أن المسؤولية يجب أن تستند على إعمال الفكر و الاقناع و الاستشراف في التعاطي مع قضايا المغرب بعيدا عن الاندفاعية و عن الارتجالية مستحضرين مصالح المغرب وشروط نهضته وتقدمه، مقدمين ذلك بكل تفان في استعداد كامل للمحاسبة سواء في شقها السياسي أو القانوني.و لا تبلغ المسؤولية مداها ولا يتحقق المراد منها إلا إذا كانت تنطبق على مختلف المستويات وصولا إلى المواطن في علاقته بالمجتمع بحثا عن المصلحة العامة وعبر الاهتمام بالشأن العام. وهو الشيء الذي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا لعبت النخب الثقافية والسياسية دورها في تنوير الرأي العام من جهة و التطرق لكل مناحي الحياة داخل المجتمع سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الروحية وكذا مناهضة كل مظاهر التضييق على حرية التفكير كانت سلطوية أو مجتمعية.

I. السياق العام:

في ظل سياق عام مطبوع بدسترة الحق في الولوج للخدمات الصحية والتزامات المغرب الدولية و خصوصا أهداف التنمية المستدامة، و في ظل العولمة وما نتج عنها من تحرير وتكثيف التبادل ورواج المعرفة والتكنولوجيا و ما لذلك من أثر كبير على المجال الصحي، خصوصا ما يتعلق بالمعارف الطبية وتقنيات التشخيص والعلاج والتكنولوجيا الحيوية وكذا الوعي الصحي لدى المواطنين الذين أصبحوا يتطلعون باستمرار للتوفر على علاجات حديثة وذات جودة وموزعة توزيعا عادلا، يفترض أن تكون السياسةالصحية الوطنية أحد الأجوبة الرئيسية للمساهمة في تحسين الولوج للخدمات و رفع كل هذه التحديات.

لقد تبين بالملموس أن الدولة وحدها غير قادرة على سد الخصاص نظراً للحاجيات الكبيرة للمواطنين مع منظومة صحية تطبعها تكاثر الانتظارات وتنوعها مع قلة الموارد العمومية و تفاوت توزيعها، بالإضافة الى اتساع

الفوارق في العرض الصحي. ومع تأكيد مسؤولية الدولة و المجتمع في الحفاظ على الصحة لابد من تحديد الاولويات و في الرفع من أداء المنظومة الصحيةعبر حكامة رشيدة تتبنى المقاربة التشاركية و الشراكة المفيدة و الأداء المرتبط بالنتائج.

II. خلاصات التشخيص:

لا شك أن المؤشرات المتعلقة بالصحة العامة للسكان عرفت تطورا ملموسا خلال العقود الأخيرة خصوصا فيما يتعلق بمعدل الأمل في الحياة و نسبة الوفيات لدى الأمهات و نسبة الوفيات لدى الأطفال دون سن الخامسة، إلا أنها تبقى دون تطلعات المغرب وقدراته.وبالرغم من المكتسبات التي راكمتها المنظومة الصحية المغربية عبر تفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية، إلا أنها تعرف اختلالات رئيسية لابد من الوقوف عليها للتمكن من اقتراح حلول ناجعة و ممكنة و واقعية للتمكن من تحقيق الالتزامات الوطنية في المجال الصحي. لابد من الاشارة أن المنظومة الصحية تعرف تأثرا كبيرا بمحيطها الذي يتميز بمخاطر متعددة أهمها الفقر والهشاشة والتغيرات المناخية والبيئية، كما تعرف عدة صعوبات ونواقص أهمها النقص في الموارد وبروز أو تكاثر أمراض جديدة مرتبطة بنمط العيش إلى جانب انتشار أوبئة عابرة للدول والحدود. ويمكن إجمالا تلخيص النواقص في:

- ضعف التمويل العمومي للصحة وارتفاع نصيب النفقات الذاتية للأسر من المصاريف الصحية العامة.
- سوء التسيير والتدبير وضعف الحكامة وارتفاع مظاهر التبذير و الاهدار؛
- تدهور الخدمات الصحية العلاجية المرتبطة أساسا بوضعية المستشفيات العمومية بالمغرب؛
- عدم التركيز الكافي على المحددات الاجتماعية الصحية؛
- صعوبة الولوج العادل للعلاجات والأدوية و المستلزمات الطبية رغم

المبالغ الهامة المرصودة.

كما أن القطاع يعيش معوقات أساسية وكبرى تحول دون تحقيق اهداف السياسة القطاعية و الرفع من أدائها، رغم كل الإصلاحات المهيكلة والعميقة التي باشرتها بلادنا في هذا المجال.و يمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي:

أولا، في النقص الحاد في الموارد البشرية والتوزيع غير المتوازن عبر التراب الوطني.

ثانيا،إشكالية التمويل و التي تتميز بغياب شمولية التغطية الصحية و ضعف التغطية المتضامنة مقرونة بضعف الميزانية المخصصة لوزارة الصحةو التي رغم تطورها من حيث المبالغ المرصودة خلال السنوات الأخيرة تبقى دون تطور المؤشرات الخاصة بتنفيذ الميزانية خصوصا في ميزانية الاستثمار و في المصالح الخارجية، مما يحيلنا على سؤالا لحكامةوالقدرة التدبيرية داخل القطاع وربط بالمسؤولية بالمحاسبة.

ثالثا،غياب التكامل بين القطاعين الخاص و العام مع العلم أن الدولة وحدها أصبحت غير قادرة على سد الخصاص نظراً للحاجيات الكبيرة للمواطنين. هذا بالإضافة الى اتساع الفوارق في العرض الصحي.

III. الرؤية الاستراتيجية:

سياسة قطاعية تضمنالعدالة الاجتماعية من خلال نفاذ الحقوق وتتماشى وانتظارات المواطنين والمهنيين ومستجدات الميدان الصحي وترتكز على الأدوار الجديدة للدولة خصوصا دورها الاستراتيجي في اطارالجهوية المتقدمةو دورها في الضبط والمراقبة والتنظيم والتشجيع فيما يتعلق بدعم مبادرات المجتمع المدني والقطاع الخاص واستثماراته.»

وذلك منخلال ثلاث مرتكزات موجهة:

1. الحكامة: إن الحديث عن الحكامة هوحديث عن المسؤولية والشفافية وهو كذلك سؤال النجاعة والفعالية والجودة.
2. الاستهداف: يتعلق الأمر في هذا الصدد بسن سياسة إرادية ترتكز على الاستهداف الجغرافي والترابي والأسري والسكاني للحد من الفوارق عبر تحقيق التقائية المتدخلين.
3. الاصلاحات الكبرى: في قلب هذه الإصلاحات، تكمن إرادة إعمال الحق في الولوج إلى العلاجات و الخدمات الصحية. لذلك ، يستوجب القطاع قفزة جديدة في مجال الاصلاحات من خلال بناء منظومة صحية مستدامة وناجعة و تركيز العلاجات حول قضايا وانتظارات السكان ومحاربة الإقصاء، والارتقاء بالصحة،عبر تنظيم المسالك العلاجية في كل الجهات الترابية. كما يجب تبني الاستباقية في الإجابة للتحديات المطروحة نتيجة التحولات المجتمعية بالمغرب وعلى الصعيد الدولي.

IV. المحاور الاستراتيجية

إن التنزيل العملي لكل الاختيارات يحدد بشكل أساسي مستقبل أي إصلاح كيفما كانت وجاهته. لذلك لابد من تدابير لتنفيذ السياسة القطاعية ولتجويدها ورفع الاكراهات الكبرى التي تحول دون تحقيق الاهداف المرسومة.ويرتكزمنظورحزب الاستقلال في هذا المجال على المجالات التالية:

المحور 1: البعد المؤسساتي وإعادة النظر في المؤسسات المعنية باتخاذ القرار القطاعي وتنفيذه

في هذا الباب ينبغي العمل أولا على إصدار الميثاق الوطني للصحة الذي دعت الرسالة الموجهة إليها المناظرة الوطنية الثانية حول الصحة. كما يجب

إحداث المجلس الوطني للصحة و باقي الهيئات الاستشارية المنصوص عليها في القانون الاطار رقم 09.34المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات لسنة 2011. كما يجب بلورة الاستراتيجية القطاعية موضوع هذه الورقة بطريقة تشاركية بين كل الفاعلين في المجال ضمانا لمساهمتهم في تنفيذها و تيسير حشد الدعم لها وتمويلها، دون إغفال دور المجتمع المدني.

من جانب أخر، فقد اصبح من البديهي أن الصحة مدخل للتنمية و نتيجة لها، لذلك لابد من العمل على جعلها في صلب كل السياسات العمومية ومحط اهتمام الحكومة و الجماعات الترابية واعادة توزيع الأدوار مجاليا وقطاعيا ضمن مقاربة ترابية جديدة لإنجاح الجهوية المتقدمة، للتأثير على المحددات الاجتماعية للصحة و هي العوامل المتغيرة التي تعمل مباشرة على تخفيض أو ارتفاع المؤشرات الصحية والتي بطبيعتها تبقى خارج سيطرة الفاعلين الميدان الصحي. و أخدا بعين الاعتبار للتغيرات الحاصلة في توزيع الاختصاصات بين الدولة و الجماعات الترابية، لابد من تدعيم اللاتركيز الاداري عبر تعزيزاختصاصاتالادارة الجهوية للصحة و اعتبار الجهوية الموسعةكخياراستراتيجي بالنظر لكونها تهدف إلى تحرير روح المبادرة و الطاقات الخلاقة للمواطنات و المواطنين، ومواجهة و تقليص التجاذبات والموانع البيروقراطية و تشجيع القرب، كما تلح كذلك على التعاون البين ـ قطاعي و توطين السياسات العمومية وتدخلات الدولة والجماعات الترابية.

المحور2 : رؤية جديدة للخدمات الصحية و عرض العلاجات

يعتبر القطاع الصحي من وجهة نظر اليونسكو والمنظمة العالمية للصحة أحد أبرز المعايير الدولية في تقدم أو تخلف أي بلد في العالم. وبالرغم من المساعي المسترسلة في تطوير هياكل المنظومة الصحية بالمغرب وتوسيع خدماتها مازالت محط انتقادات واسعة، فيما يخص مخرجاتها ونوعية

الخدمات المقدمة إلى عموم المواطنين إن على المستوى التجهيز أو المواد البشرية أو تدبير الملفات الصحية.و قد أكد صاحب الجلالة في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرةيوم الجمعة 14 أكتوبر 2016. على أن «المرحلة التي نحن مقبلون عليها أكتر أهميةمن سابقاتها،فهي تقتضي الانكباب الجاد على القضايا والانشغالات الحقيقية للمواطنين،والدفع قدما بعملا لمرافق الإدارية،وتحسين الخدمات التي تقدمها وأكدعلى «أن الهدف الذي يجب أن تسعى إلي هكل المؤسسات،هوخدمة المواطن. وبدون قيامها بهذه المهمة،فإنها تبقى عديمة الجدوى، بلامبررلوجودها أصلا.

الشيء الذي يحيلنا على ضرورة إعادة النظر في سؤال الخدمات الصحية من منطلقات ثلاث أساسية، أولهما منطلق تحديد الخدمات المطلوبة وثانيهما منطلق توفير الخدمات ذات جودة وثالتهما الولوج للخدمات الصحية بشكل منصف.

المحور 3: المحددات الاجتماعية للصحة و الصحة بالعالم القروي

إذا كان الهدف هو بناء منظومة صحية و منظومة للعلاجات مستدامة ومنصفة، فإن الصحة في العالم القروي هي الضرورة الملحةلكل الأوراش .ففي الوسط القروي تبرز قاعدة <قانون الرعاية المعكوسة>، والتي تجعل من الساكنة الأكثر حاجة هي الأقل استفادة من الموارد المعبئة. ف 20بالمائة من الساكنة المغربية تتواجد على بعد أكثر من 10 كيلومترات من أقرب مركز للعلاجات الأولية. و علاوة على ذلك، فإن نوع العرض بهذه المناطق يعتمد إلى حد كبير، على البرامج الوقائية وعلى علاجات غالبا ما تكون جودتها موضوع انتقاد، بدلا من اعتماد المقاربة المجالية للخدمات المندمجة في شبكة القرب ومعززة بشبكة المستشفيات.

وبالنظر إلى ضعف القدرة الشرائية للساكنة القروية، فإن انعكاسات

النفقات المباشرة (بالنسبة للاستشارات، و الإحالات والأدوية) غالبا ما تكون نسبيا أكثر خطورة وانهاكا لها.و إذا أردنا أن نستجيب للحاجيات المتغيرة والانتظارات المتنامية لساكنة العالم القروي و الساكنة المعزولة وكذلك القاطنة بضواحي المدن ،لابد من العملعلى:

- مستوى الحكامة: خلق ارتباط مفصلي ذكي مع المدن في إطار رؤى مجالية متفاوض حولها ومدعمة من طرف الدولة..

- مستوى الاستهداف: احداث ت مويل خاص بالصحة بالعالم القروي لإنجاز الإصلاحات من خلا لإجراءات محددة وهادفة مثل توسيع شبكة الخدمات،وتحسين جودة العلاجات وتشجيع المهنيين للمزاولة بالعالم القروي وتشجيع الابتكار (مثلا لتطبيب عن بعد)،أومن خلال الدعم المباشر للساكنة للرفع من اللجوء للخدمات. إلاأنه لايمكن للتمويل الخاصب العالم القروي أنيحللوحدها لمشاكل والتأخيرات المتراكمة للساكنة، بل هووسيلة للإسراع والتمكين منالولوج للعلاج(تمييزإيجابي) والذي يجب أن يكملالإصلاح العميق للمنظومة،للتصدي إلى تفاقماللامساواة في افق تطويراقصاد وطني اجتماعي تعادلي منصف.

- مستوى الاصلاحات: يتعلق الامر بوضع سياسة مندمجة تحدمنالنمطالتقليدي لعمل القطاع العام،الذي يشتغل بالبرامج العمودية ، في حين لا يقدم القطاع الخاص سوى بعض البدائل .وذلك بالاستثمار في شبكة مندمجة تقومعلى تعزيز الطب الاسري و الصحة الجماعاتية مع العمل وبشكلوثيق على المحددات الاجتماعية للصحة من خلال مقاربة تشاركية دامجة.

المحور4: التمويلوالتغطيةالصحيةالشاملة

تتميز إشكالية التمويل الصحي بالمغرب اساسا بغياب شمولية التغطية الصحية الأساسية حيث بلغت نسبة التغطية إلى 53 %من الساكنة إلى

حدود نهاية 2016. كما تتميز بضعف التغطية المتضامنة، التي تتضمن الدعم الجبائي و التأمين الاجباري ، حيت بلغت نسبة التمويل التضامني 44 % من المصاريف العامة للصحة.

كما لا يجب أن نغفل ضعف الميزانية المخصصة لوزارة الصحة و التي تبلغ نسبة من الميزانية العامة أي أنها لم ترقى لنسبة 8 %في المائة الموصى بها من لدن المنظمة العالمية للصحة و لا نسبة 15 % التي كانت من بين الالتزامات الدولية للمغرب. ورغم تطورها من حيث المبالغ المرصودة خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تبقى دون تطور المؤشرات الخاصة بالتمويل حيث تظل نسبة الالتزام بالنفقات و نسبة الأداء ضعيفتين خصوصا في ميزانية الاستثمار و في المصالح الخارجية حسب تقارير المجلس الأعلى للحسابات، مما يحيلنا على ضرورة الرفع من القدرة التدبيرية داخل القطاع. ولا يجب ان نغفل كذلك غياب التكامل بين القطاعين الخاص و العام مع العلم أن الدولة وحدها غير قادرة على سد الخصاص نظراً للحاجيات الكبيرة للمواطنين. هذا بالإضافة الى اتساع الفوارق في العرض الصحي.

- المقاربة الحكاماتية

لتجاوز هذه النواقص، لابد من إعادة النظر في حكامة المنظومة الوطنية للصحة بما يضمن الحق في الولوج للخدمات الصحية كما أقره دستور 2011، وذلك في إطار ميثاق وطني للصحة يتم اعتماده بالتشاور مع كافة المتدخلين ويحدد مسؤوليات ومجالات تدخلهم. منخلال الرفع من أداء المنظومة الصحية و اعتماد المقاربة التشاركية؛

من جانب أخر، لقد أقرت الأمم المتحدة عبر إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الصحة العالمية والسياسة الخارجية في 6 دجنبر 2012 ، أن الصحة مدخل للتنمية و نتيجة لها. لذلك لابد من طرح سؤال التمويل لابد أن يكون في أجندة الحكومة بأكملها. الشيء الذي سيمكن من تحقيق

التقائية المتدخلين. لابد كذلك من استحضار الشراكة بين القطاعين العام و الخاص بكل أبعادها لما تسمح به من تكامل واستغلال جيد ومشترك للموارد .

- الاستهداف

إن تحقيق عدالة اجتماعية في مجال الولوج للخدمات يقتضي كذلك تقليص الفوارق من خلال، سن سياسة إرادية ترتكز على الاستهداف بكلابعادهالجغرافية و المجاليةوالسكانية. كما أن ضعف الموارد المالية يفرض علينا استعمالا أمثل لها بما في ذلك الموارد المخصصة لباقي التدخلات المندرجة ضمن الحماية الاجتماعية و التي تناهز نصف المالية العامة. لهذا لابد من القيام بتحديد دقيق للفئات المحتاجة لتمكينها من الاستفادة الفعلية ودون غيرها من هذه التدخلات الاجتماعية بما فيها التدخلات الصحية.من جانب أخر، لابد من استهداف أخر ذو طبيعة نوعية. و يتعلق الأمر بالتركيز أساسا على التدخلات الوقائية و التي تجنب المنظومة الصحية مصاريف مهولة لما تسمح به من مكافحة الأمراض و المضاعفات ، إذ يجب تجنب المقاربات العلاجية المحضة التي ترهق ميزانية الدولة و الصناديق بما ينتج عنها من تضخم في المصاريف الطبية.

- الاصلاحات الكبرى: و بهدف خفض المصاريف الصحية المباشرة للأسر، لابد من إصلاحات كبرى تروم من جهة دعم التمويل التضامني سواء الجبائي أو المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية و الرفع من الاستثمار في المجال الصحي. و يتعلق الأمربما يلي:

- تحقيق شمولية التغطية الصحية الأساسية: سيمكن هذا الورش من التنزيل الفعلي للحقوق الأساسية للمواطن المغربي و رفع التحدي الأساسي المطروح أمام منظومتنا ألا وهو تقليص المساهمة المباشرة للأسر في الانفاق الصحي، حيث يعتبر المغرب مع الأسف من الدول التي لا تزال ساكنتها

تتحمل أكثر من 50 في المائة من النفقات الإجمالية للصحة.ولتحقيق شمولية التغطية، لابد من التسريع بتنزيل النظام الخاص بالمستقلين،لأن التدرج لا يعني أبدا الاستمرار لسنوات طوال في ترك ثلث المغاربة دون تغطية صحية، الشيء الذي يهدد من جهة مصداقية المنظومة بأكملها. لذلك وجب تحديد أفق زمني محدد لا يجب ان يتعدى سنة 2025 لتحقيق تغطية شاملة لتجنب اتساع رقعة الفقر الناتج عن المصاريف الكارثية من جهة و تجنبا لاتساع الفئات المستهدفة بنظام المساعدة الطبية من جهة أخرى و هو ما سوف يهدد المالية العمومية من جهة و تمويل المستشفيات العمومية من جهة أخرى.من جانب أخر، لابد من إصلاح حكامة منظومة التغطية الصحية الأساسية ومراجعة دور و هيكلة الوكالة الوطنية للتأمين الصحي لجعلها أكثر فعالية في مجال الضبط و التقنين والذي يقتضي التوفيق بين ضمان التوازن المالي للأنظمة و تمكين المؤمنين من أوسع الخدمات الممكنة.

● خريطة صحية ملزمة: يقتضي إصلاح التمويل من بين ما يقتضي، الرفع من الاستثمار في المجال الصحي خصوصا بعد صدور القانون 13 -131 المتعلق بممارسة مهنة الطب بالمغرب والقاضي بفتح باب الاستثمار لغير المهنيين. إن هذا الاصلاح يرمي إلى تعزيز عرض العلاجات في ظاهره، إلا أن غياب خريطة صحية ملزمة و شاملة للقطاعين الخاص و العام لن يؤثر بالشكل المطلوب خصوصا و أن هذا الإصلاح يثير شهية الشركات الكبرى أساسا و التي تبحث عن الربح وخصوصا الطلب المتواجد في الحواضر الكبرى مما سيجعله غير ذي جدوى بالنسبة لتطور عرض العلاجات في المناطق الأخرى و خصوصا النائية. ومن أجل تفعيل حقيقي لفتح الاستثمار في مجال الصحة لغير المهنيين لا مناص من خريطة صحية ملزمة و شاملة للقطاعين الخاص و العام و اللجوء الى شراكات مبتكرة وغير تقليدية و التي أعطت أكلها في العديد من الدول.

● البحث عن موارد مبتكرة: و للرفع من ميزانية وزارة الصحة، وجب التفكير في أليات خلاقة لا تثقل الميزانية العامة و لا كاهل المواطنين، وذلك بهدف خفضالمصاريف المباشرة للأسر.

● إعادة النظر في طرق التسيير: و بالموازاة مع ذلك لابد منإعادة النظر في طرائق تسيير المستشفيات العمومية وتأهيلها. في هذا الصدد، أصبح من الضروري تجميع المستشفيات على مستوى جهة معينة في مؤسسة عمومية محلية واحدة لتجاوز النقص في التدبير.

المحور 5: في الحاجةالى استراتيجية حقيقية للموارد البشرية

تشكل الموارد البشريةالضامن الرئيسي لنجاح جميع الاستراتيجيات الصحية الوطنية، كما تحدد بشكل رئيسي مستوى أداء المنظومة الصحية. و يمكن تلخيص الإشكالية، اليوم بالمغرب، أساسا في النقص الحاد في لموارد البشرية والتوزيع غير المتوازن عبر التراب الوطني.. و يبدو جليا ارتباط مسألة الموارد البشرية بكل مكونات المنظومة الصحية انطلاقا من حكامتها و تمويلها ووصولا إلى نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين و جودتها. إذ لا يمكن التخطيط للموارد البشرية دون ربطها بالتكوين و التوزيع و التشريعات و كذلك بالتمويل و خصوصا على احتياجات الساكنة.

من هنا، تعتبر لجنة الصحة أن إشكالية الموارد البشرية مسألة رئيسية و استراتيجية لابد من إعطائها مكانة رئيسية في كل إصلاح عبر استراتيجية حكومية حقيقية تستحضر كل هذه التداخلات و التجاذبات و تستدعي إرادة سياسية واضحة مرتبطة بإصلاح المنظومة الصحية.

لذلك لابد من وضع استراتيجية جديدة للموارد البشرية للإجابة على هذه الاشكالية المركزية في قطاع الصحة، لتخفيض العجز في الاطر

الصحية وضمان استعمال أمثل لها عبر مؤشرات دقيقة في أفق زمني معقول .

● استراتيجية تدبير الموارد البشرية وحكامة المنظومة الصحية: لا يمكن الحديث عن استراتيجية للموارد البشرية الصحية دون الحسم في التصور العام للمنظومة ومكانة الرعاية الصحية الأساسية وكذا مكانة المؤسسات الاستشفائية و التي على أساسها يمكن الحديث عن خريطة صحية و ما يترتب عنها من تصاميم لعرض العلاجات. إن حسم مسالة الحكامة سيمكن من تحديد حجم الخصاص الحقيقي في الأطر المهنية.

● استراتيجية تدبير الموارد البشرية وضرورة الاستهداف: إن الاستجابة للحاجيات الصحية للساكنة المغربية تتغير بفعل التحولات الديمغرافية و الوبائية. لذلك فإن زيادة عدد الأطباء العامون و أطباء الأسنان و الصيادلة و الممرضين يبقى في نضرنا اعتباطيا ولكنه مقبول في ظل الندرة التي بعرفها القطاع. أي مهنيين نريد إذن وكم وأين؟إن التدبير التوقعي للموارد البشرية، بما في ذلك التكوين والتكوين المستمر والتعيين والانتقال و إعادة الانتشار والترقية، يعتبر أساسيا لنتمكن أولا من الاستجابة للحاجيات الملحة للمنظومة سواء من حيت العدد او من ناحية طبيعة المهنيين واكتساب المهارات الضرورية لإنجاز وظائف محددة وذات أولوية وتستجيب لاختيارات استراتيجية مرتبطة بمشاكل الصحة العمومية ذات الأولوية.

● استراتيجية تدبير الموارد البشرية و الاصلاحات الرئيسية: نعتبر داخل اللجنة ان الاصلاحات يجب أن تطال الميادين الأتية:

أولا، التكوين والتأطير الأساسيين في المجال الصحي بكل مكوناته؛

ثانيا، كسب التأييد لتزويد القطاع بالوسائل اللازمة باعتبار رسالتها الاجتماعية و باعتبارها أداة لتحقيق التنمية المستدامة.مماسيسمح بالرفع من المناصب المالية المخصصة لتوظيف كل الخريجين والاحتفاظ بمناصب المحالين على التقاعد، مع تعزيز الاعداد بتشجيع عودة المهنيين المغاربة من الخارج.

ثالثا، ضمان توزيع جغرافي عادل للموارد البشرية والاستخدام الامثل لمهنيي الصحة والتوزيع الملائم للمهارات و تفادي الحلول التي يمكن أن ينتج عنها وضعيات هشة للعمل.

رابعا، تثمين دور الموارد البشرية في قطاع الصحة، و العمل على إذكاء ثقافة الانتماء إلى المنظومة الصحية و العمل على مصالحة المهنيين الصحيين مع محيطهم وحمايتهم وتحسين الظروف المادية وظروف العمل و الحد من الخروقات والممارسات غير القانونية في مزاولة المهن الصحية؛

خامسا، إنشاء نظام اساسياستثنائي لمهنيي الصحة كبديل للوضعية الراهنة وإعادة النظر في نظام الأجور، بما يسمح باعتماد نظام للمردودية و وضع التحفيزات على أن يأخذ بعين الاعتبار أداء المهنيين الصحيين.

سادسا، تعزيز التكوين المستمر للأطر الصحية وجعله إلزاميا ، واعتماد التكوين واستكمال التكوين كأداة لتحسين الجودة ولتقوية مهارات وأداء الأطر الصحية والادارية.

سابعا، بناء الثقة بين المهنيين و الادارة عبر تفعيل الحوار الاجتماعي في كل المستويات.

المحور 6: اليقظة والسلامة الصحية

تعتبر السلامة الصحية عنصرا أساسيا ووظيفة سيادية للدولة . و يتوفر

المغرب على آليات و أجهزة للرصد و السلامة الصحية لكنها تحتاج إلى إعادة الهيكلة و تنظيم التنسيق بين المتدخلين للاستجابة لمتطلبات السكان.

وتتسم الوضعية الحالية للسلامة الصحية بكونها وصفية، بأثر رجعي ضعيفة التفاعل ولاتميز بين المهام الإدارية و مهمة الرقابة، هذا بالإضافة الى ضعف الخبرات الوطنية في مجال السلامة الصحية وضعف تحيين النصوص المنظمة. كما تتسم الوضعية الراهنة أساسا بعدم احترام المعايير الخمس للسلامة الصحية لحماية صحة السكان: التقييم، الاحتياطات، الشفافية، فصل التدبير عن المراقبة والحياد. ويبقى السؤال الأساسي: هو كيف يمكن رفع التحدي وتحديد سبل دعم الأمن الصحي على الصعيد الوطني؟ و يمكن تلخيص عناصر الإجابة كما يلي:

- الحكامة

تشكل اليقظة الصحية بالمغرب أحد الأوراش الرئيسية لتطوير المنظومة الصحية بالمغرب. وتكمن عناصر إصلاح الصحة العمومية بالمغرب على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي في ضرورة توطيد الالتزام السياسي ومأسسة لجنة الإشراف و تفعيل مخططات عملية فعالة و توفير الموارد الضرورية. لذلك وجب تحديد و جرد كل المؤسسات الوطنية المتدخلة في مجال السلامة الصحية وضبط كل الأدوار والاختصاصات ومأسسة سبل التعاون بين كل القطاعات وتحيين الترسانة القانونية والتنظيمية في مجال الأمن الصحي و العمل على إحداث وكالة وطنية للسلامة والرقابة الصحية و إحداث ميثاق الصحة العامة والقوانين المصاحبة، وكذا إدماج سياسة وطنية للسلامة في البرامج الصحية الحكومية تحت إشراف وزارة الصحة.

- الاستهداف

لابد من تسطير نظام يطال اليقظة(سلامة المريض في علاقته بالأنشطة العلاجية وغيرها) والرصد (الأمراض الوبائية والأمراض المزمنة والكوارث والصحة البيئية وكذا الأخطار المهنية) والمراقبة (المخاطر ذات العلاقة بالمواد المستهلكة من أغذية ومواد طبية وغير ذلك، وكذا المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية و الدولية والإرهاب البيولوجي والاشعاعي)..

- الاصلاحات الكبرى: ويتعلق الأمر بالعمل على انشاء وكالة وطنية خاصة بالسلامة والامن الصحي تعمل بصفة افقية مع جميع المتدخلينو تسهر على التشخيص والكشف المبكر لحالات الطوارئ والمخاطر الصحية مع تحديد مستوى الخطر حسب الحدث مع ضمان التواصل والتنسيق بين كل المتدخلين بواسطة نظام معلوماتي مندمج و مواكبة الجهوية الموسعة في مجال السلامة الصحية بالموارد البشرية مع توزيع وتدبير أمثل والتكوين في علم الأوبئة والتحفيز والتشجيع على مستوى الجهات والعمالات.

المحور7: **السياسة الدوائية**

تشرف مديرية الأدوية و الصيدلة على قطاع الصناعات الدوائية، و لكنها غالبا ما لا تملك سلطة اتخاذ القرارات خصوصا عندما يتعلق الأمر بسحب المواد التي قد تكون مضرة. بالإضافة إلى ذلك، فإنها لا تعتمد في طريقة عملها على موارد مالية كافية و لا على التتبع بطريقة استباقية و مستقبلية لتطوير الترسانة القانونية التي لم تعرف سوى تعديلات دورية و جزئية.و قد تم إصدار القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية و الصيدلة المعتمد في أواخر سنة 2006، والذي مكن بشكل ملموس من تطوير التشريع الصيدلاني بالرغم من عدم صدور العديد من نصوصه التطبيقية، مما جعل العديد من مقتضياته غير قابلة للتطبيق حتى ولو كانت تتعلق بالمهام

الرئيسية لتنظيم الصناعات الدوائية كما هو الشأن بالنسبة لليقظة و الإشراف على تسويق المنتجات الصحية الأخرى أو شروط تسجيل البدائل الحيوية. ويسيطر القطاع الخاص بشكل كبير في إنتاج الأدوية واستيرادها وتوزيعها بالجملة أو بالتقسيط، مما أدى إلى ارتفاع عدد الصيدليات و تجار الجملة و المختبرات بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

فيما يخص نظام التموين بالقطاع العام، فإن هذا الأخير يتميز بعدم التنظيم في توفير الأدوية في المستشفيات و بمرافق الرعاية الصحية الأساسية، وهذا يطرح مشكل حقيقي يحد من تحقيق أهداف تحسين الرعاية المنشودة من قبل وزارة الصحة. وقد تم تحديد العديد أوجه القصور والمتعلقة بكل من التعبير عن الطلبات و التي لا ترتكز على الاحتياجات الحقيقية، وعدم قدرة الهيئات المركزية المسؤولة عن الشراء والتخزين و التوزيع للوفاء بالتزاماتها اتجاه المرافق الصحية بالرغم من تحقيق تحسن كبير في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى عدم وجود إمكانية تتبع هذه المنتجات داخل المرافق الصحية. إن تحسين أداء نظام المشتريات العمومية يمر عبر إضفاء الطابع المهني على تدبيرها وعبر ضبط الاحتياجات والاستهلاك.

إن الحصول على الأدوية والأجهزة الطبية في المغرب يواجه تحديات تتجلىفيكل الجوانبمن الإنتاج، والاستهلاك، والسلامة والتمويل، والاعتماد الجيد للجودة في سوق المشتريات الوطنية.

تستهلك الأدوية في المغرب بنسبة ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة. و تعرف هذه النسبة اختلافات كبيرة بين الساكنة الفقيرة والغنية، وبين الساكنة المشمولة بنظام التغطية الصحية و غير المشمولة، و بين سكان المدن و سكان البوادي.وإذا كانت الأدوية المستهلكة بالمغرب يتم تصنيعها أساسا في بلدنا (يغطي الإنتاج المحلي نسبة 70 بالمائة من الإستهلاك)، فإن معظم

المستلزمات الطبية يتم استيرادها. و يؤدي التنوع في الموردين وسهولة حركة هذه المنتجات بسبب تحرير التجارة العالمية إلى ارتفاع معدلات التزييف وانعدام الجودة.كما أن تنوع الاجهزة الطبية و طبيعتها التكنولوجية يجعل عملية مراقبة الجودة عبر تجارب مخبرية امرا بالغ التعقيد، وفيما يتعلق بالخصائص العامة السهلة الولوج كالتعقيم مثلا فهي وإن اعتبرت مهمة لكنها تبقى غير كافية لضمان استعمال هذه الأجهزة .

- الحكامة: من أجل ضبط مستقل يرتكز على التقييم

إن تسطير سياسة دوائية يبقى غير ذي جدوى إذا لم يتم تنفيذه باستصدار القوانين و النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيقها. إن هذه المقتضيات تشكل عنصرا حاسما و محددا في فعالية السياسة الدوائية، كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الأهداف الاستراتيجية ولكن أيضا الحالة الصحية، والبنية التحتية الإدارية الاجتماعية والاقتصادية وتوافر الموظفينوالمواردالأخرى. لذلك يجب إحداث وكالة مستقلة لضبط و تقنين قطاع الأدوية و المستلزمات الطبية تكون هي السلطة المسؤولة عن تنظيم هذا القطاع وتتولى وضع وتنفيذ معظم التشريعات واللوائح المتعلقة بالمنتجات الصيدلانية لضمان جودة وسلامة و فعالية الأدوية ودقة المعلومات عنها. كما تضمن أن يتم تصنيع وشراء واستيراد وتصديروتوزيع وتوريد وبيع الأدوية و الترويج لها و إجراء التجار بالسريرية وفق المعايير محددة.كما ستسهر على تنفيذ السياسة الدوائية الوطنية و تقييمها بشكل دوري.

- الاستهداف: العمل على الولوج الفعلي للأدوية و المستلزمات الطبية

ويتعلق الأمر بتوفير الأدوية في السوق الوطنيةوتسجيلها حسب معايير محددة و السهر على التطابق بين الأدوية المسجلة واحتياجات الواصفين والحد من نقص

الأدوية بالسهر على مراقبة المخزون من جهة و إعادة النظر في نظاما لتسعير حسب الفوائد العلاجية والقدرة على تحمل تكاليف الأدوية و مستوى التغطية الصحية من جهة أخرى، وكذا تعزيز الأدوية الجنيسة التي تبقى من الامكانيات المتاحة للحكومات لتحسين الولوج للأدوية وتحسين إمكانية الولوج الجغرافي عبر تحديد التوزيع الجغرافي الأدوية والكشف عن المناطق التي يطالها الحيف.

- إصلاحات رئيسية : وتتمثل في سن سياسة دوائية تلبيا لاحتياجات الصحية و الاقتصادية مع ضمان جودة الأدوية والمنتجات الصحية و الاستخدام الرشيد للأدوية و اليقظة وتقنين وضبط المستلزمات الطبية.

ختاما، يجب تطوير أليات الضبط والمراقبة لتحسين الولوج للأدوية و المستلزمات الطبية لتمكين المرضى من العلاج عن طريق صناديق الاحتياط الاجتماعي أو عن طريق اثمنة في متناول المرضى وأسرهم عبر عمل متواصل لوزارة الصحة وصناديق الاحتياط الاجتماعي وشركات تصنيع الأدوية من جهة و عقلنة التموين العمومي بالأدوية والمستلزمات الطبية لتوفير الأدوية الأساسية المتعلقة بخدمات العلاج والوقاية في المؤسسات العمومية بناء على الحاجيات الحقيقية ومتابعة نسب التغطية والمبالغ الاضافية المتحملة من طرف المرضى و خصوصا المعوزين منجهة اخرى. ولتجويد و تأمين الخدمات الصحية لابد من تحديد المعاييرالواجباحترامهاوالأهدافالواجبا لتعاقدمنأجلها عبر اعتماد مرجعيات تقنية و برتوكولات علاجية وضمان مراقبتها بهدف ضمان جودة وسلامة الخدمات و متابعة عدد الحوادث الناتجة عن الاضرار المتعلقة بالخدمات الطبية.

المحور8: رؤية جديدة لدور ومكانة القطاع الخاص في المنظومة الصحية

بداية، لابد من القول أن هناك غياب تام لرؤية واضحة حول دور ومكانة القطاع الخاص في المنظومة الصحية. ومع ذلك، عرف القطاع الخاص

تطورا مهما ببلادنا مع نتيجتين أساسيتين تتمثلان في المساهمة العشوائية في الأداء العام للقطاع الصحي، وفي عدم وجود معلومات دقيقة ومفيدة عن القطاع الخاص التي يمكن أن تكون أساسا لاتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء. في هذا الصدد، لابد من التأكيد على أن مسؤولية الحكومة بشأن الحالة الصحية للسكان لاتنفي دور القطاع الخاص،رغم كون القطاع العام هو الفاعل الرئيسي في المنظومة. إن تغييب هذا المعطى أفضى إلى العديد من المشاكل القائمة اليوم بين القطاع العام والقطاع الخاص في علاقتهما التي أصبحت مطبوعة بالريبة والحدر المتبادلين، وتتخللها منازعات مع الإدارة،كان سببها الرئيسي عدم وضوح العلاقةو يزيد في تعقيدها الافتقار إلى القدرة على إدارة هذه العلاقة. هذا المناخ منعدم الثقة أدى بدوره إلى التأخر في تطويرالمهارات والأدوات والإطارالقانوني الذي يتيح تآزر حقيقي ويسمح بمساهمة أفضل للقطاع الخاص.من جانب أخر لابد من توسيع فهم القطاع الخاص ليشمل، بالإضافة للخدمات السريرية،جميع الخدمات مثلا لتدريب،وإنتاج وتوزيع العقاقيرالطبية الجيدة والغازات الطبية، النقل،التعقيم...

وعلى الرغم منأوجه القصورهذه، هناك بعض الفرص التي ينبغي اغتنامها منها فتح وتحريرهذا القطاع الذي أصبح يعتبرشريكا،إلى جانب وجود محاورين داخل القطاع الخاص. وعلاوةعلى ذلك، يمثل القطاع الخاص اليوم الأداة المناسبة لتلبية احتياجات محددة. من ناحية أخرى،أصبحت الوزارة اليوم واعية أكثر من أي وقت مضى بضرورة التركيز على مهامها الرئيسية و الاستعانة بالمقاولات في كل وظائف الدعم التي تربك نشاطها وأدائها.

إن التطور الكبير الذي يعرفه القطاع الخاص يطرح علينا تحديات رئيسية ويسائلنا حول الكيفية المثلى للاستفادة من إمكانات القطاع الخاص لتعزيز

الأداء العام للمنظومة الصحية خدمة للمواطنين وتحقيق المساواة في التمويل. ويقترح الحزب الحلول الأتية:

- الحكامة: تعزيزا لقطاع الخاص عن طريق تعزيز الأدوار الجديدة للدولة في قطاع الصحة

مع تأكيد مسؤولية الحكومة المستمرة في ضمان منظومة صحية حقيقية تضمن بدورها الحق في الولوج للخدمات الصحية، لابد من تسطير رؤية جديدة للمنظومة بمختلف مكوناتها بما في ذلك القطاع الخاص والسهر تحديد الأدوار وتبني القواعد وضمانا لامتثال لها من مختلف المتدخلين. ونظراللأدوار الجديدة للدولة التي اصبحت تلعب الدور الاستراتيجي بالإضافة لمهام الضبط و التقنين والتحفيز والمراقبة ، فقد أصبحت الحكومة مطالبة بوضع التوجيهات السياسية العامة في القطاع وتحديد القواعد. لذلك، يقترح حزب الاستقلال وضع رؤية واضحة لدور ومكانة القطاع الخاص وجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالقطاع والسهر على تسطير وإيجاد وتنفيد المقتضيات الواجب احترامها لتغييرسلوك المتدخلين قصد التصدي للآثارالضارة للسوق (حماية المستهلك،تحقيقهدف اجتماعي،المصلحة العامة) إما مباشرة وإما عن طريق الهيئات المهنية المفوضة.

- الاستهداف: العمل مع القطاع الخاص لتعزيزالأداء العام للمنظومة الصحية

للسماح باستخدام الإمكانات غيرالمستغلة للقطاع الخاص في تحسين الرعاية الصحية والبرامج الصحية ذات الأولوية بما في ذلك الوقاية وتعزيز الصحة،وتوسيع نطاق التغطية،يقترح حزب الاستقلال وضع استراتيجية للتدخل لتسهيل إدماج القطاع الخاص لضمان تحسين تغطية ونوعية وسلامة الرعاية بما في ذلك احترام للمبادئ التوجيهية للصحة العامة،والبر

وتوكولات،والمعايير...

- الإصلاحات الرئيسية: وتهدف أساسا لتوفير ترسانة قانونية ملائمةو تطويرالأدوات المناسبة من أجل تعزيزالتقارب الحقيقي بين القطاعين العام والخاص، ووضع أدوات لتعزيز عقود الشراكة بين القطاع ين وأدوات تنفيذها وأيض التحديد شروط منح الإعانات والحوافز، وإنجاز الاستثمارات المشتركة،وتحديد مجال التعاقد والاستعانة بمصادر أخرى خدمة للأهداف القطاعية. كما ينبغي أيضا تطويرأدوات لتحسين الجودة، بما في ذلك الاعتماد والاشهاد، والتكوين المستمر للعاملين بالقطاع الخاص؛ كما تهدف لتعزيز القطاع الخاص ومؤسسات القطاع الخاص في اتجاه ربط المسؤولية بالمحاسبة وفي اتجاه مواجهة أثار التجزئة والتفاوت في هياكله.